

The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Development Economics



الجامعة الإسلامية - غزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كلية التجارة
ماجستير اقتصاديات التنمية

العوامل المحددة للمشاركة بين القطاعين العام والخاص ودورها في
نمو الاقتصاد الفلسطيني
(من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة)

**Specific Factors for Public-Private Partnership
and its role in the growth of the Palestinian
Economy
(From the perspective of the private sector in
the Gaza Strip)**

إعدادُ الباحثِ
محمد أشرف خليل حمدونة

إشرافُ
الدكتور / خليل أحمد يوسف النمروطي

قُدِّمَ هَذَا البَحْثُ إِسْتِكْمَالاً لِمَتَطَلِبَاتِ الحُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ المَاجِسْتِيرِ
فِي إِقْتِصَادِيَّاتِ التَّنْمِيَةِ بِكَلِيَّةِ التِّجَارَةِ فِي الجَامِعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ بِغَزَّةِ

أغسطس 2017م - ذو القعدة 1438هـ

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني
(من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة)

**Specific Factors for Public-Private Partnership and its role in the
growth of the Palestinian Economy
(From the perspective of the private sector in the Gaza Strip)**

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب
علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	محمد أشرف خليل حمدونة	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:



هاتف داخلي 1150

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

الرقم: ج س غ/36/ Ref:

التاريخ: 2017/09/17 Date:

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ محمد أشرف خليل حمدونة لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية وموضوعها:

العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني - من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة

Specific Factors for public-Private Partnership and its Role in the Growth of the Palestinian Economy - From the Perspective of the Private Sector in the Gaza Strip

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأحد 26 ذو الحجة 1438هـ، الموافق 2017/09/17 الساعة العاشرة والنصف صباحاً، حيث اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً ورئيساً	د. خليل أحمد النمروطي
.....	مناقشاً داخلياً	د. علاء الدين عادل الرفاتي
.....	مناقشاً خارجياً	د. سمير مصطفى أبو مدالة

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية. واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. مازن اسماعيل هنية

الملخص

تناقش الدراسة العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة.

كذلك هدفت الدراسة الي تحليل طبيعة العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية وخاصة قطاع غزة، ودراسة العوامل المحددة للشراكة وتحليل أهم المتغيرات المؤثرة على تكريسها، بهدف الوصول وبلورة متطلبات وأسس الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص في وضع السياسات الاقتصادية من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتحقيق التنمية الاقتصادية.

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول الي المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة الدراسة، لتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضوع الدراسة، وبلغ مجتمع الدراسة 400 منشأة ومؤسسة ناشطة وعاملة في قطاع غزة، حيث تم توزيع 230 استبانة على مجتمع الدراسة باستخدام طريقة العينة العشوائية وقد تم استرداد 197 استبانة بنسبة 85.7%. وقد تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) في تحليل بيانات الاستبانة بالإضافة الي عمل عدد من المقابلات مع ذوي الاختصاص والعلاقة في موضوع الدراسة.

وقد خلصت الدراسة الي أن نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص يتوقف على عدة عوامل أهمها التشريعات ونصوص القانون، والسياسات الضريبية المطبقة، وتوافر البنية التحتية، وسياسات اقتصادية ملائمة، وبحث علمي وتطوير متجدد، وكذلك الأوضاع السياسية المستقرة الامر الذي ينتج عنه تحقيق معدلات نمو اقتصادي مطردة للدولة، بالإضافة الي أن غياب المحاكم المختصة بالنزاعات التجارية وتعقيدات الإجراءات القضائية وقدم القوانين والاحكام المطبقة في المحاكم المدنية، أضعف من ثقة القطاع الخاص في القطاع الحكومي، مما قلل من فرص الدخول في شراكات بينهما، كذلك عدم توافر الإرادة السياسية لذلك ومحاولة تذليل كافة العقبات أمامها والمخاطر المحيطة قلل من فرص الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية.

Abstract

This study discusses the specific factors of public-private partnership and its role in the growth of the Palestinian economy from the point of view of the private sector in the Gaza Strip.

The study also aimed to analyze the nature of the relationship between the public and private sectors in the Palestinian Territories, especially in the Gaza Strip. This is in addition to determining the specific factors of the partnership and analyzing the most important influencing variables that enhance this partnership. This was intended to develop the requirements and foundations of genuine partnership between the public and private sectors in order to establish economic policies for the advancement of the Palestinian economy and economic development.

The researcher adopted the descriptive analytical approach to arrive at accurate and detailed knowledge about the problem of the study, and achieve a better and more precise perception of the studied phenomenon. The study population was 400 active establishments and institutions in the Gaza Strip. 230 questionnaires were randomly distributed to the study sample from which 197 questionnaires were retrieved representing 85.7% recovery percentage. The Statistical Packages for Social Sciences (SPSS) program was used to analyze the questionnaire data, as well as a number of interviews with specialists in the study field.

The study concluded that public-private partnership is an effective strategy to achieve steady economic growth rates for the country, but this depends on legislation and the provisions of the law, including tax policies, availability of infrastructure, appropriate economic policies, scientific research and continuous development, as well as stable political conditions. The study also concluded that the absence of courts dealing with commercial disputes, complexities of judicial proceedings, and the obsolete laws and regulations applied in civil courts have weakened the confidence of the private sector in the government sector.

This has reduced the opportunities of establishing private-public partnerships. This was further weakened by the lack of political will and the required attempts to overcome all obstacles that face this partnership in the Palestinian territories.

قال تعالى

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

[التوبة: 105]

الإهداء

إلى من علم الناس الشريعة والهدى -سيدنا ونبينا ومعلمنا محمد صلى الله عليه وسلم.
إلى الأكرم منا جميعا -أرواح الشهداء وأسرانا البواسل.
إلى من منحوني بوجودهم، بملايحهم، بمشاعرهم، الحب والطموح.
إلى منبع الحب ومصدر الأمل والسعادة ،، إلى من علموني فعل الخير أينما كان
أبي و أمي ،،، إليهم أهدي جهدي وقلبي
الى من رافقتني في مشوار حياتي ومعها سرت الدرب خطوة بخطوة .. الي من آثرتني على
نفسها
الي زوجتي العزيزة "أسماء"
الي الذين هم سندي وعزي وعزوتي
الي أخواني وأخواتي الأعزاء
الي جميع أساتذتي ومعلمي، ومن ساندوني في مسيرتي التعليمية.
الي الأصدقاء والزملاء
الي طلاب العلم والباحثين
الي اللطفاء القراء والمثقفين الغرباء الذين نتمنى أن يصبحوا مع هذه السطور أصدقاء ..
أهدي هذا البحث

الباحث / محمد أشرف حمدونة

الشكر والتقدير

رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ
وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ (النمل، 19)

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.
لا يسعني إلا أن اسجد لله سبحانه وتعالى شكرا على أن وفقني في إتمام هذا البحث المتواضع.

ولأن لكل نجاح شكر وتقدير ولكل مقام مقال

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذي الدكتور ومشرف الدكتور / خليل النمروطي
الذي لم يتوانى عن دعمي خلال اعدادي هذا البحث، والي من ازددت بهم فخراً بوجودهم كمنافشين
لرسالتي الدكتور الفاضل / علاء الدين الرفاتي والدكتور الفاضل / سمير أبو مدللة.

الي من لا نعرف بحرصهم استحالة الاستمرار والسير نحو النجاح للدكتور الفاضل / أسامة نوفل
والمهندس الفاضل / محمود المدهون، عظيم الشكر والعرفان لما بذلوه من حرص ودعم لي في مسيرتي
العلمية.

والشكر موصول للأخ والصديق / سيف الدين الهندي الذي رافقني في دربي وشد أزرني. وأنه
لمن الواجب أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان الي كليتي الغراء وجامعتي منبر العلم والتعلم. شكري
وتقديري للجميع بلا استثناء... لكل من ساندني وساعدني في إثراء هذه الرسالة.

الباحث / محمد أشرف حمدونة

فهرس المحتويات

أ.....	إقرار
ب.....	الملخص
ج.....	ABSTRACT
ه.....	الإهداء
و.....	الشكر والتقدير
ز.....	فهرس المحتويات
ي.....	قائمة الجداول
ك.....	قائمة الأشكال والرسومات التوضيحية
1.....	الفصل الأول الاطار العام للدراسة
1.....	1.1 مقدمة
2.....	1.2 مشكلة الدراسة
3.....	1.3 أهداف الدراسة
4.....	1.4 أهمية الدراسة
4.....	1.5 فرضيات الدراسة
4.....	1.6 منهجية الدراسة وجمع البيانات وتحليلها
5.....	1.7 متغيرات الدراسة
6.....	1.8 حدود الدراسة
6.....	1.9 الدراسات السابقة
14.....	1.10 التعليق على الدراسات السابقة
16.....	المبحث الأول القطاع العام الفلسطيني
16.....	2.1.1 مقدمة
16.....	2.1.2 مفهوم القطاع العام
19.....	2.1.3 تدخل الدولة (القطاع العام) في النشاط الاقتصادي
20.....	2.1.4 وظائف الدولة وأنشطتها الاقتصادية
22.....	2.1.5 هيكلية القطاع العام الفلسطيني
23.....	2.1.6 الدور التتموي للقطاع العام الفلسطيني
24.....	المبحث الثاني القطاع الخاص الفلسطيني
24.....	2.2.1 مقدمة
24.....	2.2.2 مفهوم القطاع الخاص
27.....	2.2.3 دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية
33.....	2.2.4 القطاعات الاقتصادية في فلسطين

37	2.2.5 أهم المعوقات المؤثرة في أداء القطاع الخاص الفلسطيني
40	المبحث الثالث دور القطاع العام والقطاع الخاص ومكانتها في الاقتصاد الفلسطيني
40	2.3.1 مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي
41	2.2.2 مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في الإنفاق الاستهلاكي النهائي
42	2.3.3 القيمة المضافة للقطاع العام والقطاع الخاص
43	2.3.4 مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في تشغيل الأيدي العاملة
46	الفصل الثالث مدخل للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
46	تمهيد
47	المبحث الأول مفهوم وفلسفة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
47	3.1.1 مقدمة
47	3.1.2 تعريف ومفهوم الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص
49	3.1.3 مبادئ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
50	3.1.4 أهداف الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
51	3.1.5 مبررات اللجوء الى الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
53	3.1.6 أنواع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
54	3.1.7 مجالات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
56	3.1.8 أساليب الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
59	3.1.9 متطلبات نجاح الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
62	المبحث الثاني نماذج وتجارب دولية للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
62	3.2.1 مقدمة
62	3.2.1 تجربة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في فرنسا
63	3.2.2 الشراكة بين القطاع العام والخاص في تركيا
67	3.2.3 الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر
70	3.2.4 تجربة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر
75	المبحث الثالث الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية
75	3.3.1 مقدمة
75	3.3.2 الشراكة بين القطاع العام والخاص في فلسطين
76	3.3.3 الشراكة من خلال المؤسسات شبه الحكومية
77	3.3.4 مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص السابقة
79	الملخص
80	الفصل الرابع الإطار العملي للدراسة
81	المبحث الأول منهجية الدراسة
81	4.1.1 مقدمة

81	4.2 إجراءات الدراسة
81	4.2.1 منهجية الدراسة
82	4.2.2 مجتمع الدراسة
82	4.2.3 عينة الدراسة
83	4.2.4 طرق جمع البيانات
84	4.2.5 أداة الدراسة
85	4.2.6 خطوات بناء الاستبانة
85	4.2.7 صدق أداة الدراسة
93	4.2.8 ثبات الاستبانة
97	المبحث الثاني تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها
97	4.2.1 مقدمة
98	4.2.2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية
101	4.2.3 اختبار فرضيات الدراسة
130	الفصل الخامس النتائج والتوصيات
130	5.1 مقدمة
131	5.2 النتائج
133	5.3 التوصيات
134	5.4 الدراسة المقترحة
136	المصادر والمراجع
149	الملاحق

قائمة الجداول

- جدول (2.1) الإنتاج والاستهلاك من الثروة السمكية 34
- جدول (2.2): التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب المنطقة والقطاع 44
- جدول (3.1): مجالات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص 55
- جدول (3.2): أبرز الأساليب وتعاقبت الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص 57
- جدول (3.3): معلومات عامة عن لشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تركيا 65
- جدول (3.4): الشراكة بين القطاع العام والخاص في تركيا 66
- جدول (3.5): أبرز المشاريع التشاركية في الجزائر خلال الفترة (1993م-2012م) 69
- جدول (3.6): مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر خلال الفترة (1999م-2015م) 73
- جدول (4.1): درجات مقياس ليكرت الخماسي 85
- جدول (4.2): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " التشريعات ونصوص القانون " والدرجة الكلية للمجال 87
- جدول (4.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " السياسات الضريبية المطبقة " والدرجة الكلية للمجال 88
- جدول (4.4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " البنية التحتية " والدرجة الكلية للمجال 89
- جدول (4.5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " السياسات الاقتصادية المتبعة " والدرجة الكلية للمجال 90
- جدول (4.6): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " البحث العلمي والتطوير " والدرجة الكلية للمجال 91
- جدول (4.7): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الأوضاع السياسية " والدرجة الكلية للمجال 92
- جدول (4.8): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة 93
- جدول (4.9): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة 94
- جدول (4.10): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي 95
- جدول (4.11): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس 98
- جدول (4.12): توزيع عينة الدراسة حسب المحافظة 98
- جدول (4.13): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي 99
- جدول (4.14): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي 99
- جدول (4.15): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة 100
- جدول (4.16): توزيع عينة الدراسة حسب القطاع الذي يعمل فيه المستجيب 100
- جدول (4.17): المتوسط الحسابي والوزن النسبي واختبار T لكل فقرة من فقرات مجال " التشريعات ونصوص القوانين " 101
- جدول (4.18): المتوسط الحسابي والوزن النسبي واختبار T لكل فقرة من فقرات مجال " السياسات الضريبية المطبقة " 106
- جدول (4.19): المتوسط الحسابي والوزن النسبي واختبار T لكل فقرة من فقرات مجال " البنية التحتية " 110
- جدول (4.20): المتوسط الحسابي والوزن النسبي واختبار T لكل فقرة من فقرات مجال " السياسات الاقتصادية المتبعة " 114
- جدول (4.21): المتوسط الحسابي والوزن النسبي واختبار T لكل فقرة من فقرات مجال " البحث العلمي والتطوير " 117
- جدول (4.22): المتوسط الحسابي والوزن النسبي واختبار T لكل فقرة من فقرات مجال " الأوضاع السياسية " 121
- جدول (4.23): المتوسط الحسابي والوزن النسبي واختبار T لجميع فقرات الاستبانة 126

قائمة الأشكال والرسومات التوضيحية

- شكل (1.1): متغيرات الدراسة 5
- شكل (2.1): نسبة مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي 35
- شكل (2.2): معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد الفلسطيني 2011-2015 41
- شكل (2.3): القيمة المضافة للقطاعين العام والقطاع الخاص بأسعار التكلفة للفترة 2011-2015 43
- شكل (3.1): مبادئ الشراكة الناجحة بين القطاع العام والقطاع الخاص 50
- شكل (3.2): أساليب الشراكة بين القطاع العام والخاص ودرجة مساهمته فيها 56
- شكل (3.3): يوضح القطاعات التشاركية بين القطاعين العام والخاص في تركيا 65
- شكل (3.4): المشاريع التي تصل الي الاقبال المالي حسب القطاع خلال الفترة (1990-2015) 68
- شكل (3.5): الاستثمار في المشاريع التشاركية حسب القطاع خلال الفترة (1990-2015) 68
- شكل (3.6): الاستثمار في المشاريع التشاركية حسب القطاع خلال الفترة (1990-2015) 71
- شكل (3.7): المشاريع التي تصل الي الاقبال المالي حسب القطاع خلال الفترة (1990-2015) 71
- شكل (4.1): الوزن النسبي للمجالات المبحوثة خلال الدراسة 127

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

كانت، ولا تزال، مسألة التطور الاقتصادي شاغلاً من شواغل الاقتصاديين الأساسية منذ البدايات الأولى لتبلور علم الاقتصاد، وفي أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور مفهوم اقتصاديات التنمية الذي يبحث في مشكلات التنمية للبلدان النامية، حظي هذا الموضوع باهتمام الباحثين وأصحاب القرار في كافة الدول سواء المتقدمة والنامية، وعلى وجه الخصوص الدول النامية التي تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية متنوعة تجعلها غير قادرة على الوفاء بالمستوى اللازم بمتطلبات التنمية المستدامة.

ولعل من أبرز القضايا التي طرحت في أوساط الاقتصاديين الأوائل، دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، والادوار المطلوبة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في الاقتصاد والمجتمع والسياسة.

لقد حظي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام كبير من قبل الحكومات والمجتمعات والمراكز البحثية في مختلف أنحاء العالم بعد أن اتضح بأن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على حشد وجمع كافة إمكانيات المجتمع من قطاع عام وقطاع خاص ومؤسسات المجتمع المدني وخاصة طاقات وموارد وخبرات كل من القطاع العام والخاص لتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها بعد أن واجهت التنظيمات المؤسسية المنفصلة والمستقلة قطاعياً تحديات وصعوبات في تحقيق الأهداف التنموية بالمستويات الطموحة المستهدفة، لذلك تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى خلق التنظيمات المؤسسية والتشريعات والنظم لتبني التنظيمات التشاركية التي تساهم فيها كافة قطاعات المجتمع في توجيه وإدارة وتشغيل المشاريع والأعمال وتطويرها وتميئتها من أجل خدمة اغراضها على أساس تشارك تعاوني وحوكمة جيدة ومساءلة شفافة ومنفعة متبادلة.

تتسم العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص بكونها علاقة شراكة تنموية مستديمة لا غنى فيها لقطاع عن الآخر، ولها طبيعة تكاملية وإحلالية في آن واحد، وذات طبيعة ديناميكية أي متغيرة بمرور الزمن. كما تنطوي هذه العلاقة على مجالات متنوعة منها التنظيمية والتشريعية والمؤسسية والإدارية والإجرائية والتنفيذية والرقابية والاتصالية والتمويلية والائتمانية والاستثمارية للموارد الاقتصادية بأنواعه.

ويتوقف حجم وطبيعة وأهمية الدور الذي يلعبه كل قطاع في العملية التنموية، على طبيعة النظام الاقتصادي السائد بالدولة، وهيكل اقتصادها الوطني ومرحلة تطوره، ويقدر ما يتحقق من توافق وانسجام في هذه العلاقة أو الأدوار المنوطة بكل قطاع في مختلف المجالات السابقة الإشارة إليها، تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة بمعدلات أسرع وأكبر والعكس صحيح.

إن الاقتصاد الفلسطيني كغيره من اقتصاديات الدول يسعى للوصول للتنمية الاقتصادية بما يتوفر لديها من موارد، والتي لا تفي باحتياجات التنمية بما تتطلبه من مصادر تمويل كبيرة لأغراض الاستثمار، حيث يعاني الاقتصاد الفلسطيني من انخفاض مستويات الادخار الممول الرئيسي للاستثمار بسبب انخفاض الدخل وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وفي حال توفر الادخارات فهي في الغالب تذهب لأغراض غير استثمارية لا تخدم كثيرا التنمية الاقتصادية، بالتالي يظهر دور القطاع الخاص الفلسطيني كأحد الدعائم الرئيسية ومكملا للدور الذي تقوم به الدولة للنهوض بالاقتصاد والتنمية الاقتصادية.

1.2 مشكلة الدراسة

في فلسطين، كان ولا زال القطاع العام خلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية غائبا، وكان القطاع الخاص ضعيفا ومشوها نتيجة الإجراءات والسياسات الإسرائيلية. وفي الوقت الراهن، يعاني الاقتصاد الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة من تدرج الأوضاع بدرجات كبيرة حيث تراجع الناتج المحلي الفلسطيني لدرجة ملحوظة خلال السنوات الماضية، حيث تعرض اقتصاد قطاع غزة لنكسات كبرى حيث دمرت أجزاء كبيرة من البنية التحتية، وهدمت بيوت وجرفت أراض زراعية، وتعطلت أعداد كبيرة من الأيدي العاملة حيث بلغت نسبة البطالة 41.7% في عام 2016م (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017م)، وباتت معظم الأسر الفلسطينية تعيش

تحت خط الفقر. بالإضافة الي ضعف الاستثمار والعجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة وتراجع النشاط الاقتصادي. ولا يبدو أن القطاع العام قادر على معالجة هذه المشاكل دون دعم وتنسيق مع القطاع الخاص، علما بأنه يعول على القطاع الخاص علاج مشكلة البطالة وذلك وفق النظرية الاقتصادية. كما أن قدرة القطاع الخاص على المساهمة في معالجة هذه المشاكل تبدو محدودة بسبب ضعف هذا القطاع وعدم توفير البيئة المناسبة له، وقد نجم عن ذلك استمرار هذه المشاكل وتفاقمها بشكل أصبحت فيه وكأنها مستعصية على الحل ومن ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

"ما هي العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص من وجهة نظر القطاع الخاص في قطاع غزة ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني"

1.3 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل عام الي تحليل طبيعة العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني بهدف الوصول وبلورة متطلبات وأسس الشراكة الحقيقية بينهما في وضع السياسات الاقتصادية من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتحقيق التنمية الاقتصادية، كذلك تهدف الدراسة الي تحقيق جملة من الأهداف الخاصة التالية:

1. التعرف على واقع العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص وإبراز أهم المعوقات التي تواجه تحقيقها في الأراضي الفلسطينية.
2. تحدد احتياجات القطاعين العام والخاص المحددة لطبيعة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
3. عرض وتحليل أهم المتغيرات المؤثرة على تكريس الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
4. بيان أثر الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تنمية الاقتصاد والنهوض بالدولة.
5. سبل الاستفادة فلسطينياً من تجارب الشراكة الناجحة في بعض دول العالم.
6. إيجاد آليات تشجع وتعزز مفهوم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني.

1.4 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. أنها تعالج العلاقة التشاركية بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهي مسألة هامة كونها من الموضوعات التي حظيت ومازالت تحظى باهتمام الباحثين والقائمين على الاقتصاد الفلسطيني للاستفادة منها كتجربة في إطار عملية بناء الاقتصاد الوطني، وتوافقها مع اهداف ومبادئ التنمية المستدامة التي تسعى السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص لتحقيقها.
2. تعد نتائج الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من النتائج الملموسة التي تمس حياة المواطنين اليومية وتساهم في بناء اللبنة الأولية لاقتصاد الدولة الفلسطينية التي نسعى لإيجادها والنهوض بها.
3. طرح أليات ووسائل لإيجاد دور محوري للقطاع الخاص في قيادة عملية التنمية بجانب القطاع الحكومي ومكمل له لتحقيق أهداف المجتمع من توظيف أمثل للموارد وزيادة مستويات الدخل القومي وبالتالي زيادة الرفاهية.
4. معالجة قصور التمويل الحكومي للمشاريع التنموية، والمساهمة والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي.
5. رفع كفاءة تشغيل المرافق العامة ومستوى مشروعات التنمية الاجتماعية والقومية.

1.5 فرضيات الدراسة:

للإجابة على مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية: -

يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \leq \alpha$ بين العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تقاس من خلال: " القوانين والتشريعات الداعمة، القوانين الضريبية، البنية التحتية، والسياسات الاقتصادية المتبعة، البحث العلمي والتطوير، والأوضاع السياسية"، والمتغير التابع ممثلاً بنمو الاقتصاد الفلسطيني.

1.6 منهجية الدراسة وجمع البيانات وتحليلها:

اعتمد الباحث في جمعه للبيانات على المصادر الثانوية والمصادر الأولية، أما المصادر الثانوية فتمثلت في بعض الدراسات السابقة في هذا المجال، وبعض المراجع والدوريات والتقارير والمجلات العلمية المتخصصة وبعض المواقع ذات الصلة على شبكة الإنترنت، أما المصادر

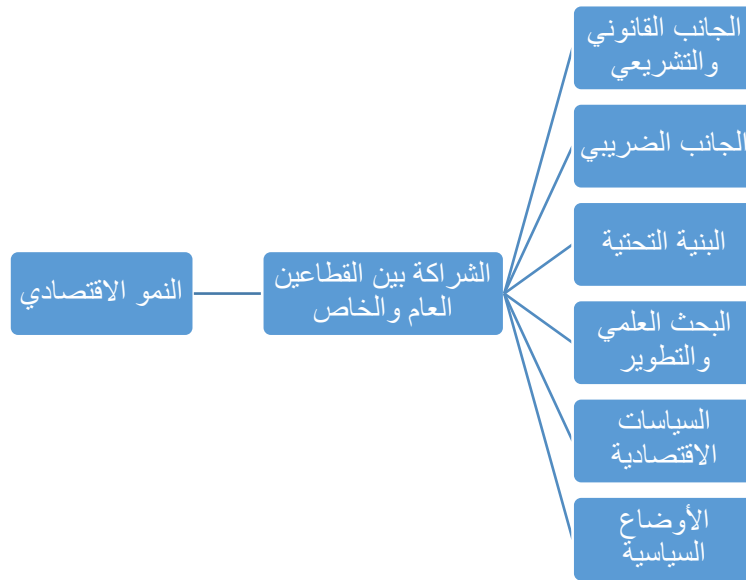
الأولية فتمثلت في تصميم استبانة خاصة تم توزيعها على عينة المنشآت ومؤسسات القطاع الخاص العاملة في قطاع غزة.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كون هذا المنهج يتناسب مع موضوع الدراسة، كما ويعطي هذا المنهج الإمكانية لتحليل العوامل المؤثرة في الشراكة بين القطاع العام والخاص، حيث تم الاعتماد في تحليل البيانات المتجمعة على برنامج التحليل الإحصائي SPSS وتم تطبيق بعض الاختبارات الإحصائية المتعارف عليها، وذلك من أجل الوصول إلى بعض النتائج والحلول المقترحة، والتي يمكن رفعها للمسؤولين المختصين من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة ممثلة من منشآت القطاع الخاص النشطة والعاملة في قطاع غزة، والبالغ عددها حوالي 400 منشأة موزعة في جميع مناطق قطاع غزة. بلغ حجم العينة 230 منشأة أي حوالي 57.5% من حجم مجتمع الدراسة، تم استرداد 197 استبانة من مجموع الاستبانات الكلي وهو حجم العينة.

1.7 متغيرات الدراسة:

الرسم التوضيحي لمتغيرات الدراسة:



شكل (1.1): متغيرات الدراسة

المصدر: إعداد الباحث

1.8 حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على دراسة العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني من وجهة نظر القطاع الخاص في قطاع غزة، وذلك خلال العام 2017م.

1.9 الدراسات السابقة:

لا يمكن لبحث أو دراسة ما أن تنشأ من العدم بل لا بد من وجود خلفية ومرجعيات متنوعة لموضوع الدراسة، ومن هنا كانت ضرورة اللجوء الي البحث والتمحيص عن موضوعات مشابهة أو موضوعات تناولت موضوع الدراسة سواء عن طريق الإشارة لموضوع الدراسة أو غير ذلك، وللأمانة العلمية فقد وجد الباحث بعض العديد من الدراسات التي بحثت في موضوع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من زوايا مختلفة أسهمت في تحديد تصور واضح حول الموضوع. وقد أستند الباحث في دراسته على العديد من تلك الدراسات العلمية والتي يمكن تقسيمها بناءً على الموضوعات التي عالجتها الي:

1. واقع العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص وأهميتها

هناك العديد من الدراسات التي درست واقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ففي دراسة (عويضة، 2015م) هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع العلاقة التكاملية بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة وسبل تحقيقها في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية، والتعرف على أهمية دور التكامل بين القطاعين في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. وقد توصلت الدراسة الى أن القطاع الحكومي لا يقوم بدوره بمشاركة القطاع الخاص بفاعلية في إعداد الخطط المستقبلية والسياسات والأنظمة وصياغة القانون، وكذلك عدم قيام القطاع الخاص بدوره في التشغيل وتأهيل الكفاءات الشبابية. أما دراسة (سيروب، 2012م) فهدفت الي دراسة العلاقة التشاركية كفلسفة والمشروعات التشاركية كتطبيق لهذه الفلسفة من حيث التعريف والمفهوم، وسعت الي بيان مدى أهمية هذه المشروعات لسورية ضمن ظروف الاصلاح

الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، وكذلك هدفت الي دراسة أثر هذه المشروعات التشاركية بين الدولة والقطاع الخاص وأنواعها، وآلية تسعير المنتجات وجدواها الاجتماعية من حيث أثرها على المجتمع والاقتصاد السوري ككل. وفي دراسة (صديق، 2014م) هدفت الي دراسة واقع التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال مشاريع التشييد في السودان وتقييم الواقع في ضوء الاتجاهات العالمية لصناعة التشييد. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تسمح للقطاع الخاص بتوفير فرص جديدة لطرح ممارسات أكثر فعالية تخفض من التكلفة الفائضة وتحسن مردود الإيرادات. وتساعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص على زيادة الناتج الإجمالي للدولة، بالإضافة الي أن عدد مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأنواع العقود المستخدمة والنظم السياسية والاقتصادية للدولة ومؤسساتها تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي لأي بلد. أما دراسة (الأمين، 2014م) هدفت الدراسة الي تأصيل مفاهيم المتعددة لمصطلح الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص مع التنويه بالأهمية البالغة لهذا النمط من التمويل بالإضافة الي عرض مختلف التجارب الناجحة للعديد من دول العالم ومحاولة استنتاج الوسائل والطرق المنتهجة في تلك الأخيرة ومحاولة مقارنتها مع الجزائر، وكذلك دراسة واقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر خصوصا في مجال المياه. وأوصت الدراسة بضرورة وضع تأطير قانوني عام للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال وضع تشريع قانوني يتعلق بالشراكة، مما سيعطي نوع من الدافع النفسي للقطاع الخاص من أجل تعزيز الاستثمار في هذا الميدان. بالإضافة الي ضرورة التخفيف من القيود البيروقراطية التي تدفع بالمتعاقدين الي المواجهة بدلا من التعاون، وكذلك التركيز على تمكين المجتمع المحلي من أن يكون طرف محوري وأساسي في الشراكة من خلال التركيز على رفع درجة الوعي والإدراك بدور القطاع الخاص كشريك محوري في التنمية.

وأیضا هدفت دراسة (الخليلي، 2012م) الي دراسة التشاركية كفلسفة والمشروعات التشاركية كتطبيق لهذه الفلسفة من حيث التعريف والمفهوم، وسعت الي بيان مدى أهمية هذه المشروعات لسورية ضمن ظروف الاصلاح الاقتصادي وكذلك هدفت الي دراسة أثر هذه المشروعات التشاركية بين الدولة والقطاع الخاصة وجدواها الاجتماعية من حيث أثرها على المجتمع والاقتصاد السوري ككل. وأوصت بضرورة وجود تشريعات وقوانين وخطط توضح خصائص المشروعات

وأليات تنفيذها وحجم المسؤوليات المناطة بكل من الدولة والقطاع الخاص، بالإضافة الي إجراء دراسات جدوى مالية لمعرفة التدفقات النقدية للمشروع في ظل المخاطر القائمة أو المتوقعة، كذلك دراسة الجدوى الاجتماعية للمشروع من قبل الحكومة والتي ستعبر عن انعكاسات المشروع وآثاره على الاقتصاد الوطني ككل وعلى المجتمع الذي سيقام فيه.

2. آليات وأشكال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

ومن أبرز الدراسات التي اطلع عليها الباحث في هذا البند هي دراسة (2016)، (Shen, Tam, and Zhao) التي هدفت الي الترويج لنموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP كنهج فعال في تطوير مشاريع البنية التحتية. وتعتبر عملية توزيع المساهمة في المشاريع الاستثمارية بين القطاع الخاص والعام من المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على أداء الاستدامة لمشاريع PPP. وبحث أيضا في أثر تقسيم الدعم بين القطاعين العام والخاص على أداء استدامة المشروع. حيث تم تطوير نموذج تقييم على أساس الأداء والإستدامه يدعى (SPbEM) للمساعدة في تقييم مستوى أداء الاستدامة للمشاريع PPP. وتبحث الدراسة أيضا في إمكانية تحقيق استدامة أفضل من خلال الترتيب الصحيح للتوزيع الاستثمارات بين القطاعات الرئيسية في تطوير مشاريع البنية التحتية PPP. أما دراسة (هاشم، 2015م) فهدفت الي الوصول الي الإجراءات السليمة التي تعمل على تهيئة الأرضية الخصبة لتطبيق مبدأ - وعلى نحو يخدم العملية التنموية في البلد - الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد العراقي ويسهم في حل جزء بسيط من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها. وأوصت الدراسة الي ضرورة إشراك القطاع الخاص والاستفادة من خبراته في تصميم وإنجاز مشاريع البني التحتية للتغلب على نقاط الضعف أو العثرات التي قد يعاني منها القطاع العام في بعض الدول، بالإضافة الي أن الشراكة بين القطاع العام والخاص تمثل أحد الحلول الناجحة للعديد من المشاكل المعقدة التي تعترض الاقتصاد وخصوصاً في مجال البني التحتية الضخمة التي لا يمكن تنفيذها من قبل طرف واحد. وكذلك التأكيد على ضرورة الاصلاحات الاقتصادية سابقة لأي نهج اقتصادي يراد اتباعه من أجل بيئة استثمارية ملائمة تفتح الأبواب أمام القطاعين العام والخاص بغية تحقيق المصلحة الاقتصادية.

أما دراسة (نصوري وسهر، 2015م) هدفت الي تسليط الضوء على مفهوم وآليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومعرفة خصائصها وشروطها ومتطلبات نجاحها، مع تحديد امكانية تبني الشراكة في العراق وخاصة في القطاع الصناعي. وخلصت الدراسة الى تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومحاولة الانسحاب من بعض مفاصل الاقتصاد غير الضرورية وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة المتزايدة في النشاط الاقتصادي، وتشريع القوانين الخاصة بالاستثمار التي توفر الضمان والدعم للمستثمرين وتشجيعهم على الشراكة مع القطاع العام في النشاط الاقتصادي. أما دراسة (ربايعة، 2010م) فهذه الدراسة أساسا الى التعرف على أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتقدير الطلب المستقبلي على خدمات البنية التحتية في الأردن، ومحاولة تحديد مجالات البنية التحتية التي يمكن أن تتوفر فيها فرص النجاح لمشاريع الشراكة. وبينت الدراسة أن الشراكة مطلوبة في قطاعات الزراعة والغابات والتعدين والصناعات التحويلية والمياه والطاقة والاتصالات، فيما لا تشجع الدراسة على الشراكة في قطاع الإسكان والمرافق العامة وذلك لوجود علاقة إحصائية بين كلا من الاستثمارين. كما تبين الدراسة أهمية استمرار هيمنة الاستثمار الحكومي في قطاع الصحة والتعليم لتأثيرهما الإيجابي على الاستثمار الخاص في الأجل الطويل.

3. العوائق والتحديات التي تواجه الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

من أبرز الدراسات التي اطلع عليها الباحث في موضوع العوائق والتحديات التي تواجه الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، دراسة (Keçi, 2015) التي عالجت الشراكة في مرحلتين المرحلة الأولى من الدراسة البحثية تم تحديد المخاطر الرئيسية لتنفيذ مشاريع PPP حيث تم إجراء استعراض المشاريع البحثية عبر الدول لتعيين المخاطر الرئيسية التي تؤثر على PPP وتسليم البنية التحتية. المرحلة الثانية اعداد مصفوفة رسم الخرائط لتقدم ملخصا للتردد من العوامل، تتجمع في أحد عشر فئات هي: البناء والتصميم والاقتصادي والقانوني، والسوق، والطبيعية، العملية والسياسية، وتمويل المشاريع، واختيار المشروع والعلاقة. وكانت أبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة تسليط الضوء على عوامل الخطر الأكثر أهمية التي تواجه الشراكة

بين القطاع العام والقطاع الخاص، التي تساعد مديري المشاريع في اتخاذهم للقرارات الإدارية انتباه في المراحل اللاحقة من توزيع المخاطر.

أما دراسة (Buerthey and Asare, 2014) فالهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقييم كيف يمكن لمفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) أن يعتمد عليها كاستراتيجية للمساعدة في معالجة التحديات التي تواجه توفير البنية التحتية للطرق لسد الفجوة في البنية الأساسية القائمة في دولة غانا. وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من وجود العديد من النماذج PPP، إلا أن النموذج الأكثر مناسبة ليتم تحديده للمشاريع يجب أن يقوم على أساس الغرض من المشروع وخصائص الشركاء. وبالتالي لا يوجد نموذج PPP منفرد يمكن أن يرضي جميع الشروط المتعلقة من إعداد موقع المشروع والميزات التقنية والمالية. وأنه من أجل تحقيق الأرباح وتعظيم الفائدة من القطاع الخاص، يجب أن تكون الشراكة بين القطاع العام والخاص محدودة فقط لبناء الطرق السريعة والطرق الرئيسية حيث يمكن تتركز نقاط عبور الطريق لخدمة واضحة والآلات واسترداد التكاليف. ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن نموذج الشراكة لا يمكن أن توفر حلا للعجز البنية التحتية، ولكن يمكن أن تقطع شوطا طويلا لخفض العجز في البنية التحتية. أما دراسة (المعاضيدي والطائي، 2012م) هدفت الدراسة الي بلورة الإطار النظري للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والتعريف بالمفاهيم والأساسيات والمخاطر التي تواجهها المنظمات التي تتعاطي مع هذا النوع من العقود، وعرض أهم المخاطر الناشئة التي تواجهها المنظمة المبحوثة في مجال تعاقداتها مع القطاع الخاص والوقوف على واقع عمليات وممارسات إدارة الخطر في المنظمة المبحوثة في ضوء عقود شراكاتها مع القطاع الخاص. وتوصلت الدراسة الي ضعف إدراك مخاطر الشراكة وتفاوت ظهور المخاطر، وكذلك ضعف قدرة المنظمة المبحوثة على إدارة الخطر والضعف في تطبيق أساليبه. أما دراسة (عريقات، 2011م) هدفت الدراسة إلى معرفة أهم التحديات والقيود التي تحول دون الشراكة ما بين القطاع الخاص والقطاع العام في الأردن ليتسنى للقطاع الخاص أخذ دوره المنتظر في تقديم الخدمات العامة للجمهور الأردني. أوصلت الدراسة الي زيادة الاهتمام في البحث العلمي في مختلف الجامعات الأردنية. وأكدت أن على الحكومة الأردنية يجب أن تقوم بتعديل القوانين لتصبح أكثر مرونة لاستيعاب عمليات الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص. بالإضافة ضرورة أن يكون هناك قواعد إرشادية تسهل عمليات

الشراكة ما بين القطاعين. وضرورة اعتماد مؤسسات القطاع العام على البرامج التدريبية لزيادة مهارات وخبرات العاملين في القطاع العام.

أما دراسة (Marques and Berg، 2011) فبحثت الدراسة في كيفية انعكاس المخاطر في العقود التنظيمية على البنية التحتية، وذلك باستخدام أمثلة من مرافق المياه لتوضيح النقاط الأساسية. وأكدت الدراسة أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية ومرافق المياه تنطوي على مخاطر مكثفة، ولضمان نجاح الشراكة يتطلب أن تُسند المخاطر إلى الجهة المتعاقدة التي هو أكثر قدرة على التخفيف منها أو تحملها. وهدفت الدراسة أيضا الي تحديد المخاطر التي يجب معالجتها في عقود البنية التحتية، وعرضت تصنيفها، وأساليب وطرق للحد من المخاطر. وخلصت الدراسة إلى أن الخطر هو قضية رئيسية في العقود المبرمة مع القطاع الخاص، وأنه يجب تخصيص وتقسيم المخاطر بين المتعاقدين فهو شرط ضروري للحصول على عقود ناجحة.

4. الدور المنوط على كل من القطاع العام والقطاع الخاص في موضوع الشراكة

تطرق (صلاح وعبد الكريم، 2015م) في دراسته التي هدفت الي تعريف أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT مع إبراز صورته، وكذلك إبراز دور القطاع الخاص كفاعل أساسي جديد في تنمية مشروعات البنية التحتية التي كانت حكراً على الدولة، وقد خلُصت الدراسة الي أن تطبيق نظام BOT يتطلب توفر البيئة الاقتصادية والبيئة القانونية الملائمتين، فالبيئة الاقتصادية فيما يتعلق بتوفر مصادر التمويل من بنوك وأسواق مالية وغيرها، أما البيئة القانونية فيتعلق الأمر بالتشريعات القانونية التي تحمي المستثمر خاصة الأجنبي والتشريعات التي تعطي حق الامتياز في التشغيل والتسيير وغيرها من التشريعات تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص بديلا استراتيجيا لتوفير خدمات البنية التحتية و الرفع من جودة الخدمات الموجهة للمجتمع وتحقيق الرفاهية. أما (الربيعي، 2015م) هدفت دراسته إلى شرح كيف ولماذا يتغير دور الدولة ، في عملية التنمية الاقتصادية، سواء من حيث الدرجة أم من حيث النوع ، في كل من الدول المتقدمة والنامية، وباستخدام أدوات التحليل الاقتصادي و التاريخي لأهم مراحل عملية التنمية في كلا المجموعتين توصلت الدراسة إلى أن في الدول المتقدمة كان هناك دور كبير للعوامل الاقتصادية

وبخاصة المتغيرات الاقتصادية الكلية، التي تحدد طبيعة حالة النشاط الاقتصادي ودرجة الاستقرار الاقتصادي، فهذه العوامل كانت تلعب دور المتغير الرئيسي و الحاسم في قرار الدولة المتعلق بدرجة ونوع التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية. وأما في الدول النامية كان هناك دور كبير للعوامل السياسية، وبخاصة الضغوط السياسية والاقتصادية الخارجية، التي تفرضها الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فهذه العوامل كانت تلعب دور المتغير الرئيسي والحاسم في قرار الدولة المتعلق بدرجة ونوع التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية. وفي عملية إقناع تلك الدول أو إجبارها على تقليص درجة تدخلها في الشؤون الاقتصادية، وتبني سياسات أكثر ليبرالية في مقدمتها تطبيق برامج الخصخصة، وتوسيع دور القطاع الخاص ونظام السوق في عملية التنمية. أما في دراسة (UN Compact, 2012) توضيح هذه الدراسة دور الحكومات في تعزيز المسؤولية المشتركة وإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية، حيث هدفت الأمم المتحدة في هذه الدراسة إلى التركيز على إثنين من أبعاد العلاقة بين الحكومات وقطاع الأعمال، أول هذه الاتجاهات يبحث في السياسات العامة وتعزيز مسؤولية الشركات، والثاني يبحث في فرص الحكومات لإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية، والنهج الذي تتأدى به الدراسة أن جهود رجال الأعمال والقطاع الخاص لتعزيز التنمية يجب أن ينظر إليها على أنها أساسية لكونها أعمال مسؤولية. وجاءت النتائج نتيجة التشاور مع الخبراء وممثلي القطاع العام بعد الأزمة المالية العالمية حيث ازداد التوجه لتعزيز المسؤولية المشتركة، وكانت خيارات السياسة العامة الرئيسية بالنسبة للحكومات في تعزيز مسؤولية الشركات وإشراك قطاع الأعمال في عملية التنمية والتي ذكره التقرير هي: الجهود المبذولة لخلق فهم مشترك لمسؤولية الشركات بين القطاع العام والخاص. القوانين الداعمة التي تعزز وتحفز العمل التطوعي من قبل رجال الأعمال كعنصر مكمل لتنظيم الدولة، أيضا تحدد الأدوات التي تسمح للحكومات من رصد وتعزيز مساءلة القطاع الخاص. وتم توضيح أهم الخيارات السياسية مع عدد من الأمثلة على الإجراءات العامة والسياسات في الشمال والجنوب لمساعدة الحكومة في النظر بموضعية لخيارات محددة لتصميم إطار للسياسة العامة.

أما دراسة (منتدى الرياض الاقتصادي، 2002م) فقد هدفت الدراسة الي تحليل مسيرة تطور العلاقة والادوار المنوطة بكل من القطاعين الحكومي والخاص في المملكة العربية السعودية،

وتحديد المشاكل والمعوقات التي تعترض تفعيل هذه العلاقة بالمستقبل، وذلك بغية بلورة العوامل المسؤولة عن تحقيق انسيابية العلاقة وتكامل الأدوار وتدرج الاحلال بطريقة لا تؤدي لحدوث هزات مفاجئة، ومن ثم اقتراح المداخل والمحاور اللازمة لتطوير هذه العلاقة والارتقاء بها لتتماشى مع المستجدات العالمية ولخدمة أهداف التنمية المستدامة بالمملكة. وأوصت الدراسة بضرورة تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الهيئة العامة للاستثمار والأجهزة الحكومية، وكذلك تعزيز وتعميق سياسة اللامركزية الادارية بالأجهزة الحكومية الرئيسية وتفويض السلطات، كذلك تحسين إدارة التخصيص على المستويين السياسي والتقني عن طريق اسنادها لكيان مؤسسي مستقل ويرتبط بأعلى سلطة تنفيذية بالدولة، بالإضافة الي قيام الغرف التجارية الصناعية بتوعية منتسبيها بأهمية وضرورة المساهمة في التطوير وتمويل الأبحاث التطويرية، فضلا عن التوعية بفوائد التكتل والاندماج وفصل الملكية وتبني قيادات مسايرة للمستجدات والتطورات العلمية والعملية.

1.10 التعليق على الدراسات السابقة

1. تحليل الدراسات السابقة

في ضوء إطلاع الباحث على الدراسات السابقة تبين للباحث بأن جميع الدراسات السابقة ذات قيمة علمية عالية، وجميعها قد قامت باستعراض العلاقة التشاركية بين القطاع العام والخاص وأهميتها لكلا الطرفين والمجتمع بالإضافة الى بيان الأساليب المتبعة في موضوع الشراكة، وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تصميم الاستبانة، إضافة إلى أنها ساعدت الباحث على تكوين خلفية نظرية عن موضوع الدراسة.

وبالرجوع إلى أهم ما تناولته الدراسات السابقة، فقد تشابهت كثير من الدراسات السابقة في الإطار النظري في طرح موضوع الشراكة، إلا أن بعضها ركز على بعض المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها بموضوع الشراكة، ولكن جميعها اتفق على أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص والدعوة الي تكريسها في الدول لما لها آثار مباشر تنمية اقتصاديات الدول.

وقد اتفق موضوع الدراسة مع ما جاء في الدراسات السابقة في تبني القطاع العام لسياسات داعمة للقطاع الخاص وابداد بيئة ملائمة له تسهم في نموه وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة الي الاطلاع على تجارب العديد من الدول في مجال تعزيز الشراكة بين القطاعين.

2. ما يميز الدراسة عن غيرها

نظرا لقلة الدراسات التي عالجت موضوع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على الصعيد المحلي، وأن أغلب الدراسات التي عالجت الموضوع درسته بعموميته دون تخصيص وتحديد رؤية أحد أطراف العلاقة، فإن هذه الدراسة ستبحث في العوامل المحددة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني من وجهة نظر القطاع الخاص، وتحديد أهم العوامل الداعمة الي تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالإضافة الي إبراز أهم المعوقات التي تواجه تطبيق الشراكة على المستوى المحلي، وخاصة أن الموضوع بحد ذاته أصبح موضوعاً ملحاً في ظل الواقع والتغيرات النوعية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، حيث ستسهم هذه الدراسة في تحديد السبل نحو تعزيز علاقة كلا من القطاع العام والقطاع الخاص ببعضهما البعض والاشارة الي العوامل المحددة للدخول في شراكة حقيقية بينهما وفق أسس علمية سليمة.

الفصل الثاني

الدور التنموي للقطاع العام والقطاع

الخاص في فلسطين

المبحث الأول القطاع العام الفلسطيني

2.1.1 مقدمة

تختلف الأنظمة الاقتصادية من دولة إلى أخرى حسب التوجهات السياسية والإيديولوجية لكل دولة وحسب الخطط التي تراها مناسبة لنهوض بالتنمية، على هذا الأساس يمكن معرفة درجة تدخل الحكومة بآلياتها المتعارف عليها من إنفاق حكومي والضرائب من جهة ودرجة حرية القطاع الخاص في تبني الاستثمارات المناسبة دون قيد أو شرط.

من خلال هذا المبحث سنستعرض مفهوم القطاع العام ودوره في الاقتصاد ووظائف الدولة وأنشطتها في الاقتصاد، بالإضافة الي التعرف على هيكلية القطاع العام (الحكومي) الفلسطيني والدور التنموي له.

2.1.2 مفهوم القطاع العام

إن الدولة بمفهومها القديم والحديث ما هي إلا منتج للفكر الإنساني غايته إحلال النظام محل الفوضى وتحقيق المنفعة العامة أو الصالح العام للمنتمين إلى جغرافيتها، ولكن هذه الغايات لا يمكن إحقاقها إلا بوجود تنظيم إداري ومؤسسات وهيكل إدارية ومن نافلة القول إن حاجيات الأفراد والمجتمعات تطورت بمرور الزمن فتطور معه مفهوم الدولة وانتقلت هذه الأخيرة من مجرد جهاز مركزي همه الأول هو المال والسلاح إلى دولة ذات نظريات في لتسيير والتوجيه لكل ماله علاقة بالفرد والمجتمع.

وهكذا كان ظهور مفهوم القطاع العام، مصاحباً لتطور الدولة وتعدد حاجيات المجتمع، وإذا كان مفهوم القطاع العام ابتداءً بشكل واضح في علاقته بالدولة والمجتمع فإنه انتهى إلى مفهوم غير محدد وغير دقيق، ذلك أن تغير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نشأ المرفق في ظلها وتنظم في البداية على أساسها جعلته في عمق الإشكاليات التي تثار حول قدرته على التغيير لمواجهة الحاجات المتجددة والمتغيرة وإشباع الحاجات العامة التي أنشئ من أجلها (عبد الكريم، 2008م).

حيث يختلف مفهوم الدولة ونظرتها إلى القطاع العام باختلاف النظام السياسي الذي ساد في القرن العشرين، حيث عملت الدول الاشتراكية على تأمين نشاطات الإنتاج، وعليه أصبح القطاع العام يشكل معظم الدخل القومي للدول الاشتراكية، وسيطر على قطاع الاقتصاد ويعمل على تنظيمه والإشراف عليه وإدارته بصورة مباشرة. وشمل ذلك على قطاعات الزراعة والتجارة والخدمات علاوة على القطاعين المالي والصناعي. أما في الدول الرأسمالية والدول النامية، فقد بدأت فكرة ملكية الدولة للقطاع العام من المفهوم الذي يراه العديد من الاقتصاديين والسياسيين، بأن هناك مجالات معينة في الاقتصاد يجب أن تملكها أو تديرها أو تشرف عليها بصورة مباشرة الدولة، على الرغم من إيمانهم بأن تدخل الدولة يجب أن يكون مقتصرًا على حفظ النظام العام والعدالة والقانون (صبري، 2005م).

وحسب (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017م) فإن القطاع العام يتمثل بالقطاع الحكومي الذي يتألف من وحدات الحكومة المركزية والحكومات المحلية إلى جانب صناديق الضمان الاجتماعي التي تفرضها وتسيطر عليها تلك الوحدات وتشمل كذلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تنتج إنتاجًا غير سوقي وتسيطر عليها وتمولها بصورة رئيسة الوحدات الحكومية أو صناديق الضمان الاجتماعي.

ويعرف (الأمين، 2014م) القطاع العام بأنه قطاع الأعمال التي تدار من قبل الحكومات، والتي لا يمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص، وتقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقديمها إلى الجمهور بالأسعار الإدارية، ويؤدي النشاط الحكومي لإدارة هذه المشاريع أو المؤسسات التي تعطيل آليات السوق وتسوية المنظومة السعرية، وعادة يرتبط القطاع العام بالتخطيط المركزي للاقتصاد، ولكنه غير ضروري لوجوده.

كما يعرفه (الربيعي، 2004م) بأنه تلك القطاعات التي تخضع للسيطرة الكاملة للدولة، وفي هذه الحالة يتم النظر إلى الدولة بوصفها وحدة اقتصادية تقوم بأنشطة اقتصادية مناظرة لأنشطة القطاع الخاص، غير أن هذه الأنشطة الاقتصادية العامة تشكل جزءًا لا يتجزأ من الخطط والبرامج الاقتصادية للدولة.

أما (الحمش، 2006م) فيعرف القطاع العام بأنه "هو المؤسسات والمنشآت التي تمتلكها الدولة، في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتستخدمها من أجل تحقيق سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والخدمية"

ويعرف (د. ت.، Wegrich) القطاع العام، بأنه جزء من الاقتصاد يتكون من جميع مستويات الحكومة والشركات التي تسيطر عليها الحكومة، ويشمل التعريف العام للقطاع العام الملكية الحكومية أو السيطرة عليها وليس مجرد وظيفة. ويكون التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص واضحا نسبيا، ويتضح ذلك من حيث علاقات الاستخدام والحق في ممارسة السلطة العامة. ويستخدم مصطلح القطاع العام أيضا لأغراض تحليلية، مما يسمح برسم خرائط لنطاق أنشطة الدولة داخل الاقتصاد الأوسع وتسلط الضوء على الأنماط المميزة وإجراءات التشغيل داخل القطاع العام.

في حين يعرف (TFHPSA، 2005) القطاع العام بأنه الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية بالإضافة إلى الوحدات المؤسسية التي تسيطر عليها الوحدات الحكومية. وقد تكون الجهة الخاضعة لسيطرة الحكومة كيانا يمكن أن يكون مصدرا لتحقيق مكاسب مالية للحكومة التي تسيطر عليها لأنها تنتج السلع والخدمات وتبيعها بأسعار السوق أو قد تكون كيانا لا يمكن أن يكون مصدرا لتحقيق مكاسب مالية للحكومة بغض النظر عن الأسعار التي تبيع بها السلع والخدمات التي تنتجها (المؤسسات غير الربحية).

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن القطاع العام هو كل الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة والإطار المنظم لها التي تعمل على تنفيذ سياسات الدولة من خلال قانون الخدمة المدنية وبعض الأنظمة القانونية الخاصة، بهدف تحقيق مبدأ المصلحة العامة وتحقيق سياسات الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

2.1.3 تدخل الدولة (القطاع العام) في النشاط الاقتصادي

يقع على الدولة، باعتبارها المسؤولة عن جميع الأعمال في المجتمع، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، مسؤولية ضمان أسباب الاستقرار الاقتصادي، أي تهيئة الشروط الأساسية لتحقيق هذا الهدف، ومرد ذلك يرجع إلى الوظيفة الأساسية للدولة وهي جلب المصالح لمختلف أفراد المجتمع.

ويمكن تعريف تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بأنه كل تدخل من جانب الدولة يتضمن التأثير على العمل الحر لقوى السوق بصورة أو بأخرى، تحقيقا لهدف اقتصادي معين تبغيه الجماعة. ويتخذ هذا التدخل ثلاثة أشكال (لمين، 2012م):

الشكل الأول: التدخل غير المنظم، حيث تقوم الحكومة بوضع التعديلات والتغيرات الاستثنائية على الشروط التي يعمل في ظلها نظام السوق من أجل استغلال وتوزيع الموارد المتاحة في المجتمع بين الاستعمالات المختلفة ومن أمثلة ذلك: تدخل الدولة في حماية الصناعات الناشئة.

الشكل الثاني: التدخل المنظم، وهنا يتجلى دور الدولة في توجيه المشروعات الخاصة نحو تحقيق أهداف معينة، تمنح امتيازات وتسهيلات للاستثمار في أنشطة إنتاجية ترغب في إنشائها، ويتوقف دورها عند هذا الحد بمعنى أن القطاع الخاص هو الذي يحدد مدى استجابته لهذه اليسيرات.

الشكل الثالث: التدخل المخطط، وهنا تقوم الحكومة بوضع برامج تخطيطية هدفها إحداث تغييرات في هيكل الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة، وبالتالي فالدولة هي التي تقوم بدور الموزع للموارد الاقتصادية على مختلف القطاعات وفق برامجها التخطيطية وليس وفقا لآلية السوق. وغالبا ما يرتبط التدخل غير المنظم أو ما يسمى بالتخطيط الغير مباشر بالنظام الرأسمالي بينما تتمثل التدخل في النظام الاشتراكي هو التدخل المخطط. ويمكن القول أن سياسة القطاع الخاص في تسيير وإدارة الموارد تكون أكفأ من الدولة، ولكن لن تكون كفئة في استغلال هذه الموارد، لأن الدولة في نظرتها الشاملة للموارد والاحتياجات تستطيع التخطيط لكيفية استغلال هذه الموارد دون هدر للطاقات أو تكرار للمشروعات.

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يجب أن يكون وفق سياسة اقتصادية تحكمها شفافية تتيح للقطاع الخاص التعامل معها بما يحقق أهدافها وأهدافه معاً، وبما يكفل المحافظة على مسار آلية السوق في الاقتصاد وتمكين هذه الآلية من حماية النشاط الاقتصادي وقيامه على أسس تنافسية كاملة. فيجب أن يكون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفق معايير تهدف إلى تصحيح الخلل في آلية السوق، إن وُجد، وإلى خلق مناخ تنافسي يُبقي مفهوم حرية الاقتصاد ويتفق مع استحقاقات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وهي معايير ممكنة وإن كانت تحتاج إلى تأطير واضح وتنظيم محكم. وهذه الرؤية هي رؤية عامة تهدف إلى إرساء المفهوم النظري لمسألة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحدود هذا التدخل ومداه. ويفيد هذا المفهوم النظري في تأطير أي تطبيق عملي يختلف بالضرورة من دولة لأخرى ومن زمان لآخر ويرتبط بالخصوصية التي يتميز بها اقتصاد عن آخر ويتم وفق أنظمة محددة وواضحة المعالم.

2.1.4 وظائف الدولة وأنشطتها الاقتصادية

تطرقت العديد من الدراسات والمراجع الي موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث يذكر كلا من (عبد الرازق ومكحول، 1999م) و(طريح، 2005م) و(عبد الرازق وشعيب، 2010م) و (سيروب، 2012م) أنه أصبح هناك مبرر لتدخل الدول ضمن النشاط الاقتصادي ضمن أربعة وظائف وهي:

أ. **الوظيفة التخصيصة:** تتضمن هذه الوظيفة معالجة ما يسمى بحالات "فشل آلية السوق"، أو حالات حدوث خلل في أداء السوق والذي ينجم عن القوة الاحتكارية للمنشآت والأشكال الأخرى من الفشل وتكون هناك حاجة لسياسة حكومية خاصة لمعالجة مثل هذا الخلل، حيث تتدخل الدولة للتأثير على تخصيص الموارد في الاقتصاد وهي تفعل ذلك إما بشكل مباشر من خلال برامج الاستثمار العام، أو بشكل غير مباشر من خلال برامج الإنفاق العام والتحويلات الاجتماعية، أو الإجراءات التنظيمية ويشمل كذلك سياسة الضرائب والدعم والأسعار وغيرها.

ب. **الوظيفة التوزيعية:** بمعنى قيام الدولة بالتأثير على توزيع السلع والخدمات ومنافع النمو بين الأفراد والتمتع وكذلك العمل على التأثير في توزيع الدخل لمنع التفاوت في المضر بين الفئات

ومحاربة مشكلة الفقر، أي بصفة عامة العمل على إحداث التوازن بين الكفاءات الاقتصادية والعدالة الاجتماعية (التوزيعية)، وتستخدم الحكومة في ذلك سياسات الضرائب والضمان الاجتماعي والتأمينات المختلفة والتحويلات الاجتماعية وتوزيع الخدمات العامة والإنفاق العام.

ج. الوظيفة التنظيمية والتشريعية: ويعتبر الكثيرون هذا الدور الأهم للدولة، فحتى أولئك الذين لا يعترفون بدور اقتصادي للدولة يطالبونها بتوفير وحماية البيئة القانونية والإجراءات المناسبة للنشاط الاقتصادي والاستثماري، ويبرز هذا الدور في جميع نواحي التنمية المستدامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. الخ. ويتمثل هذا الدور في تشريع واحترام وتطبيق القوانين اللازمة لعمل اقتصاد السوق بما في ذلك قوانين الملكية والتعاقد والشركات وحماية المستهلك ومحاربة الاحتكار وتنظيم الإفلاس، بالإضافة إلى تطبيق الإجراءات التي تكفل الأمن الداخلي والخارجي وتضمن تطبيق القوانين بعدالة على كافة الأفراد في المجتمع.

د. وظيفة تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي: وتتضمن كافة الإجراءات والسياسات التي تضمن استقرار الأسعار، والتوظيف الكامل والنمو، وتشمل هذه الوظيفة رسم السياسات الاقتصادية المختلفة على المستوى الكلي للاقتصاد لمواجهة مخاطر البطالة والتضخم ولتحقيق الأهداف العامة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ويتضمن ذلك السياسة المالية والنقدية وسياسات التشغيل والتجارة الخارجية وأسعار الصرف وغيرها.

وحسب (Musgrave، 2008) فإن الأدوار المخولة للدولة تتعدد لتشمل العديد من المجالات من بينها ما هو اجتماعي والآخر اقتصادي يمكن حيث أدرج هذه الأدوار في ثلاث نقاط أساسية وهي:

1. التخصيص الأمثل للموارد المتاحة: بمعنى توجيه الموارد نحو أفضل استخدام ممكن من خلال إزالة العوامل المؤدية للفشل في السوق كالاحتكارات والآثار الخارجية.
2. إعادة توزيع الدخل: حيث يقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة ادخال التعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع.
3. إعادة التوازن الاقتصادي في حالة الخلل في السوق: وذلك لضمان الخروج من التقلبات في النظام الرأسمالي بالاعتماد على التدخل المباشر للحكومة في النشاط الاقتصادي لتحقيق التشغيل الكامل دون التسبب في التضخم أو العجز.

2.1.5 هيكلية القطاع العام الفلسطيني

لم تعرف فلسطين في تاريخها الحديث وحتى العام 1994م، قطاعاً حكومياً مسيطر عليه من قبل حكومة فلسطينية مستقلة ذات سيادة بسبب الظروف التي تعرضت لها منذ مطلع هذا القرن، إلا أن غياب القطاع الحكومي الفلسطيني لم يحل دون استيعاب جزء من القوى العاملة الفلسطينية في مجالات التوظيف العامة. فقد استعانت سلطات الاحتلال المتعاقبة منذ الانتداب البريطاني حتى العام 1949م والاحتلال الإسرائيلي بموظفين محليين في بعض مجالات الخدمة المدنية كالتعليم والصحة والشؤون الدينية، ومن ناحية ثانية برز في أماكن اللجوء الفلسطيني، قطاع رسمي فلسطيني أنشأته منظمة التحرير الفلسطينية، واستوعبت الآلاف من العاملين في المجالات الدفاعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية (ملحيس، 1998م).

وبناءً على الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية التي وقعت في باريس في العام 1994م تم تحديد الإطار العام الذي سيكون عليه القطاع الحكومي الفلسطيني وقد اكتسب خصوصية يختلف بها عن القطاعات الحكومية للدول المجاورة، والتي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند تبني أي سياسات أو استراتيجيات اقتصادية.

وبعد تأسيس السلطة الفلسطينية في العام 1994م، انتقلت صلاحيات إدارة القطاع العام الفلسطيني إليها وبذلك لأول مرة أصبح القطاع العام الفلسطيني يدار بحكومة فلسطينية متمثلة في السلطة الفلسطينية، وبات بإمكانها رسم السياسات المتعلقة بالقطاع العام لخدمة الأهداف التنموية. وقد تنامي القطاع العام الفلسطيني بصورة كبيرة بعد انشاء السلطة الوطنية بسبب تنامي جميع مكونات القطاع الحكومي والشركات الحكومية ونشاط المجالس المحلية (عويضة، 2003م).

ويتكون القطاع الحكومي من العديد من الوزارات والمصالح العامة والهيئات والمؤسسات، حيث يعمل معظمها ضمن الموازنة العامة للحكومة، وقد نما الجهاز الإداري للقطاع الحكومي وتطور بصورة متسارعة من حيث التوسع في تأسيس الوزارات والوحدات الجديدة دون وجود إطار عام لذلك التوسع، أو آلية تتم فيها إضافة الوحدات والدوائر الجديدة، وقد بلغ عدد الوزارات والمؤسسات الحكومية حوالي تسعة وثمانون وحدة حكومية حسب آخر موازنة مالية (موازنة السلطة الفلسطينية، 2017م).

2.1.6 الدور التنموي للقطاع العام الفلسطيني

بنظرة مجردة، على المستوى التاريخي العام، يتبين وجود دور معين للسلطة العامة وجهاز الدولة في توفير الشروط الأولية لتعبئة الفائض الاقتصادي المتاح وتراكم رأس المال وتخصيص الموارد بطريقة ناجعة في اتجاه بناء هيكل اقتصادي قائم على قاعدة التوازن الاجتماعي النسبي والتمحور الوطني حول الذات.

منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993م، وما نتج عنها من اعتراف متبادل بين حكومة الاحتلال الاسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية واقامة حكم ذاتي فلسطيني محدود في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما تبعه من مفاوضات بين الجانبين من أجل تنظيم العلاقة الاقتصادية، وتوقيع بروتوكول باريس الاقتصادي عام 1994م. والذي بموجبه حصلت السلطة الفلسطينية على بعض الصلاحيات الاقتصادية التي لا تتعدى منحها تراخيص لمشاريع استثمارية صغيرة في الضفة وغزة، وبعض تصاريح التجارة الخارجية المحدودة.

كان تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994م وما صاحبه من تغيرات طرأت على مناحي الحياة في المجتمع الفلسطيني، كانت بمثابة تحديات كبيرة على الواقع التنموي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، على الرغم من ذلك عملت السلطة الفلسطينية على بناء واستحداث مؤسسات اقتصادية واجتماعية ووزرات وأجهزة وإدارات خدمتية ومدنية وأمنية، من أجل إرساء قوائم الدولة الفلسطينية.

على الرغم من كل القيود التي كبلتها اتفاقيات أوسلو، وعلى الرغم من كل محاولات الاحتلال لإظهار السلطة الفلسطينية وكأنها عاجزة عن إدارة المجتمع وعن تنمية قدراته، قد طرح على جدول أعمال المجتمع للمرة الأولى مهمات التنمية الوطنية، وتحول دور السلطة الوطنية على الصعيد التنموي من دور (الحالة السياسية الانتقالية مدتها خمس سنوات التي نصت عليها اتفاقية أوسلو) إلى الحالة السياسية الدائمة، وإلى حين زوال الاحتلال وإقامة الدولة الوطنية المستقلة (سليمان، 2013م).

فالمفهوم السائد شعبياً عن القطاع العام في فلسطين عن خبرات ومعارف تحققت لدى الفلسطينيين من معاشتهم لتجارب عربية أو الاطلاع على الدول العربية مثل مصر والعراق والجزائر وسوريا، أو من خلال معايشة تجارب دولية أخرى (جبريل، 2012م)، تبنت السلطة الفلسطينية حزمة من السياسات، والبرامج التنموية واتخذتها كجزء رئيس من استراتيجيتها لتحقيق التنمية، حيث قامت بدفع القطاع الخاص نحو قيادة العملية التنموية، ومنحه كافة التسهيلات المطلوبة مقابل تقليص دور القطاع العام إلى الحد الأدنى من المشاركة التنموية، ودمجت الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد العالمي لزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي عن طريق اتباع عدة اساليب أمريكية غربية، أو ما يعرف باسم "سياسات إجماع واشنطن" التي صيغت من أجل تطبيقها في دول أمريكا اللاتينية، لتتمكن من الخلاص من الأزمات التنموية والمالية التي تتعرض لها، إلا أن هذه الحزمة من السياسات لم تحدث تغييراً إيجابياً على مستوى التنمية في الضفة الغربية قطاع غزة لعدة أسباب من بينها: أن واقع التنمية في فلسطين ليس كواقع التنمية في الدول اللاتينية، وأقل ما يقال أن هذه الدول كانت مستقلة و تتمتع بسيادة وطنية على أراضيها بينما السلطة الفلسطينية عي سلطة تحت الاحتلال، وليس لها سيادة فعلية على (النقيب، 2007م).

ويرى الباحث أن تجربة ما يقارب من عقدين على قيام السلطة على جزء من الأراضي الفلسطينية، حيث وضعت السلطة الفلسطينية العديد من الخطط والبرامج التنموية والاقتصادية والاجتماعية لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بالمجتمع الفلسطيني، حيث كانت تركز معظم هذه الخطط والبرامج على تقليل التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي، وقطع هذه العلاقة إن أمكن، وتوفير بنية تحتية ملائمة لعملية التنمية الاقتصادية، ومعالجة التثوهات الهيكلية الموجودة في البنية الاقتصادية المحلية. إلا أنه من الملاحظ أن توجهات الاستثمار الخاص لم تكن انتاجية بالقدر الكافي، فقد كانت ذات طابع خدمي يهدف الى تحقيق الربح السريع من خلال توسيع دائرة الاستهلاك في ظل اقتصاد مقوماته الإنتاجية ضعيفة وعدم وجود سياسات اقتصادية من قبل الدولة لتهيئة ظروف الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص للدخول في استثمارات مؤثرة على حياة المواطنين كمشاريع البني التحتية.

المبحث الثاني

القطاع الخاص الفلسطيني

2.2.1 مقدمة

إن التطورات السريعة في البيئة الاقتصادية العالمية لم تعد تسمح بتنظيم ينطوي على هيمنة مطلقة للقطاع العام على المجالات الاقتصادية والاجتماعية لا سيما بعد أن أدت هذه الوضعية إلى المزيد من التسيب والفساد وانعدام الكفاءة الإنتاجية، وقد اتجهت معظم حكومات دول العالم نحو إدخال بعض الإصلاحات في هيكلها الاقتصادية تمثلت في تطبيق عملية الخصخصة. وبهذا أصبحت السمة العامة لاقتصاديات الدول النامية والمتقدمة الآن هو تراجع دور الدولة من محرك أساسي وقائد التنمية إلى التخلي عن القطاع العام وتزايد دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بعدما كانت هذه الفكرة لسنوات طويلة لا يسمح فيها النقاش.

وسيتم التعرض في هذا المبحث إلى مفهوم القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، والتعرف على أهم القطاعات الاقتصادية في فلسطين بالإضافة إلى المعوقات المؤثرة في أداء القطاع الخاص في فلسطين.

2.2.2 مفهوم القطاع الخاص

يبرز القطاع الخاص بمثابة العنصر الرئيسي في قيام النشاط الاقتصادي، انطلاقاً مما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة، والتوجه نحو الإبداع والابتكار بما يضمن له القدرة على المنافسة، والتأثير إيجاباً على عملية النمو الاقتصادي والحد من الفقر، إذ أنه ورغم ما شهده الفكر الاقتصادي من جدل كبير حول تعاضد دوره في النشاط الاقتصادي في ظل تزايد مكانة وأهمية القطاع العام، فإنه يبقى ذو تواجد محوري ورئيسي لا يجوز الحد منه أو التقليل من تأثيره في فعاليات النشاط الاقتصادي.

يمكن تعريف القطاع الخاص بأنه "القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد و وحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق وتوجيه دفة الأمور للأنشطة الاقتصادية، وهي تسعى بالتالي الي تحقيق

أقصى ربح ممكن" (الربيعي، 2004م)، ويعرف أيضاً بأنه: " ذلك الجزء من قطاع الأعمال الذي تزيد نسبة حصص ملكية الأفراد في وحداته هم 51% بغض النظر عن الشكل القانوني للشركات كانوا أفراداً أو أموالاً والمالك محلياً أو أجنبياً" (عودة، 2013م).

ويعرفه (بودخد مسعود، 2011م) "بأنه عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي، يقوم بمباشرة عملية الإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة، يتسم النشاط فيه بالمبادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات والأنشطة المتخذة"، حيث يشمل القطاع الخاص جميع الفئات التي تقبل تحمل المخاطرة من خلال ممارسة نشاط ما لأجل تحقيق أرباح وعوائد في إطار تعظيم المصلحة الخاصة.

وتعرف منظمة التعاون والتنمية (OECD, 2013) القطاع الخاص على أنه "عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر القرارات والأنشطة المتخذة"

ويعرف (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017م) القطاع الخاص بأنه ذلك القطاع الذي يشمل جميع الوحدات المؤسسية المقيمة والتي لا تتدرج تحت قطاع الحكومة، حيث تشمل شركات القطاع الخاص جميع الشركات وأشباه الشركات غير المالية المقيمة، كذلك يشمل المنشآت التي تعمل في إنتاج السلع السوقية وتتبع لمؤسسات غير هادفة للربح كـبعض المستشفيات التي تتقاضى ثمناً لخدماتها تمكنها من استرداد تكاليف إنتاجها الجارية عند تقديم خدماتها لبعض فئات المجتمع.

ومن خلال التعريف السابقة يمكن استنتاج تعريف القطاع الخاص بأنه ذلك الجزء المكمل لدور الدولة في الاقتصاد، والمملوك لجهات غير الجهات الرسمية في الدولة، والمكون من جميع الشركات المساهمة والمؤسسات الفردية (رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال)، أو الأفراد العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تقبل تحمل المخاطرة من خلال ممارسة نشاط ما لأجل تحقيق الربح، وينظم عمله التشريعات والقوانين الصادرة عن الدولة الساعية لتحقيق أقصى منفعة للمجتمع والصالح العام.

2.2.3 دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية

يحتل القطاع الخاص دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي بشكل يدفع بصانعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه.

وتزايدت أهمية القطاع الخاص في التنمية بكافة وجوهها وعلى وجه التحديد على الصعيد الاقتصادي على مر السنوات حتى باتت هذه الأهمية محور جوهر عملية التنمية في كافة بقاع العالم بل أكثر من ذلك أن لا تنمية بدون المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص بها.

ويمثل القطاع الخاص اليوم محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء نظراً لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وامكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الاطار تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، وأن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة، مع توجه السياسات الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي نحو اقتصاد السوق فان الاتجاه نحو الاهتمام على القطاع الخاص وتنفيذ برامج الخصخصة أدى الي زيادة في نسبة الاستثمارات الخاصة الي الناتج المحلي الإجمالي.

من ناحية أخرى فقد عزز هذه التوجه زيادة الاستثمارات الخارجية في عدد من الدول المختلفة، كما أن كفاية وانتاجية استثمارات القطاع الخاص تفوق كفاية وانتاجية استثمارات القطاع العام، حيث خلصت عدد من الدراسات الي أن هناك تأثيراً إيجابياً على النمو مصاحباً للاستثمارات الخاصة مقارنة بتأثير الاستثمارات العامة ليس هذا فحسب، بل أكدت الدراسات على أن التأثير الإيجابي لاستثمارات القطاع الخاص على النمو يفوق تأثير استثمارات القطاع العام بأكثر من مرة ونصف، والتي تؤكد درجة ارتباط استثمارات القطاع الخاص بإدامة التنمية والنمو الاقتصادي في المجتمعات التي تهيئ البيئة المناسبة للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية (عبد الرازق، 2010م).

ويبرز القطاع الخاص بمثابة الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الاقتصادي في أي دولة، إذ أنه ورغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاطه في ظل وجود القطاع العام، إلا أن الأدبيات الاقتصادية وبالرغم من اختلافها تشير إلى الأهمية الكبرى التي يلعبها في التأسيس لنشاط اقتصادي ديناميكي ومزدهر، وذلك في ظل توافر جملة من الشروط التي تعتبر بمثابة الإطار العام المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الاقتصادية (الأمين، 2014م). ومن هذا المنطلق، وبعد اطلاع الباحث على عديد من الدراسات يمكن تلخيص دور القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال النقاط التالية (بودخدخ، 2011م) و (عبد الرازق ومكحول، 1999م):

- المساهمة في خلق فرص عمل وتحسين ظروف العمل، ويمكن للدولة أن تشجع هذا الدور من خلال التعليم والتدريب، إذ يعمل التعليم والتدريب على رفع إنتاجية عنصر العمل وبالتالي تزايد رغبة القطاع الخاص في توظيف المزيد من العمل.
- توسيع وتطوير النشاطات الإنتاجية، سواء تحسين نوعية المنتجات أو ادخال منتجات جديدة أو تقنيات إنتاج أفضل.
- الاستثمار بكافة أشكاله، حيث يمكن للدولة أن تعزز الاستثمار الخاص من خلال توفير بيئة استثمارية مشجعة، وضوح وشفافية الأنظمة القانونية، تحسين البيئة التحتية، وإزالة عوائق الدخول أمام المؤسسات وتوفير المعلومات التي تساعد على اتخاذ قرار الاستثمار.
- تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية بما في ذلك الكفاءة الإنتاجية (إنتاج السلع بأقل تكلفة) والكفاءة التوزيعية (إنتاج السلع بالمواصفات والكميات التي يحتاجها المجتمع) والكفاءة الديناميكية (التطور التكنولوجي). ويمكن أن تسهم الدولة في تعزيز هذا الدور من خلال مراكز البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا والسياسات الضريبية.
- التصدير وتوسيع المنافذ التصديرية، حيث تلعب الصادرات دوراً رئيسياً في النمو الاقتصادي خاصة إذا كان السوق المحلي صغير نسبياً. ويمكن للدولة أن تشجع التوجهات التصديرية للقطاع الخاص من خلال سياسة تجارية ملائمة، وإزالة العقبات

والعوائق الادارية والبيروقراطية في المعابر الحدودية، وتوفير المعلومات عن الاسواق الخارجية.

وفيما يلي أبرز أجسام القطاع الخاص العاملة في قطاع غزة:

1. الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية (www.pfi.ps)

تأسس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية عام 1999 كمؤسسة قطاع خاص، ويعتبر المؤسسة الوطنية التي تمثل القطاع الصناعي في فلسطين من خلال الاتحادات الصناعية المتخصصة، كما ويعمل الاتحاد العام على تطوير القطاع الصناعي، يتركز دور الاتحاد العام الرئيسي في تأهيل وتدريب الأعضاء وتمثيلهم بشكل فعال والدفاع عن مصالحهم لدى الجهات والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية، كما يقول الاتحاد العام بتطوير سياسات فاعلة في تطوير القطاع الصناعي وتنمية الاقتصاد المحلي . بالإضافة الي ان الاتحاد يعمل على تمكين عملية التطوير الصناعي ورفع القدرة التنافسية وتقديم أفضل الخدمات لأعضائه ليساهم بشكل فاعل ومستمر في وضع السياسات وإعلاء مصالح القطاع الصناعي، وتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية، ودعم وتحسين الصناعة الوطنية، ومواكبة الحداثة والتطور . وينطوي تحت مظلة الاتحاد العام كل من الصناعات الغذائية والصناعات الإنشائية وصناعات الرخام والحجر والصناعات المعدنية والهندسية والصناعات الكيماوية والصناعات الدوائية والصناعات الخشبية والاثاث وصناعة الملابس والنسيج والصناعات الجلدية والاحذية والصناعات السياحية والتقليدية وصناعة الورق والمنتجات الورقية والصناعات البلاستيكية.

2. جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين-غزة (www.pba-gaza.ps)

تأسست جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين-غزة في عام 1994 بمبادرة من مجموعة من رجال الأعمال والشخصيات الاقتصادية الفلسطينية في غزة بهدف خدمة رجال الأعمال وتوفير المناخ الاقتصادي الملائم لتطوير أعمالهم. يبلغ عدد أعضاء الجمعية 280 عضو، وهم نخبة من أصحاب الفعاليات الاقتصادية الفلسطينيين داخل وخارج الوطن، ويمثلون معظم القطاعات الاقتصادية في فلسطين.

3. غرفة تجارة وصناعة محافظة غزة (www.gazacham.ps)

تأسست غرفة تجارة وصناعة محافظة غزة في عام 1954 بموجب قانون الغرفة التجارية خلال فترة حكم الإدارة المصرية لقطاع غزة. يتألف مجلس أعضاء الغرفة التجارية من 13 عضواً يمثلون القطاع الخاص الفلسطيني في مجالات اقتصادية رئيسية: التجارة والصناعة والخدمات والزراعة. وتعمل الغرفة على رعاية المصالح التجارية والصناعية لأعضائها وتمثيل أعضائها والدفاع عن مصالحهم لدى الجهات الرسمية وغير الرسمية. تعزيز التعاون والتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص والعمل على فض المنازعات وتنظيم أعمال التحكيم والوساطة بالإضافة إلى العمل على توفير مناخ استثماري وتحسين القدرة التنافسية للمنتج الوطني مما يساهم في تنمية مصالح القطاع الخاص في المحافظة.

4. اتحاد المقاولين الفلسطينيين (www.pcu.ps)

تأسس اتحاد المقاولين الفلسطينيين عام 1994م كمؤسسة نقابية ويعتبر الممثل الوحيد للمقاولين في فلسطين حيث يضم كافة المقاولين المصنفين في فلسطين. يدير الاتحاد مجلس إدارة من 13 عضواً يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة في فلسطين محافظاً بذلك على وحدة الاتحاد في (غزة، الضفة). يسعى الاتحاد لضم كافة المقاولين العاملين في قطاع الإنشاءات باعتباره الركيزة الأساسية لتمثيل هذا القطاع والدفاع عن مصالحه. يتمتع اتحاد المقاولين الفلسطينيين بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري. ويعمل الاتحاد يداً بيد مع باقي المؤسسات الحكومية والخاصة من خلال عضويته الفاعلة فيها، فالإتحاد عضو في المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص وعضو أساسي في لجنة التصنيف الوطنية وعضواً في مجلس إدارة مؤسسة إدارة المواصفات والمقاييس ويعتبر الإتحاد عضواً فاعلاً في لجنة الشراكة والحوار بين القطاع الخاص والقطاع العام. يحافظ الإتحاد على علاقات متينة مع الاتحادات العربية والدولية وهو عضو فاعل في اتحاد المقاولين العرب واتحاد مقاولي الدول الإسلامية.

5. مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) (www.paltrade.org)

تأسس مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) عام 1998. كمؤسسة غير ربحية قائمة على العضوية، ذات رؤية وطنية قيادية تقوم على تطوير الصادرات كقوة رئيسية للنمو الاقتصادي المستدام. إننا نروج لبيئة عمل تنافسية ومشجعة وملتزمون بتطوير التنافس التجاري من خلال الارتقاء بالتصدير ودراسة السوق وبناء القدرات. ويعمل مركز التجارة على توضيح الرؤية أمام المصدرين الفلسطينيين من خلال إطلاق العنان لقدراتهم وإمكانياتهم التصديرية والنهوض بمشاريعهم كي تسهم في ازدهار مجتمعاتهم. ويقوم بتزويدهم بالفرص التي تحقق نمواً لهم. كما إنه يلتزم تجاه المصدرين وجهودهم، من أجل تحويل هذه الجهود إلى مشاريع تصدير قائمة على أرض الواقع، وذلك من خلال العمليات الرئيسية التالية:

- الخدمات التجارية: التسعير والترويج والتدريب على المهارات التجارية.
- تزويد المنفذين: للسياسات، بالبيانات المتعلقة بالسياسة التجارية، والدعم والمناصرة والإسناد.
- توطيد العلاقات: مع الشركاء والأسواق، وربطهم بالفرص الملائمة.
- توفير المعلومات التجارية: تشمل مسح واستطلاع آراء وتوقعات المستهلكين في السوق، والتوجهات السوقية.

6. اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية (بيتا) (www.pita.ps)

تأسس بيتا في رام الله عام 1999 على يد مجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين، والذين شاركوا الرؤية في إنشاء منظمة غير ربحية لتُعنى بمصالح قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، تعتبر بيتا القوة الدافعة في تعزيز مصالح ودور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومصدر المعلومات الرئيسي عن هذا القطاع في فلسطين. يضم بيتا جيلاً جديداً من الرياديين والمبتكرين الفلسطينيين، والذين يجمعون ما بين إبداعاتهم وإرثهم الحضاري أجل تحقيق التقدّم المنشود على المشهد التكنولوجي في فلسطين. لذا يسخر اتحاد بيتا خبرته في مجال إعداد المحتوى الرقمي والبرمجة والتواصل العالمي وتنظيم الفعاليات؛ ليس لمواصلة التقدم

نحو مزيدٍ من الابتكار فحسب، وإنما أيضاً من أجل المشاركة كمحفّز وداعم للنظم الناشئة في هذا القطاع. ويمثل اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية (بيتا) أكثر من 150 شركة عاملة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتي تُعدّ من أهم الشركات الناشئة والوليدة في فلسطين.

7. الهيئة الفلسطينية للمطاعم والفنادق والخدمات السياحية (www.deyafah.ps)

تأسست الهيئة في مدينة غزة في العام 2003م تحت أسم جمعية أصحاب المطاعم السياحية واعتمدت رسمياً عام 2005. وفي عام 2008 تم تغيير اسم الجمعية لتصبح الهيئة الفلسطينية للمطاعم والفنادق والخدمات السياحية، حيث تهدف الي الارتقاء في المؤسسات الفلسطينية والمطاعم السياحية ورفه مستوى المهارات عند أصحاب المطاعم وتقديم ما هو جديد الي المطاعم السياحية.

8. جمعية البنوك في فلسطين (www.abp.ps)

تأسست جمعية البنوك في فلسطين عام 1998، بمبادرة من البنوك العاملة في فلسطين كمؤسسة غير ربحية تمثل القطاع المصرفي الفلسطيني وتعمل على رعاية مصالحه. وتسعى الجمعية لخلق رؤية جماعية للقطاع المصرفي الفلسطيني تنبثق عنها الرؤى الفردية للبنوك، حيث تعمل على الارتقاء بالصناعة المصرفية في فلسطين. حيث تهتم الجمعية في بحث ودراسة القضايا ذات الاهتمام المشترك للأعضاء، وتقديم المساعدة التقنية في مجال بناء وتنمية قدرات موظفي القطاع المصرفي لمواكبة آخر مستجدات العمل المصرفي من خلال التعاون والتنسيق مع الجهات ذات الصلة، ومن خلال توفير المعلومات ورفد المعرفة التي من شأنها أن تساهم في تطوير الصناعة المصرفية، بإعداد الدراسات وإصدار النشرات وعقد الندوات وورش العمل.

وتؤمن جمعية البنوك في فلسطين بأهمية العلاقة المتميزة مع سلطة النقد الفلسطينية من أجل تحقيق الأهداف المشتركة للنظام المصرفي الفلسطيني للحفاظ على استقراره ونموه، وتقوم بالتنسيق والتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص والعام لتطبيق مبدأ الشراكة وخلق بيئة استثمارية مساندة

2.2.4 القطاعات الاقتصادية في فلسطين

تتنوع مكونات الاقتصاد الفلسطيني تنوعاً شديداً مع حدوث تفاوت ملحوظ في إسهام كل منها من فترة لأخرى، وفيما يلي عرض لأبرز القطاعات الاقتصادية في فلسطين:

أولاً: الزراعة والثروة الحيوانية والصيد:

يعتبر القطاع الزراعي من أعمدة الاقتصاد الفلسطيني منذ القدم، حيث يلعب القطاع الزراعي دوراً مهماً في تكوين الناتج المحلي الفلسطيني عبر فترات زمنية طويلة، حيث كان القطاع الحيوي الذي ساهم في توفير الغذاء للشعب الفلسطيني، واستيعاب جزء كبير من العاملين. وقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة خلال العام 2011/2010 في فلسطين 931.5 كم² مشكلة ما نسبته 15.5% من إجمالي مساحة فلسطين، منها 843.5 كم² في الضفة الغربية بنسبة 14.9% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، و88 كم² في قطاع غزة مشكلة ما نسبته 24.1% من إجمالي مساحة قطاع غزة. حيث يساهم بنسبة حوالي 3.3% من إجمالي الناتج المحلي للعام 2015 ويساهم بنسبة كبيرة في إجمالي الصادرات إلى الخارج وتصل نسبة العمالة الزراعية في محافظات الوطن إلى حوالي 7.9% من مجمل الأيدي العاملة الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء، 2016).

أما على مستوى الإنتاج الحيواني

تشير الإحصاءات الزراعية، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصائي أن آخر المسوحات للثروة الحيوانية أجريت عام 2013 إلى وجود (33980) رأس بقر، منها (25612) رأس في الضفة بنسبة 75.4% تتركز معظمها في جنين ونابلس وطوباس وقلقيلية، و(8368) رأس بنسبة 24.6% في قطاع غزة. وبلغ عدد رؤوس الضأن (730,894) رأساً، منها 91.7% في الضفة الغربية، و8.3% في قطاع غزة، في حين بلغ عدد رؤوس الماعز (215,335) رأساً، بنسبة 22% منها 95.2% في الضفة الغربية، و4.8% في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء، 2016م).

وبالنسبة لأعداد الدواجن فقد بلغ إجمالي عدد الدجاج اللحم في فلسطين 31.5 مليون طير، أما عدد الدجاج البياض فقد بلغ 1.8 مليون طير. بينما بلغت عدد خلايا النحل في فلسطين 46,226 خلية. منها 84.8% في الضفة الغربية، و15.2% في قطاع غزة، وشكلت خلايا

النحل الحديثة ما نسبته 94.3%، من إجمالي خلايا النحل. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013م).

قطاع الصيد:

أما الإنتاج من الثروة السمكية فقد بلغت كمية الأسماك المصطادة عام 2014 حوالي 2854 طن، و184 طن من الاستزراع السمكي بواقع 34 طن في الضفة الغربية و150 طن في قطاع غزة (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2014م) وفي العام 2015 فقد بلغ الإنتاج 3471 طن بواقع 3251 طن من الأسماك المصطادة و220 طن من الاستزراع السمكي (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2016م). ويقدر عدد الصيادين 4341 صياد موزعين على محافظات قطاع غزة بواقع 2156 في غزة و781 في دير البلح و937 خانينوس و467 في رفح، وعمل هؤلاء على أكثر من 1071 مركب (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2014م).

جدول (2.1) الإنتاج والاستهلاك من الثروة السمكية

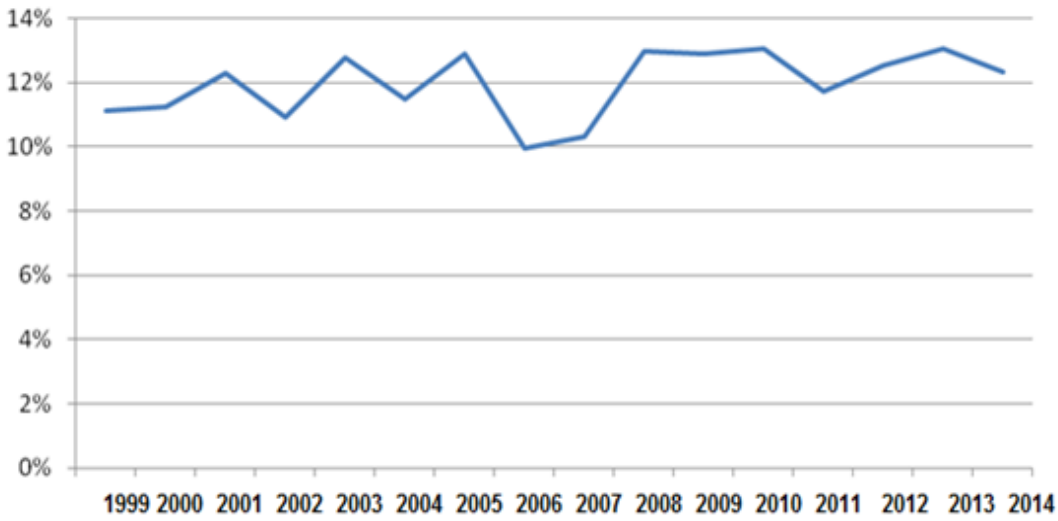
السنة	الصيد /طن	الاستزراع/طن	الإنتاج الكلي	الاستيراد بالطن	الاستهلاك الكلي بالطن	معدل الاستهلاك الفردي/السنة/كغم
2006	2323	17	2340	2456	4772	3.3
2007	2702	37	2739	1927	4611	3.5
2008	2845	65	2910	2214	5124	3.6
2009	1525	115	1640	3599	5239	3.5
2010	1810	130	1940	4197	6137	4
2011	1492	159	1651	4133	5784	3.6
2012	2044	257	2301	6122	8423	5.1
2013	2423	232	2655	5742.5	8397.5	4.9
2014	2585	150	2735	4014	7022	3.9
2015	3251	220	3471	5220	8691	4.6

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية، تشرين الأول 2016م.

ومن الملاحظ كميات الإنتاج الكلي للثروة السمكية تفاوتت خلال الفترة الموضحة في الجدول (2.1) ويرجع ذلك لارتباط الإنتاج بسياسات وقيود المفروضة على الصيادين، ومن ناحية أخرى يتضح زيادة الاهتمام بالاستزراع السمكي.

ثانياً: القطاع الصناعي:

وفق البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد انخفضت مساهمة القطاع الصناعي من 22.3% عام 1994 إلى 13.9% عام 2000 ثم استمرت نسبته متدنية إلى 12.9% عام 2010 وارتفع الي 13.4% عام 2015، يتوزع بواقع 14% في الضفة الغربية و9.9% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015م).



شكل (2.1): نسبة مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015م.

وتبلغ عدد المنشآت الصناعية العاملة في قطاع الصناعة 18056 منشأة عام 2015، وتشغل 90486 عامل، وبلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي الى الناتج المحلي الإجمالي 1458.7 مليون دولار خلال العام 2015 بواقع 17% للضفة الغربية و14% لقطاع غزة. ومن ناحية أخرى انخفض التكوين الرأسمالي الثابت من 69.82 مليون دولار عام 2010 الي 30.35 مليون دولار عام 2015 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م).

ثالثاً: قطاع الإنشاءات:

تشكل أنشطة قطاع الإنشاءات مكوناً أساسياً في التكوين الرأسمالي الثابت الذي يدخل ضمن احتساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي تمثل بالتالي بعداً أساسياً في دراسة بنية الاقتصاد

الفلسطيني. وبلغت مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي 8.3% عام 2016، وتراجع عدد مؤسسات مقاولي الإنشاءات في الأراضي الفلسطينية من 488 منشأة عام 1997 إلى 566 منشأة عام 2007 ثم انخفضت إلى 438 منشأة عام 2010 ثم ارتفع الي 564 عام 2015، حيث إنها توظف 8018 عاملاً بنسبة 9.1% من إجمالي الأيدي العاملة (الجهاز المركزي للإحصاء، 2016م).

رابعاً : قطاع الخدمات:

تمكنت السوق الفلسطيني في السنوات الأخيرة من إحداث نقلة نوعية في قطاع الخدمات ولكن بنسب متفاوتة بين أنواع القطاعات المختلفة، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع نسبة مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني ، ويسهم قطاع الخدمات بنسبة 49.5% من إجمالي الناتج المحلي في العام 2015 الذي بلغ 7721.7 مليون دولار، وتتوزع هذه النسبة بواقع 18.7% في الضفة الغربية و 23.8% في قطاع غزة، واستحوذ على نسبة 42.1% من القوى العاملة، علماً بأن قطاع الخدمات منذ العام 1994 تتراوح مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 20% - 25% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م).

وتعزى هذه الزيادة في مساهمة أنشطة الخدمات خلال العام 2015 إلى النمو السريع في هذه الأنشطة خلال العام، مقارنة بالأنشطة الأخرى التي نمت بشكل بطيء أو تراجعت. وبذلك أصبحت أنشطة الخدمات والفروع الأخرى تهيمن على حوالي نصف الناتج المحلي الاجمالي ويعود ذلك الي أن أنشطة الخدمات والفروع الأخرى تشمل مجموعة كبيرة من الأنشطة الفرعية، من بينها الأنشطة المالية وأنشطة التأمين والطعام وخدمات الإقامة والأنشطة العقارية والإيجارية والمهنية والعلمية والتقنية والإدارية والخدمات المساندة والتعليم والصحة والعمل الاجتماعي وغيرها.

خامساً: قطاع السياحة والفنادق:

يشكل قطاع السياحة والفنادق الفلسطيني أهمية خاصة في قطاع الخدمات، حيث يعول عليه الكثير في إحداث تصحيحات هيكلية للاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات، وإحداث آثار تنموية أمام تعدد وتزايد الموارد السياحية لنتناسب طردياً مع الاستقرار، والأمن، والسلام، وهذا مفتقد في ظل الظروف الحالية أمام الممارسات الإسرائيلية، مما قاد إلى إقفال عدد

كبير من الفنادق والمطاعم الفلسطينية، حيث بلغ عدد الفنادق في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2016 ما مجموعه 113 فندقاً عاملاً، وبلغ متوسط عدد الغرف فيها 6710 غرفة. وقد بلغت نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الثاني 2016 في الضفة بلغت 23%، وبلغ متوسط عدد العاملين خلال الربع الثاني 2016 في فنادق الضفة 878,2 عامل، منهم 211,2 ذكراً و667 أنثى. (الجهاز المركزي للإحصاء، 2016م).

ولعل من أبرز أهداف الاحتلال الإسرائيلي طمس المعالم الحضارية والثقافية التاريخية الفلسطينية، وتدمير الآثار والكنوز الوطنية التي تشكل عمادا ومعلما لأقدم الحضارات في العالم على أرض فلسطين، حيث يقع ما نسبته 53% من المواقع الأثرية في فلسطين في المنطقة المسماة "ج"، حيث تمنع إسرائيل أية أعمال تنقيب أو ترميم أو تهيئة لتلك المواقع لتكون مراكز سياحية جاذبة للزوار الوافدين والمحليين، أما بقية المعالم والمواقع التاريخية الواقعة تحت السيادة الفلسطينية، فهي أيضاً لم تسلم من احتكار واستئثار الشركات والمكاتب السياحية الإسرائيلية بمجموعات الزوار الوافدين، والتحكم بمسارات زيارتهم لتلك المواقع كما يحددها الإلقاء السياحيين التابعين للشركات الإسرائيلية، خاصة زوار كنيسة المهد في بيت لحم وجبل قرنطل في أريحا (زوار اليوم الواحد) حيث يكون ترتيب اقاماتهم في الفنادق داخل إسرائيل، ما يحرم الاقتصاد الفلسطيني أكثر من 75% من عوائد تقديم الخدمات السياحية اللازمة لهؤلاء الزوار.

2.2.5 أهم المعوقات المؤثرة في أداء القطاع الخاص الفلسطيني

أولاً: الاحتلال والسياسات الإسرائيلية، حيث إن هذا العائق يعد الأضعب والأكبر في وجه القطاع الخاص، ويقف حاجزاً أمام الدولة في تشجيع القطاع الخاص ومساعدته على القيام بدوره في الاقتصاد، وذلك بسبب عدم امتلاك مجتمعنا للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية، بسبب محدودية امتلاكنا للقرار والقيود المفروضة علينا سواء تلك الناجمة عن نصوص الاتفاقيات السياسية والاقتصادية الموقعة مع العدو الإسرائيلي، أو بسبب الحصار والإغلاقات المستمرة والاعتداءات العسكرية التي يمارسها العدو المحتل بصورة متواصلة. (الصوراني، 2006م).

ثانياً: الاتفاقيات والمعاهدات وخاصة اتفاق باريس الاقتصادي عام 1994م: حيث سمح هذا الاتفاق لإسرائيل فرض علاقة اقتصادية غير متكافئة، متبعةً استراتيجية الاحتواء الشامل للاقتصاد

الفلسطيني على الرغم من اختلاف مستوى الدخل والمعيشة بين المنطقتين، الأمر الذي كبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر عجزت السلطة والقطاع الخاص عن احتوائها. حيث يذكر أن أهم نتائج اتفاقية باريس وضع "إسرائيل" يدها على المعابر والحدود والموانئ، ولا تتم المبادلات التجارية للسلطة مع العالم إلا عبر "إسرائيل" التي تعتبر واقعياً أكبر شركاء السلطة الاقتصاديين فيما تُعدّ السلطة ثان أكبر شريك اقتصادي "لإسرائيل"، بالإضافة الي أن التجارة الخارجية تخضع الفلسطينية للمعايير والمواصفات الإسرائيلية بالكامل فلا يمكن للمستثمرين والمستوردين والمصدرين على حد سواء التعامل التجاري بأي سلع وبضائع لا تنطبق عليها المواصفات الإسرائيلية. ولا يستطيع الاقتصاد الفلسطيني التعامل أو التوسع تصديراً واستيراداً بمستلزمات ومتطلبات قطاع الخدمات (الكهرباء والاتصالات) بدون الحصول على الموافقات المسبقة من قبل إسرائيل. ومثال ذلك فهي تمنع -ومارست ذلك عملياً - قيام مؤسسات القطاع الخاص من استيراد أو تركيب أو نقل المعدات اللازمة لإنتاج الكهرباء وشبكة الاتصالات بدون موافقتها (الديراوي، 2014م).

ثالثاً: المعوقات الذاتية الفلسطينية الداخلية: ضعف البناء المؤسسي وانتشار مظاهر الفساد المالي والإداري للقطاع الخاص على مستويات عديدة، مما أزاح الي حد كبير المبادرات الاستثمارية الرأسمالية للقطاع الخاص الذي اقتصر أعماله على المشاريع ذات الربحية السريعة في العقارات والاستيراد دون أي اهتمام ملموس بالقطاعات الإنتاجية. (الصوراني، 2006م).

رابعاً: وضعية مناخ الأعمال: إن مناخ الأعمال في أي دولة له تأثير كبير جداً على وضعية القطاع الخاص وأدائه في النشاط الاقتصادي، خصوصاً وإنها تشير الي جملة الضوابط والإجراءات والتشريعات الحكومية التي تحكم نشاط القطاع الخاص مختلف جوانبه، وإن وضعية مناخ العمل ينبثق عنها مؤشرات تحدد مدى سهولة أداء الأنشطة الاقتصادية في الدولة، كمؤشر الحصول على الائتمان ومؤشر حماية المستثمرين، ومؤشرات الوقت والتكلفة المتمثلة في مؤشرات: بدء النشاط الاقتصادي، استخراج تراخيص البناء، تسجيل العقارات، دفع الضرائب، ... الخ، وعليه فإن تدهور وضعية مناخ الأعمال من خلال ما أشير اليه من مؤشرات له الأثر الكبير على تطور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، بحكم أنه يدفع الي نفور المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب مما يحد من تواجد القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي (كريم ومسعود، 2011م).

خامساً: المعوقات الإقليمية والدولية: وهي تنحصر في تراجع الدعم العربي والدولي الرسمي عن دعمه للاقتصاد الفلسطيني لمواجهة المحتل الاسرائيلي من جهة وغياب الدعم الاقتصادي والاستثماري من جهة أخرى (الصوراني، 2006)، بالإضافة الي أن تراجع الدعم سيكون له أثر سلبي على السلطة الفلسطينية لأنها تصارع شهرياً لتأمين فاتورة الرواتب. وبالتالي، سيؤثر ذلك على صرف الحكومة على بعض القطاعات والمشاريع التطويرية، وإيفاء ديونها إلى القطاع الخاص، الذي سيصاب بالإرهاق، مما يؤثر في النهاية على حجم الاستثمار.

سادساً: القيود المالية: وهي القيود التي تمس عملية تمويل مؤسسات القطاع الخاص ونجد منها: أولاً: **تكلفة رأس المال:** وتتمثل في الفائدة المدفوعة من قبل مؤسسات القطاع الخاص في سبيل الحصول على رأس المال الضروري لنشاطها، وتعتبر من أهم العناصر التي تؤثر على عملية تمويلها ومن ثم في نموها وتطورها. **ثانياً: سياسات الإقراض:** إن الأهمية التي يحتلها التمويل عن طريق الاستدانة من القطاع المصرفي يزيد من ثقل تأثير سياسات الإقراض التي تتبعها البنوك بشكل كبير على إمكانية حصول مؤسسات القطاع الخاص على التمويل اللازم لمتابعة وتطوير أنشطتها الاقتصادية. (كريم، مسعود، 2011م).

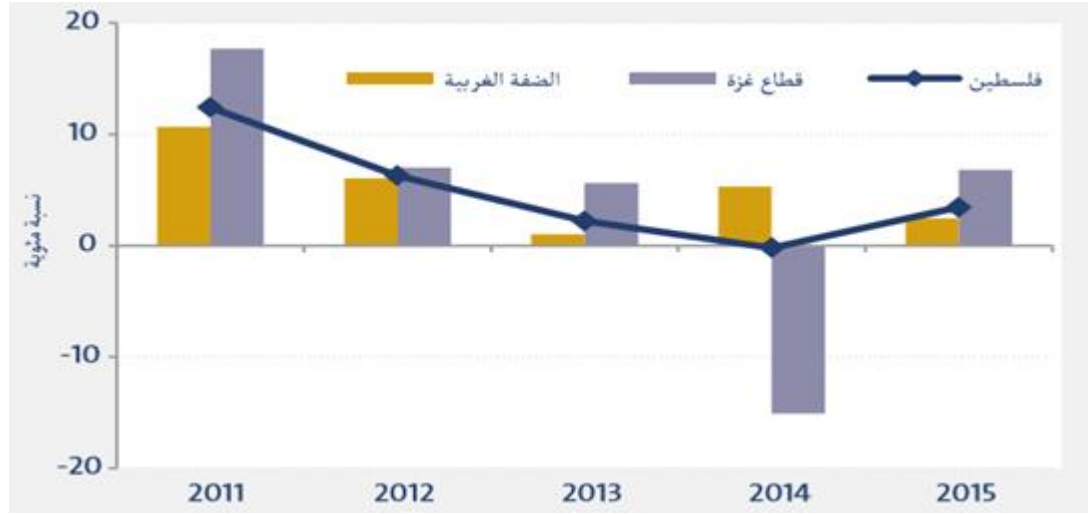
المبحث الثالث

دور القطاع العام والقطاع الخاص ومكانتها في الاقتصاد الفلسطيني

2.3.1 مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

شهد الاقتصاد الفلسطيني في خلال العام 2015 تحسناً نسبياً حيث نما بحوالي 3.5% مقارنة بتراجع 0.2% خلال العام 2014، يذكر أن هذا التحسن جاء نتيجة متوقعة لفترة أعقبت الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة التي نما اقتصادها بحوالي 6.8% عام 2015 مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 15.1% عام 2014. في المقابل شهد اقتصاد الضفة الغربية تباطؤ حيث بلغت نسبته 2.5% عام 2015 مقارنة مع 5.3% في العام 2014. وأدى هذا التباين الي تراجع الهوة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. حيث بلغ متوسط دخل الفرد في الضفة الغربية حوالي 2265.7 دولار متراجعا بنسبة 0.2% مقارنة بالعام 2014 بينما بلغ في القطاع حوالي 1002.8 دولار مرتفعا عن العام الماضي بنحو 3.3% في المحصلة، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين خلال العام 2015 بحوالي 0.5% ليصل الي 1745.9 دولار (سلطة النقد الفلسطينية 2016م).

كما أشارت التقديرات الصادرة عن المركز الإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع طفيف بمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار تكلفة عوامل الإنتاج إلى 78.8% عام 2015 مقارنة مع 78.3% عام 2014، مقابل انخفاض مساهمة القطاع العام إلى 21.2% مقارنة مع 21.7% عام 2014 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015م).



شكل (2.2): معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد الفلسطيني 2011-2015

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، 2016.

2.2.2 مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في الإنفاق الاستهلاكي النهائي

تشير البيانات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية في تقريرها السنوي للعام 2015 الي تحسن الاستهلاك النهائي بحوالي 4.2% مقارنة مع 3.6% خلال العام 2014 متأثراً بتحسن الاستهلاك الخاص والعام على حدٍ سواء وبنسبة 3.6% و 3.7% على الترتيب خلال العام 2014م.

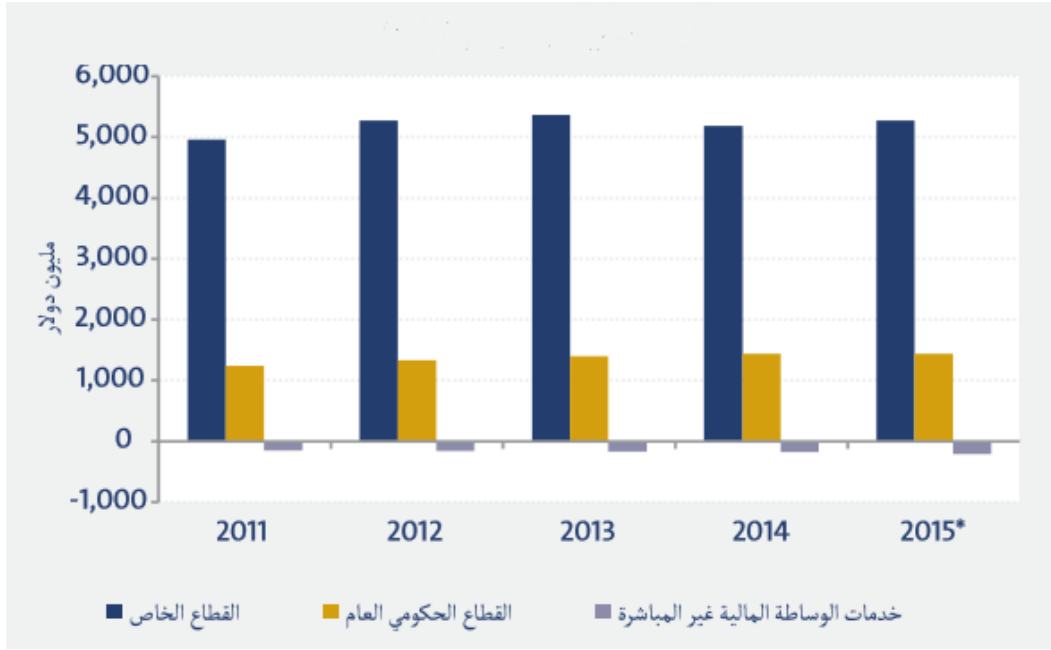
ويشير التحليل الي أن مصدر التحسن في الاستهلاك النهائي هو الارتفاع الملحوظ في قيمة الاستهلاك الخاص في الضفة الغربية، الذي نمى بحوالي 7.1% عام 2015م مقارنة مع 2.9% عام 2014م، بالإضافة الي الارتفاع في قيمة الانفاق الحكومي الاستهلاكي في قطاع غزة الذي نما بحوالي 6.1% عام 2015م مقارنة مع 3.8% عام 2014م. في المقابل تباطأ الانفاق الحكومي الاستهلاكي في الضفة الغربية الي 10% مقارنة 3.7% عام 2014م كما تراجع الاستهلاك الخاص في قطاع غزة بشكل ملحوظ خلال العام 2015 وبنسبة 6.5% مقارنة مع نمو بلغ 5.5% عام 2014م. (سلطة النقد الفلسطينية، 2015م).

وقد ارتفعت حصة الاستهلاك النهائي من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بشكل طفيف عام 2015 الي 119.0% مقارنة مع 118.2% خلال العام 2014م، نتيجة لارتفاعها في الضفة الغربية من 110.3% عام 2014 الي 113.4% عام 2015م وبالرغم من تراجعها في قطاع غزة من 114.6% الي 137.1% خلال نفس الفترة. ويعود سبب ارتفاع حصة الاستهلاك النهائي من الناتج المحلي الاجمالي في الضفة الي الاستهلاك الخاص الذي ارتفعت حصته من 88.6% الي 92.0% عام 2015، بينما تراجعت حصة الانفاق العام من 21.7% الي 21.4% عام 2014. ويعود سبب هذا التراجع الي انخفاض المساعدات العينية في القطاع عام 2015 والتي ارتفعت بشكل ملحوظ خلا العام 2014 على خلفية الحرب الإسرائيلية (سلطة النقد الفلسطينية، 2015م).

2.3.3 القيمة المضافة للقطاع العام والقطاع الخاص

القيمة المضافة هو مفهوم يتعلق بالإنتاج ويشير إلى القيمة المتولدة لأية وحدة تمارس أي نشاط إنتاجي، يلعب القطاع الخاص في العديد من دول العالم الي دور المحرك الرئيس والقوة الدافعة للنمو الاقتصادي نظراً لمساهمته الكبيرة في النشاط الاقتصادي، وينطبق هذا الوضع على الاقتصاد الفلسطيني حيث يشكل القطاع الخاص 81.3% من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار التكلفة خلال الخمس سنوات الماضية بالمتوسط، في حين شكل القطاع العام حوالي 21.4% بالمتوسط خلال نفس الفترة (سلطة النقد، 2016م) وخلال العام 2015 شكلت حصة القطاع الخاص 81.0% من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار التكلفة.

وقد شكلت القيمة المضافة لقطاع الأسر المعيشية النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار التكلفة خلال العام 2015 حيث وصلت النسبة الي 42.5% تليها حصة قطاع الشركات غير المالية بنسبة 30.9%، وتشير البيانات الواردة في التقرير السنوي لسلطة النقد للعام 2015 أن القطاع الخاص حقق نمواً بلغ 1.8% خلال العام 2015 مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 3.4% خلال العام 2014، بينما حققت القيمة المضافة للقطاع الحكومي العام نمواً بلغ 0.3% مقارنة مع 2.9% خلال نفس الفترة (سلطة النقد الفلسطينية، 2015م).



شكل (2.3): القيمة المضافة للقطاعين العام والقطاع الخاص بأسعار التكلفة للفترة 2011-2015

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2016.

2.3.4 مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في تشغيل الأيدي العاملة

تختلف الأهمية النسبية لدور القطاع العام في التوظيف بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد بلغت نسبة العاملين في القطاع العام في فلسطين 22% في العام 2015، في قطاع غزة بلغت 36.9% أما في الضفة الغربية فبلغت 16% (الجهاز المركزي للإحصاء، 2016م)، أما بالنسبة لتوزيع العاملين في السلطة بين القطاع المدني والعسكري عام 2015، فإن 60% يعملون في المؤسسات المدنية بواقع 96 ألف موظف و 40% يعملون في الأجهزة العسكرية بواقع 64 ألف عسكري (موقع الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية أمان، 2010م)، أما موظفي القطاع العام التابعين لغزة فقد بلغ تعدادهم ما يقارب 42 ألف موظف حسب تصريحات صحافية لنائب رئيس الحكومة في قطاع غزة السابق المهندس زياد الظاظا لموقع دنيا الوطن الاخبارية في العام 2015، حيث تفوق نسبة العاملين في القطاع الحكومي في القطاع العام في قطاع غزة تفوق نظيرتها في الضفة الغربية (36.9% لغزة مقارنة 16% للضفة الغربية)، إلا أنه نظرا للانقسام بين الضفة الغربية وغزة يلاحظ تراجع كبير في أعداد الوظائف الجديدة في أجهزة ومؤسسات السلطة الوطنية، ويشير هذا التراجع الي أن دور السلطة في استيعاب المزيد من العاملين يتراجع من سنة لأخرى،

مما يتطلب دوراً أكبر من القطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة (وكالة دنيا الوطن الاخبارية، 2015م).

تزداد أهمية القطاع الخاص في التشغيل وتوليد الدخل للعاملين مقارنة بالقطاع العام، إذ أن الدخول للقطاع الخاص والحصول على وظيفة أسهل نسبياً من القطاع العام، فالقطاع الخاص بطبيعته يعطي فرصاً أكثر للفئات المهمشة مثل النساء وغير المتعلمين، كما أن القطاع العام غالباً ما يتطلب شهادات عليا أو انتماءات سياسية وحزبية، كم أن الفرد يستطيع أن يؤسس مشروعاً خاصاً به أو يعمل بشكل جزئي في القطاع الخاص حيث أن القطاع لا يوفر مثل هذه الفرص. فالقطاع الخاص في فلسطين يتبين لنا أنه المشغل الرئيس للعمالة الفلسطينية خلال العام 2015 مستوعباً 66.1% من مجمل العاملين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م).

جدول (2.2): التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب المنطقة والقطاع

المنطقة	السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	قطاعات أخرى
فلسطين	2014	22.9	62.3	14.8
	2015	22	63.1	14.8
الضفة الغربية	2014	16	66.2	17.8
	2015	16	66.1	17.9
قطاع غزة	2014	41.5	51.7	6.8
	2015	36.9	55.7	7.4

مسح القوى العاملة (2014-2015)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016.

الفصل الثالث

الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

الفصل الثالث

مدخل للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

تمهيد

في أواخر الثمانينات من القرن العشرين ظهر توجه جديد في العديد من دول العالم على اختلاف مستوياتها الاقتصادية، تمثل في إيجاد دور فاعل للقطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

في توفير خدمات البنية التحتية في العديد من القطاعات كالطاقة والمياه والصرف الصحي والاتصالات والنقل وغيرها، وذلك رغبة في كثير من الدول في توسيعها وذلك بشكل لا تسمح موازاتها استيفاء الحاجات التمويلية خاصة الدول النامية، ويتعلق الأمر بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقد حظي موضوع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين والقانونيين من جهة، والحكومات من جهة أخرى، حيث أيقن جميع الأطراف أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على حشد وجمع كافة الإمكانيات المتاحة لدي مكونات المجتمع (قطاع عام وقطاع خاص ومؤسسات المجتمع المدني) من طاقات وموارد وخبرات كل من القطاع العام والقطاع الخاص لتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى قيادة عملية التنمية وتحقيق الأهداف التنموية بالمستويات الطموحة المستهدفة.

لذلك تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى خلق التنظيمات المؤسسية والتشريعات والنظم لتبني نظم المشاركة التي تساهم فيها كافة قطاعات المجتمع في توجيه وإدارة وتشغيل المشاريع وتنميتها من أجل خدمة أغراضها على أساس تشاركي وحوكمة جيدة ومنفعة متبادلة لذلك تساهم أدوات المشاركة بكل أشكالها بين القطاعات للخروج بالحلول المناسبة لأوجه القصور في توفير الخدمات المجتمعية.

المبحث الأول

مفهوم وفلسفة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

3.1.1 مقدمة

عالمياً أصبحت شراكة القطاع العام والخاص ظاهرة مهيمنة خلال السنوات الأخيرة نتيجة لعدم كفاية الاستثمارات والضغوط المتزايدة على الميزانيات الحكومية، بالإضافة إلى القلق العام تجاه عدم كفاءة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية، حيث طبقت شراكة القطاع العام والخاص بشكل رئيسي في مجالات البنية الأساسية الاقتصادية مثل (الاتصالات اللاسلكية والطاقة والمياه والطرق). والذي من المتعارف عليه أن هذه الخدمات كان يتم تقديمها بشكل أساسي من قبل القطاع العام. وقد كسبت الحكومات في العالم خبرة مع زيادة ارتباط القطاع الخاص في توصيل الخدمات العامة، وهذه المبادرات قد أخذت عدة أشكال مثل الخصخصة المباشرة للصناعات العائدة سابقاً للدولة والتعاقد الخارجي للخدمات أو استخدام المشاريع كعلاقة شراكة بين القطاعين العام والخاص (Viktorija, 2006).

3.1.2 تعريف ومفهوم الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص

تعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من المفاهيم الجديدة، وقد طرحت عدة تعريفات من جهات عدة بهدف تحديد مفهوم شامل لها وذلك شأنها شأن أي ظاهرة جديدة يظهر جدل كبير حول تعريفها حتى تستقر، حيث يمكن النظر إلى تعريف الشراكة وبحسب قاموس Merriam-Webster Online بوصفها "علاقة قانونية موجودة بين اثنين أو أكثر من الأشخاص والشركات مرتبطين تعاقدياً كمدراء مشتركين في عمل تجاري"، أما قاموس Collins Essential English فيعطي تعريفاً أوسع/ إذ تعرف بأنها العلاقة التي فيها يعمل اثنين أو أكثر من الأشخاص أو المنظمات أو البلدان سوية بوصفهم شركاء (Miller and Ahmad, 2000)، وعليه سوف نتطرق إلى بعض التعاريف من وجهة نظر اقتصادية وقانونية.

أولاً: تعريف من الناحية الاقتصادية

من جهة اقتصادية، وحسب صندوق النقد الدولي FMI: يشير مفهوم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص إلى الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات البنية التحتية والتي كانت تقدم تقليدياً من خلال الحكومة، وتدخل الشراكة في عدة مجالات للبنية التحتية

والاقتصادية والاجتماعية، وغالباً ما تتركز في بناء وتشغيل المستشفيات والمدارس والسجون والطرق والأنفاق وشبكات الإنارة والمطارات والموانئ ومحطات المياه والكهرباء (برنارد أكيوتوبي، 2004م).

ويعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي: " بأنها أداة اقتصادية مرنة وديناميكية والتي يمكن استعمالها لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كالتنمية المستدامة والتشغيل". (الرشيد، 2006م)

حسب بنك التنمية الآسيوي: فإن مفهوم الشراكة " يشير الي العلاقة التعاقدية طويلة الأجل بين القطاعين العام والخاص في مجال تمويل وتصميم وتنفيذ وتشغيل مشروعات وخدمات البنية التحتية، والتي كانت تقوم بشكل أساسي من طرف القطاع العام" (توفيق، 2012م).

أما البنك الدولي فيعرف الشراكة أنها: عقد طويل الأجل بين مؤسسة خاصة ووكالة حكومية لغرض تقديم مهام وخدمات عمومية يتحمل القطاع الخاص كل أو أغلب المسؤوليات المالية والمخاطر عن المشروع" (World Bank Institute، 2010).

ثانياً: تعاريف من الناحية القانونية

الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: هي عقود إدارية تتعهد بموجبها الدولة أو أحد هيئاتها الي شخص خاص لمدة محددة تتناسب مع حجم الاستثمارات المحتمل إنجازها، وعليه: (بوعشيق، 2009م).

❖ **من الناحية العضوية:** عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تجمع بين صنفين من المتعاقدين العموميين والخاص.

❖ **من الناحية المادية:** عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتميز بشمولية المهام الملقاة على عاتق المتعاقد المتمثلة في التمويل والبناء والاستغلال إضافة الي التصميم – التحضير الأولي للمشروع-والتمويل المسبق على عاتق المتعاقد الخاص مع الإشارة الي أنه يتم اقتسام المخاطر بين الطرفين (العام والخاص) المتمثلة في: الصعوبات لتقنية المتعلقة بالبناء، انعكاسات تعديل التشاريع، الإضرابات، ارتفاع أسعار المواد الأولية، وعدم قدرة المقاوله على إنجاز المشروع .. إلخ.

❖ **من الناحية المالية:** المتعاقد مع الشخص العمومي يتقاضى مقابلاً يتغير حسب الأهداف والنتائج المرجوة، التمويل والأداء العمومي يمتد طوال مدة العقد.

ويري البعض أن عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص أي نظام (PPP) هو عقد إداري يتعهد بمقتضاه أحد أشخاص القطاع العام الي أحد أفراد القطاع الخاص للقيام بتمويل الاستثمار المتعلق بالأعمال والتجهيزات الضرورية للمرفق العام وإدارتها واستغلالها وصيانتها طول مدة العقد المحدد في مقابل مبالغ مالية تلتزم الإدارة المتعاقدة بدفعها اليه بشكل مجزئ طوال مدة فترة التعاقد، وتتولى مؤسسات من القطاعين العام والخاص العمل معا لتحقيق مشاريع أو تقديم خدمات المواطنين، خصوصاً في المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية (ذكروري محمد، 2009م). ومن خلال التعاريف السابق ذكرها، سواء من الناحية الاقتصادية أو القانونية لطبيعة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، يتضح لنا:

- ❖ الشراكة هي في الغالب علاقات تعاقدية طويلة الأجل تقوم بين القطاع العام والقطاع الخاص، وذلك من خلال تقديم خدمات للمجتمع في مناحي مختلفة، سواء في مجالات البنية التحتية الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها من القطاعات التي كان القطاع العام يقدمها فعلاً أو خدمات جديدة يستفيد منها المجتمع والدولة على حد سواء.
- ❖ تُعنى بأوجه التفاعل والتعاون العديدة بي القطاع العام والقطاع الخاص المتعلقة بتوظيف إمكانياتهما البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس المشاركة.
- ❖ أن الشراكة لا تعني هيمنة أحد القطاعات - القطاع العام والقطاع الخاص - على الآخر، بل تعنى بالدور التكاملي والمسؤولية المشتركة بينهما لتحقيق أهداف كل طرف، مع التركيز على تحقيق الكفاءة وفعالية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، لتحقيق أهداف المجتمع العامة.

3.1.3 مبادئ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

وهناك عدة مبادئ يجب توافرها بين الشركاء، كما يوضح شكل رقم (6)، لإنجاح ولتحقيق عملية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، وهي: (الإدارة العامة للسياسات - حكومة دبي، 2010م):

❖ الالتزام والتعهد

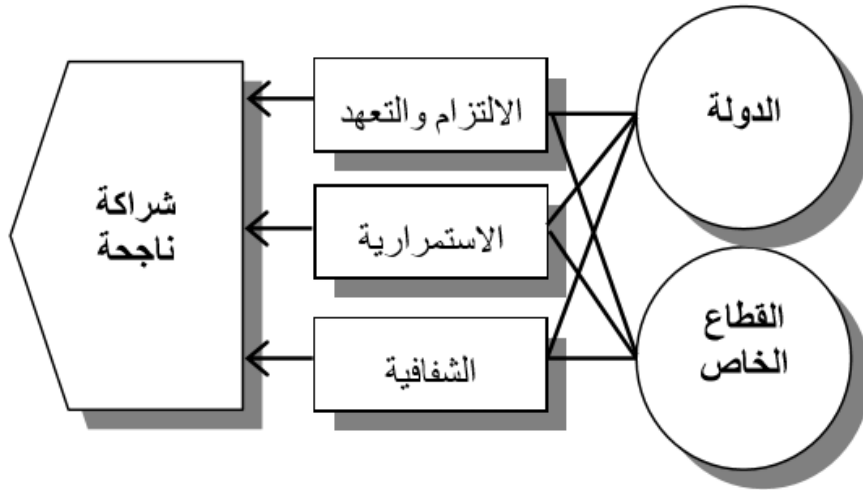
وهو أن يتم إنجاز وتنفيذ القرارات التنموية وفقاً لمنهجية وأهداف تحدد دور كل شريك في ظل مناخ إداري فعال يتعهد كل طرف فيه بالالتزام بالدور المحدد له من قبل.

❖ الاستمرارية

غالبا ما يستمر تنفيذ مشروعات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص إلى فترات طويلة، وخلال هذه المدة من المحتمل أن تتغير سياسات الدولة مما قد يؤدي بدوره إلى إلغاء مشروعات الشراكة. لذا يجب الأخذ في الاعتبار المدد الزمنية الملائمة عند تنفيذ مشروعات لها درجة من الحساسية السياسية، أما يجب تحديد الإطار العام ومنهجية الإدارة في ظل قوى السوق التي تحكم عملية الشراكة.

❖ الشفافية

وتعنى التنسيق بين الشراكة من خلال رؤية واضحة للأساليب التي ينتهجها الشريك لتنفيذ الأهداف الموضوعية، مع التعامل بصدق ووضوح مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحدث خلال فترة الشراكة.



شكل (3.1): مبادئ الشراكة الناجحة بين القطاع العام والقطاع الخاص

المصدر: حكومة دبي الادارة العامة للسياسات المالية، 2010م.

3.1.4 أهداف الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

ان رؤية البنك الدولي للشراكة بين القطاع العام والخاص تهدف الي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول النامية حيث يبرز دور الدولة في اتخاذ القرار ورسم السياسات، أما دور القطاع الخاص فيبرز في تنفيذ المشاريع والمشاركة في أدائها بناءً على فكرة عدم كفاءة تنفيذ

خطط التنمية الاقتصادية إذ ما اقتصر على أي من الدولة وأجهزتها أو القطاع الخاص بشكل منفرد ويمكن جمع هذه الأهداف في النقاط التالية: (الوكالة الفرنسية للتنمية AFD، 2008م)

- **أهداف السياسة الاجتماعية:** تبقى الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص الحل الأنجح للمشاكل التي يعرفها المسير العمومي " حلول خاصة لمشاكل عامة" حيث تهدف الي تقديم خدمات تتميز بمستوى عالمي بكفاءة وجودة عالية.
- **أهداف السياسة الاقتصادية:** هذه الأهداف تتجلى في تقوية البنية التحتية، وعصرنة المرافق العامة وتطبيق مبدأ المرفق العالمي، أظهرت الدراسات أن هنالك علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي وتطور البنية الأساسية وأن كل نقص في هذه الأخيرة يعيق التنمية الاقتصادية. ومن جانب آخر تساعد البنية الأساسية على خلق فرص العمل، تشجيعا للاستثمارات المحلية والأجنبية، والزيادة في الإنتاجية وتطوير الوظائف الاجتماعية للدولة.
- **أهداف سيسو - ديمغرافية:** أصبحت غالبية الدول النامية تعاني من العجز المتكرر في خدمات المرافق العامة إذ لم تعد قادرة على تغطية احتياجات المواطنين مما أثر سلبا على جودة الخدمات المقدمة وساهم في تفاقم الهوة بين العرض والطلب
- **أهداف التدبير الجيد والاستراتيجي للمرافق العامة:** يتم اللجوء الي عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في حالات الاستعجال وفي حالة المشاريع التي تتميز بالشمولية والتعقيد وأن الشخص العامل يمتلك الخبرة والكفاءة والتحديد المسبق لوسائل التقنية التي يتطلبها المشروع أو قد لا تكون له تجربة في وضع التركيبة القانونية والمالية للمشروع وبالتالي مشاركة المقاولات في أعمال الإدارة. (بوعشيق، 2009م).

3.1.5 مبررات اللجوء الى الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

لقد قُدمت عدة مبررات لإبراز نجاعة وأفضلية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، فبالإضافة للحجج والمبررات الموضوعية المتعلقة أساساً بالارتفاع المتزايد للطلب على الخدمات العمومية بفعل التطور الديمغرافي وتطور المدن، وبالتالي فهذه العقود هي فرصة لتوفير خدمات عمومية ذات نوعية وبأسعار معقولة، وكذلك بالنظر لصعوبة التمويل في عالم يعيش أزمات مالية متكررة وأزمة مديونية، وبالتالي فهي فرصة لمشاركة القطاع الخاص في التمويل وفي مجهود التنمية، بالإضافة لكل هذا ، هناك حجج لا يمكن وصفها بالموضوعية والعلمية، وهي تلك التي تدخل بشكل عام في إطار ضرورة تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وترك المجال للسوق والقطاع الخاص اللذين هما أكثر فعالية ونجاعة. ولعل أبرز

الأهداف والمبررات التي تقف وراء تبني أسلوب الشراكة بين القطاع العام في العديد من الدول إلى ما يلي: (معهد تنمية قدرات كبار الموظفين، 2011م):

- ❖ **الاقتصاد في التكاليف:** يمكن للجهات الحكومية المعنية تحقيق اقتصاد في التكلفة في مجالات إنشاء المشاريع واستغلالها وصيانتها. فعلى سبيل المثال، يمكن تحيقي اقتصاد في التكاليف عن طريق دمج التصميم والتركيب في نفس العقد. كما أن التصميم والتركيب يمكن إنجازها بصورة أكثر كفاءة وبالتالي يتم تخفيض زمن التركيب وإتاحة الفرصة لاستغلال المشروع بالسرعة اللازمة.
- ❖ **اقتسام المخاطر:** يمكن للجهات الحكومية اقتسام المخاطر مع شريك خاص فالمخاطر قد تتمثل في تجاوز التكاليف، أو صعوبة الالتزام بالتشريعات الخاصة بالبيئة وغيرها، أو في خطورة عدم كفاية الإيرادات لتغطية أعباء الاستغلال.
- ❖ **تحسين مستويات الخدمات العمومية أو الحفاظ على المستويات الرفيعة لها،** حيث يمكن للشراكة أن تأتي بتحسينات في تنظيم تأدية الخدمات، ويمكنها كذلك إدخال تقنيات جديدة تحسن من جودة الخدمة ومستواها.
- ❖ **التنفيذ الأكثر كفاءة:** يمكن تحقيق الكفاءة من خلال الجمع بين الأنشطة المختلفة مثل التصميم والإنشاء من خلال المرونة في التعاقد والشراء، والاعتماد الأسرع للتمويل والكفاءة الأكثر في عملية اتخاذ القرار. فتقديم الخدمات بكفاءة لا يسمح فقط بحصول المستخدمين على الخدمات بسرعة فحسب بل يساعد على تخفيض التكاليف أيضاً.
- ❖ **تحقيق فوائد اقتصادية:** الاندماج المطرد للجهات الحكومية في الشراكات يساعد على تحفيز القطاع الخاص للمساهمة في التنمية الاقتصادية بأكثر فاعلية.
- ❖ **تكثيف فرص العمل التجاري:** توفر مشاريع الشراكة فرص عمل تجارية أكبر للشريك الخاص مما يسمح للقطاع الخاص بالإبداع وتنويع أنشطته وزيادة مجالاته التجارية وكسب خبرة تتعدى نظام الشراء التقليدي.
- ❖ **تقليص الإنفاق العمومي وتخفيف الضغط على مستوى الميزانية العامة للدولة والتقليص من عجزها.**

بالإضافة الي هذه المزايا المختلفة التي تبرر عمليات التعاقد مع القطاع الخاص من أجل قيامه بتوفير الخدمة، فإن أحد الأسباب الهامة التي تجعل من تطبيق أحد نماذج المشاركة وهو نقص التمويل لدى الكيانات المحلية، بالإضافة الي (شحاته، 2010م):

- ❖ **نقص كفاءة التسيير ومهارة الموارد البشرية لدى مؤسسات القطاع العام.**

- ❖ إدخال الابتكار والإبداع في تقديم الخدمات العامة لأفراد المجتمع.
- ❖ المساهمة في جذب الاستثمارات المالية الأجنبية للاستثمار في البنى التحتية والخدمات العامة التي يعجز القطاع العام إنجازها دون الشراكة مع القطاع الخاص.
- ❖ اتساع فجوة البنى التحتية وظهور قصور واضح رافق تجسيد برامج التنمية الاجتماعية وتلبية احتياجات المواطنين من الخدمات.

3.1.6 أنواع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

تصنف الشراكة من خلال المفاهيم والتوجهات والمعايير وفق عدة أسس مثل نمط التنظيم واتخاذ القرار، نوع القرار، نوع القطاع، طبيعة النشاط، طبيعة العقد. حيث يتحدد الدور الذي يقوم به كل من القطاع العام والقطاع الخاص ضمن الشراكة. فالترتيبات المؤسسية تتراوح ما بين ترك أمر البنية التحتية للإدارة الحكومية أو ترك أمرها للقطاع الخاص وبين هذا وذاك توجد ترتيبات مؤسسية توزع فيها الأدوار بين الطرفين ويبدو هذا جليا في اسناد خدمات البنية التحتية من خلال عدة صيغ تتدرج وفق الأسس التالية: (صلاح، 2015م):

1. **شركات تعاونية:** وتدور حول إدارة وتنظيم الشراكة على أساس تشاركي بين القطاعين العام والخاص، حيث تتصف الشراكة بعلاقات أفقية بين أطراف الشراكة ويتم اتخاذ القرار بالإجماع ويشترك جميع الشركاء بأداء المهام والواجبات ولا يوجد إشراف منفرد لأي طرف بموجب القواعد التي يفرضها. فكلاهما يتحمل المخاطر ويحصل على المنافع المتحققة عن النشاط.

2. **شركات تعاقدية:** وتعني بترتيبات توصيل الخدمات بموجب عقد بين طرفين وتكون علاقة الشراكة عمودية مع وجود جهة مرجعية واحدة تمارس الرقابة والسيطرة على النشاط وعلى الأطراف الأخرى المساهمة في الشراكة وهذه الجهة لا تمارس أداء المهام بل تعتمد على الأطراف الأخرى في ذلك تكون قادرة على إنهاء الشراكة أحيانا استناداً على معيار العقد الذي يحكم العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ووفق هذا التصنيف يدخل نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضمن الشراكة التعاونية بينما تأخذ الشراكات التعاقدية عدة أشكال مثل: التأجير، الخدمة، الإدارة، البيع الكلي أو الجزئي، الشريك الاستراتيجي، والامتياز، ويدخل ضمن الامتياز أشكال عديدة أبرزها نظام البناء والتشغيل

ونقل الملكية BOT. والذي له تفرعات عديدة مثل ROO،BOOT ، PBO، BLOT،BOO ، وغيرها ويمكن استحداث صيغ أخرة تتناسب مع المشروع المراد تنفيذه.

3. **الشراكة التضامنية (التضامن):** إن التضامن هو كيان قانوني يأخذ شكل الشراكة ويكون فيه كل من الجهة الحكومية المعنية والشريك الخاص متضامنين في القيام بعمل يحقق لهما ربحاً مشتركاً. وبصفة عامة، يساهم كل شريك في الأصول ويشارك في المخاطر، وبموجب التضامن تكون الحكومة هي المنظم الأول والأخير، بالإضافة الي كونها شريكا نشطا في الشركة العاملة. (معهد تنمية قدرات كبار الموظفين، 2011م).

3.1.7 مجالات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

إن موضوع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص يعد من الأساليب الأساسية في خلق الإجراءات التي تسمح للقطاع الخاص في تعزيز دوره في النشاط الاقتصادي والعمل جنبا الي جنب مع القطاع العام للنهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية، واعتمدت الشراكة في كثير من الدول وشملت تنوعاً واسعاً من التفاعلات بين القطاع العام والقطاع الخاص في كثير من المجالات والمحاور الرئيسية التي تقوم عليها الدولة. وطبقت الشراكة بشكل رئيسي في مجالات البنية الأساسية الاقتصادية مثل (الاتصالات اللاسلكية والطاقة والمياه والطرق).

جدول (3.1): مجالات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

البنية التحتية العامة	الإمدادات/ التلخص	النقل
الإدارة: الصالات العامة، مكاتب الضريبة، الوزارات الأمن: البنايات، السجون، التكنات الشرطة	الطاقة: توليد وتوزيع	الأنفاق
الرعاية الصحية: دور المسنين والمستشفيات	المياه: إنتاج وإعداد وتوزيع والصرف الصحي	المطارات
الترفيه والثقافة: المرافق الرياضية، المتاحف	النفايات: جمع والتلخيص وإعادة التدوير	الممرات المائية والموانئ
التعليم: رياض الأطفال والمدارس والكليات والجامعات	أخرى: المعارض، الحدائق، المتنزهات التجارية الرياضة	النقل العام

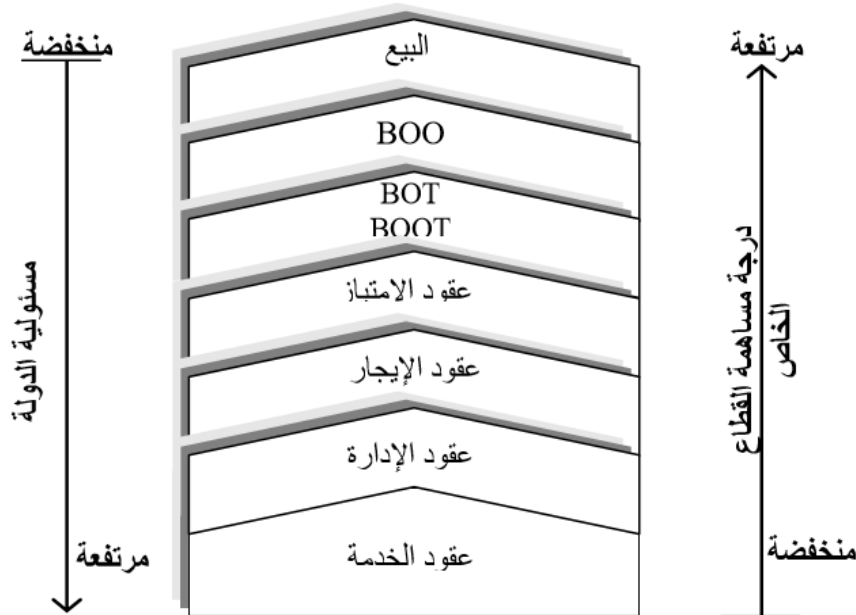
Source: Linda Lobner, 2009, How Well do Public-Private Partnerships Work, Master thesis, University of Vienna, P. 5

ومن خلال الجدول (3.1) يتضح لنا أن مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتمثل في مجال البنية التحتية للدول، حيث بدأت العديد من الدول منذ الثمانينات في السماح للقطاع الخاص بالمشاركة في مشروعات البنية التحتية، وبصفة خاصة مشروعات النقل بأنواعه، الكهرباء، الاتصالات السلكية واللاسلكية، المياه والصرف الصحي. فعالمياً أصبحت شراكة القطاع العام والخاص ظاهرة مهيمنة خلال السنوات العشر الأخيرة نتيجة لعدم كفاية الاستثمارات العامة والضغوط المتزايدة على الميزانيات الحكومية، بالإضافة إلى القلق العام تجاه عدم كفاءة الخدمات التي تقدمها المؤسسات والوكالات الحكومية، حيث طبقت شراكة القطاع العام والخاص بشكل رئيسي في مجالات البنية التحتية الاقتصادية مثل: الاتصالات السلكية والطاقة والمياه والنقل، ولكن بدأ مؤخراً الالتفات إلى البنية التحتية الاجتماعية مثل: الصحة والتعليم والخدمات الأخرى.

3.1.8 أساليب الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

تتضمن الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص تكوين علاقة تعاونية بين شريك أو أكثر من الجهات الحكومية، وشريك أو أكثر من القطاع الخاص، كما أن الشراكة قد تكون من خلال تنظيم الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص بحيث يكون لكل شريك دور خاص به ولكن يكمل بعضهما الآخر في إطار تنموي واحد (المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، 2000م).

لا يوجد أسلوب موحد لتحقيق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص يمكن تطبيقه على جميع الحالات، إذ يخضع للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة، فضلاً عن تنوع أساليب الشراكة استناداً إلى درجة مساهمة القطاع الخاص في مشاريع الشراكة والمهام المكلف بها طبقاً لكل أسلوب، حيث تتدرج تلك الأساليب بدءاً بعقود الخدمات التي تقوم الدولة فيها بتحمل المسؤولية الكاملة في التمويل والمخاطر واستثمارات التنفيذ إلى أساليب الشراكة الأخرى التي يتحمل القطاع الخاص مسؤولية البناء والتشغيل والإدارة بصورة تامة، انتهاءً بتحويل الملكية إلى الدولة بانتهاء مدة العقد المحددة للمشروع. كما تتنوع أساليب الشراكة مع القطاع الخاص ودرجة مساهمته ومسؤولياته فيها طبقاً لكل أسلوب، حيث تتدرج تلك الأساليب كما يوضح الشكل التالي:



شكل (3.2): أساليب الشراكة بين القطاع العام والخاص ودرجة مساهمته فيها

المصدر: أمجد غانم، الشراكة بين القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية، شركة النخبة للاستشارات الإدارية، فلسطين، 2009م.

جدول (3.2): أبرز الأساليب وتعاقدت الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

#	الأسلوب	بيان
1	عقود الخدمة	عقد ملزم للطرفين، ويتم بين هيئة حكومية وشركة أو أكثر من القطاع الخاص ليقوم الأخير ببعض المهام المحددة نظير مقابل يتم الاتفاق عليه، وهي عقود محددة وقصيرة وهي تتراوح ما بين ستة شهور الي سنتين، وتستخدم هذه العقود على نطاق واسع في كل الدول لتقديم خدمات عديدة مثل اصلاح وصيانة واحلال وتجديد شبكات مياه الشرب أو اعمال تشغيل وصيانة محطات رفع مياه الصرف الصحي وغيرها.
2	عقود التسيير (عقود الإدارة)	اشراك القطاع الخاص مع القطاع العام في تسيير بعض المؤسسات العامة وفق اتفاقيات محددة بين الطرفين، وتلجأ الحكومة لهذا النوع من العقود في حالة تنشيط مؤسسات عاجزة أو على حافة الإفلاس وذلك عن طريق إبرام عقود مع القطاع الخاص لإدارتها.
3	عقود التأجير	يتضمن التعاقد مع القطاع الخاص على تأجير أصل موجود بالفعل وممول بواسطة الدولة لفترة من الامتياز يسمح خلالها لصاحب الامتياز الحصول على مقابل للخدمات التي يقدمه المرفق أو المشروع خلال فترة الامتياز، وفي المقابل يتولى القطاع الخاص تشغيل وصيانة المرفق أو الخدمات وإدخال تحسينات عليها وعلى القطاع الخاص أيضا أن يقوم بسداد مقابل للاستفادة من الامتياز وتتراوح مدة هذه العقود بين 5 الي 15 سنة يمكن تمديدها.
4	عقود الامتياز	عندما تُمنح عقود امتياز للقطاع الخاص فإنها تحول حقوق التشغيل والتطوير الي الشركة الخاصة. وترجع الأصول الي القطاع العام عند نهاية الامتياز التي تتراوح ما بين 15 الي 30 عاما، وتتحدد إيرادات صاحب الامتياز بشكل يضمن له تغطية نفقات التشغيل وخدمة الديون واستهلاك استثمارات
5	البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)	تمنح بمقتضاه حكومة ما مجموعة من المستثمرين، امتيازًا لصوغ مشروع معين وتشغيله وإدارته واستغلاله تجاريا لعدد من السنين تكون كافية لاسترداد تكاليف البناء، إلى جانب تحقيق أرباح مناسبة من العائدات من تشغيل المشروع، وفي نهاية المدة تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة دون أي تكلفة، وتعتبر من الأساليب الأكثر انتشارا واعتمادا.
6	البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (BOOT)	تقوم الدولة أو إحدى أجهزتها الحكومية بمنح مستثمر القطاع الخاص الحق في إقامة أحد المشروعات الخدمية وتمويله على نفقته الخاصة وتملك أصوله وتشغيل المشروع وصيانته وتحصيل مقابل تقديم الخدمة لسداد أعباء التمويل وتحقيق فائض ربح مناسب لمدة زمنية متفق عليها على أن تؤول ملكية أصول المشروع للدولة في نهاية تلك الفترة الزمنية.

#	الأسلوب	بيان
7	البناء والتملك والتشغيل (BOO)	يعتبر هذا الأسلوب من أساليب الخصخصة الكاملة، والتي يتم فيها إعطاء القطاع الخاص مسؤوليات البناء والتشغيل والإدارة بكاملها، بالإضافة إلى الملكية المطلقة له لأصول المشروع. كما لا يكون مرتبطاً بمدة زمنية محددة، ولا يكون هناك التزاماً على القطاع الخاص بنقل الأصول الي الدولة. ويستخدم هذا الأسلوب للمشروعات الجديدة التي لم تنشأ بعد.
8	الشراء والبناء والتشغيل BBO	هو شكل من أشكال بيع الأصول، ويشمل إعادة التأهيل أو التوسعة للبنية التحتية أو المرافق القائمة التابعة للقطاع العام إذ تقوم الحكومة ببيع أصل من الأصول للقطاع الخاص الذي يقوم بالتحسينات الضرورية لتشغيل المرفق بصورة مربحة.
9	التصميم والبناء DB	هو نموذج يقوم فيه الشريك الخاص بتصميم وبناءه للجهة الحكومية، ويمكن لهذا النوع من الشراكة أن يقلل من الوقت ويوفر المال ويعطي ضماناً قوياً ويوزع المخاطر الاضافية للمشروع على القطاع الخاص كما يقلل من النزاع لوجود كيان مسؤول عن التصميم والبناء أمام الجهة الحكومية المالكة، وفي هذه الحالة تكون الجهة الحكومية هي المالكة للأصول ومسؤولة عن التشغيل والصيانة.
10	التصميم والبناء والصيانة DBM	هذا الأسلوب يشبه أسلوب التصميم والبناء DB، عدا صيانة المرفق التي تكون تحت مسؤولية الشريك الخاص لفترة من الزمن، وتتشابه الفوائد المكتسبة مع فوائد أسلوب التصميم والبناء وتوزيع مخاطر الصيانة على الشريك الخاص وتمديد الضمان ليشمل الصيانة، وتعود ملكية الأصول وتشغيلها للقطاع العام.
11	التصميم والبناء والتشغيل DBO	يتم إبرام عقد واحد للتصميم والبناء والتشغيل، ويبقى المرفق ملكاً للقطاع العام، هذا الأسلوب يوحد المسؤولية فيما يتعلق بالتصميم والبناء وبحصرها في جهة واحدة، كما يمكن أن يعجل بإنجاز المشروع وذلك بتسهيل التداخل بين مرحلتى التصميم والبناء للمشروع. في المشاريع الحكومية تكون مرحلة التشغيل في العادة موكلة للقطاع العام بموجب اتفاقية منفصلة للتشغيل والصيانة. أما الجمع بين المراحل الثلاث في أسلوب التصميم والبناء والتشغيل، فإنه يسمح بالمحافظة على استمرارية مشاركة القطاع الخاص وبمساعدة الشريك الخاص على الاستثمار في المشاريع الحكومية مقابل رسوم يوظفها على المستخدمين ويتم تخصيصها خلال فترة التشغيل

المصدر: (غانم، 2009م)، (دراجي، 2014م)، (خطاب، 2010م)، (ابراهيم، 2008م)، (المدرسة الوطنية للإدارة، 2011م)، (المعهد العربي للتخطيط، 2014م)، (Vaziri، 2005).

من خلال التطرق لمختلف الأنماط التي تندرج فيها الشراكة يمكن استنتاج أن كيفية التعاقد ترتبط بمدى حاجة القطاع العام للقطاع الخاص وتبعاً لذلك تحدد حجم تدخل هذا الأخير في المهام التي توكل عادة للقطاع العام، مع ذلك يبقى للحكومة حرية اختيار الأسلوب الذي تراه ملائماً حسب الإمكانيات المالية والحاجة من الشراكة والتي لا تكون دوماً بسبب نقص التمويل فالتعدد

من دول العالم كدول الخليج مثلاً لها من الثروة والسيولة المالية ما يغنيها عن استثمارات الخواص غير أن حاجتها من التعاقد تكمن في ضعف كفاءة المسيرين العموميين عكس الكوادر في القطاع الخاص والتي تمتلك القدرة على الإبداع والتطوير.

3.1.9 متطلبات نجاح الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

من خلال مراجعة بعض الدراسات التي حددت متطلبات نجاح هذا الأسلوب يمكن تحديد الخطوط العريضة التالية (وهيئة، 2014م):

أولاً: إصلاح وتطوير الإطار التشريعي

نقطة البدء في هذا الصدد تقوم على ضرورة وضع إطار تشريعي صالح وداعم للاستثمار الخاص في مشروعات الخدمات العامة، وهو ما يستلزم إصدار قانون موحد لتنظيم شراكة عامة وتشغيل تلك المشروعات. ويجب أن يتم بناء هذا القانون وفق الأسس الرئيسية التالية:

- إزالة كافة القيود غير المرغوب فيها المفروضة على القطاع الخاص في مشروعات الخدمات العامة
- وضع الإطار القانوني العام المنظم لكافة أشكال شراكة القطاع الخاص دون لبس أو غموض.
- تحديد السلطات المركزية والمحلية، التي يحق لها التعاقد، والجهات التي تختص بإصدار التراخيص المتعلقة بالشراكة الخاصة.
- تهيئة البنية التشريعية الملائمة لاختيار المستثمر من خلال إجراءات تنافسية ذات فعالية تتفق مع طبيعة هذه المشروعات.
- وضع القواعد المنظمة للاستثمار الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية المرافقة العامة دون استثناء.

وتكشف خبرة الدول في مجال الشراكة مع القطاع الخاص الاهتمام بالتشريع الضريبي وأسلوب إدارته وتنفيذه. كما يتطلب الأمر وضع قواعد ترحيل الخسائر إلى سنوات لاحقة، وتوضيح كيفية المعاملة الضريبية خاصة في حالة الشراكة بأسلوب التأجير. كل هذا إلى جانب مراجعة وتطوير التشريعات الخاصة بحقوق الملكية وضماناتها والتشريعات المنظمة لسوق رأس المال والمؤسسات المالية بما فيها القطاع المصرفي. كما يجب أن يعكس التطوير الذي يدخل على هذه التشريعات روح وفلسفة سياسة الشراكة، وهو ما يقضي بزيادة هامش الحرية والمرونة المتاحة للقطاع الخاص مع وضع ضمانات وضوابط حاسمة لقيامه بمسؤولياته تجاه البيئة والمستهلك والعاملين.

ثانياً: إصلاح وتطوير الهيكل المؤسسي

كان لا بد من إعادة النظر في توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص والتحويل من نموذج تنموي شمولي مخطط، إلى آخر يعتمد على آلية السوق، يتطلب تصحيحات هيكلية في الاقتصاد الوطني. وتتضمن هذه التصحيحات نواحي مؤسسية وتشريعية وسياسية واجتماعية، بالإضافة إلى الجوانب التنظيمية والإدارية. وهكذا تبرز الشراكة مع القطاع الخاص خلال هذا التحول والإصلاح كأحدى السياسات التي يعتمد عليها في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق. ويقتضي التغلب على الصعوبات المتعلقة بالإطار المؤسسي لتنفيذ عملية الشراكة، ضرورة إنشاء جهاز متخصص على المستوى المركزي يضطلع بصفة رئيسية بتنظيم الشراكة مع القطاع الخاص، ويهدف إلى تحقيق السياسات التالية:

- توحيد الرؤية الاستراتيجية للدولة في تنظيم الاستثمار الخاص في مشروعات الخدمات العامة.
 - تحديد الآليات وإعداد الكوادر الفنية والمالية والإدارية العالية لتنظيم الاستثمار.
 - دعم وترويج الاستثمار الخاص في هذه المشروعات.
 - تدعيم ودعم الإصلاح الهيكلي للمرافق العامة الاقتصادية والخدمية.
- ومن المهام الرئيسية للجهاز المساعد على تنفيذ عملية الشراكة القيام بالأنشطة التالية:
- ❖ اختيار المشروعات العامة الملائمة للشراكة.
 - ❖ تسهيل القيام بالأعمال التحضيرية لتقييم أوضاعها الراهنة والبدائل المتاحة لكل مشروع.
 - ❖ تحديد أسلوب الشراكة المناسب للقطاع الخاص في كل مشروع.
 - ❖ تطوير معايير التأهيل والتقييم للعروض المستدرجة.
 - ❖ تنفيذ عمليات الشراكة بالكامل.

ثالثاً: نشر الوعي العام بأهمية الشراكة مع القطاع الخاص

لا بد من تكوين رأي عام حول عملية الشراكة مع القطاع الخاص عن طريق إعداد المقالات والتحليلات التي يعرضها كبار المتخصصين والخبراء في شرح جدوى وأهمية هذا البرنامج في علاج الأمراض المزمنة التي تعاني منها اقتصاديات الدول، والنامية منها خاصة، والنظرة المستقبلية لعملية الإصلاحات التي تهدف إلى مزيد من التنمية، ورفع مستوى الدخل لفئات المواطنين، وتوضيح نماذج عملية للدول التي طبقت هذا الأسلوب وما حالفها من نجاحات في مختلف مجالات التنمية.

إن تعبئة الرأي العام لمساندة برنامج الشراكة تعد شرطا أساسيا وجوهريا لنجاح هذا البرنامج في الدول النامية. حيث قد تجد حملات البلبلة والتشويه التي يثيرها أعداء هذا البرنامج صدى واسعا بين عامة الناس وأصحاب الدخل المنخفضة والعاطلين عن العمل. بل إنه من المتوقع أن تلعب القيادات الإدارية للمؤسسات العامة دورا معروفا لبرنامج الشراكة نتيجة للمخاوف التي يتعرضون إليها من احتمال حدوث تغيرات واسعة النطاق في المناصب الإدارية.

ومن خلال ما تم استعراضه من أهداف ومبررات ومتطلبات الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص فإنه يستدعي ضرورة اتخاذ سياسات حكومية تعكس الفهم الصحيح لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ووضع استراتيجيات وآليات لذلك، ولا يكون ذلك إلا من خلال تفعيل دور القطاع الخاص الي جانب القطاع الحكومي وفق أسس تشاركية لإيجاد مخرج من الوضع الاقتصادي الراهن وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، بحيث يتم تحديد دور كلا منهما (القطاع العام والقطاع الخاص) فإذا انيط بالقطاع الخاص دور رئيسي في قيادة عجلة النمو الاقتصادي من خلال تعزيز استثماراته في ظل الوضع القائم فعلى القطاع العام دور رئيس في المحافظة على القوانين ووضع الأطر التشريعية والتنظيمية لعمل مؤسسات القطاع الخاص وتقديم الخدمات العمومية، بمعنى أن القطاع العام هو الداعم الرئيس للقطاع الخاص لتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحقيق التنمية.

المبحث الثاني

نماذج وتجارب دولية للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

3.2.1 مقدمة

يمثل البحث عن تحقيق التوازن في المجال الاقتصادي والاجتماعي الشغل الشاغل للحكومات والانظمة الحاكمة في مختلف دول العالم. وفي هذا الإطار تعاقب النظريات لتحقيق التوازن، فمنها من يؤكد على ضرورة تكفل الدولة بجميع دواليب الاقتصاد والمرافق العامة، ومنها من يعتبر أن تدخل الدولة أحد الأسباب في الاخلال في التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

وكما ذكر سابقاً، تعتبر الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص استراتيجية هامة باعتبارها أحد السياسات التي يمكنها تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والمالي للدول، مما جعلها تحظى بالاهتمام الكبير من قبل حكومات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في مختلف أنحاء العالم. وقد شملت مشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص التي ازدهرت في تسعينات القرن الماضي عديد من المجالات التي كانت سابقا حكرا على الدولة كمشاريع البنية التحتية الأساسية والاتصالات والسياحة والنقل والبحث العلمي.

في هذا المبحث سيتم عرض بعض التجارب المتعلقة بإنجاز المشاريع الكبرى في إطار الشراكة في بعض الدول المتقدمة والنامية، بهدف الاستفادة والاستئناس بها في الحالة الفلسطينية.

3.2.1 تجربة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في فرنسا

تعود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في فرنسا الي فترة الحكم الملكي حيث تم اسناد لزمات (اللزّمة هو العقد الذي يفوض بمقتضاه شخص عمومي يسمّى "مانح اللزّمة"، لمدة محدّدة، إلى شخص عمومي أو خاص يسمّى "صاحب اللزّمة"، التصرّف في مرفق عمومي أو استعمال واستغلال أملاك أو معدّات عمومية وذلك بمقابل يستخلصه لفائدته من المستعملين حسب الشروط التي يضبطها العقد). لمختلف الاطراف المتدخلة في التصرف في المرافق العمومية. وحسب المفهوم التقليدي تشمل الشراكة اللزمات وكل الأشكال الأخرى لتفويض التصرف في المرفق العمومي (تأجير ووكالات وفعية وعقود الايجار الطويلة الامد وعقود ايجار وشراء).

وانطلاقا من العام 2000م ظهرت أشكال جديدة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص مستوحاة من التجربة البريطانية وذلك بهدف الحد من الضغوطات على مستوى الموارد البشرية

والمالية والحصول على خبرات جديدة وترشيد استعمال موارد الدولة مع التأكيد على الطابع الاستعجالي للمشاريع وتعقدتها.

تعتبر الحكومة الفرنسية من بين الدول الأكثر شيوعاً في مجال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ففي عام 2004م تعددت عقود الشراكة الي أكثر من 91 مشروع تم التوقيع عليه في العام 2011، ومن أهم العقود السائدة عقود البناء وتفويض الخدمات العمومية. (عويمر، 2014م).

ومن بين أبرز القطاعات التي شهدت مشاريع شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص قطاع النقل حيث من بين 11000 كم من الطرقات الفرنسية حوالي 8500 كم مولت من طرف القطاع الخاص، أما بالنسبة ل 2500 كم الباقية فهي عبارة عن طرق وطنية ممولة من طرف الدولة (الامانة العامة للجنة الاصلاح والتنمية، 2009م).

وقد أدرج القانون الفرنسي ضمن بنوده احداث هيئة خبيرة (هيئة دعم انجاز عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص MAPPP ملحققة بوزارة الاقتصاد والمالية، والتي تم احداثها بمرسوم من أجل إجراء تقييم قبلي لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتقديم المساندة والدعم للأشخاص العموميين فيما يتصل بإعداد عقود الشراكة، وكذلك مرحلة التفاوض وتتبع تنفيذ العقود.

ولعل أبرز المشاريع وأهمها التي نفذتها الحكومة الفرنسية مع القطاع الخاص، مثل برنامج انجاز 3 سجون وبناء مستشفيات جامعية النواة الأولى للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بفرنسا. وامتدت التجربة لتشمل قطاعات هامة أخرى على غرار التتوير العمومي والطرقات والشبكة الحديدية والمنشآت الرياضية والاتصالات والنفايات، ومن أبرز المشاريع: المعهد الوطني لمدينة ليل بقيمة 430 مليون يورو، مركب صحي بجنوب فرنسا بقيمة 340 مليون يورو، محطة الطاقة لمستشفى Estaing بقيمة 35 مليون يورو، ومشروع مراقبة بالكاميرات لمدينة باريس بقيمة 44 مليون يورو (المدرسة الوطنية للإدارة، 2011م). وبين عامي 2004 و2012 تم توقيع 156 عقداً بمبلغ وصل الي حوالي 34 مليار يورو، منها ما نسبته 80% من قبل الجماعات المحلية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2014م).

3.2.2 الشراكة بين القطاع العام والخاص في تركيا

يمثل الاقتصاد التركي أحد أبرز التجارب التنموية الرائدة للنهوض بالدولة والمجتمع، الذي أثبت أداءً مميزاً بفضل معدل نموه المطرد خلال السنوات الأخيرة، في ظل استراتيجيات الاقتصاد الكلي

السليمة والسياسات المالية الحصيفة، الي جانب الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تم تطبيقها منذ العام 2002 لدمج الاقتصاد التركي في اقتصاديات العالم.

عانت تركيا أزمة مالية نابغة من اتباعها برنامج الإصلاح الذي وضعه صندوق النقد الدولي لها منذ 1980، المعتمد على الخصخصة والإصلاح الضريبي والمالي والإصلاحات القطاعية، حيث كانت له آثار سلبية، وهو ما تسبب في حدوث أزمة اقتصادية تركية عام 2001 كانت أبرز مؤشرات وصول معدل البطالة إلى نحو 10% وعجز الموازنة إلى 23 مليار دولار مقارنة بنحو 2.5 مليار عام 2000، فيما وصلت الديون الخارجية إلى نحو 203 مليارات منها 122 ملياراً ديون خارجية، وانهار العملة التركية (الليرة) بنسبة 50% (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2012).

لقد مهدت الإصلاحات الهيكلية، التي تم اسراعها نتيجة لطلب تركيا الانضمام للاتحاد الأوروبي، الطريق لتطبيق تغييرات شاملة في عدد من المجالات، تمثلت الأهداف الرئيسية من هذه الجهود في تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد التركي كم أجل تعزيز كفاءة القطاع المالي ومرونته، وقد حقق الاقتصاد نمواً من خلال الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي السنوي حيث بلغ متوسطه 5% على مدار العقد المنصرم بين عامي 2002 و2012 (عويضة، 2015م).

يعتبر معدل النمو الاقتصادي التركي هو الأسرع في دول منظمة OCED ويأتي بعدها الصين. وذلك بفضل الجهود الحكومية التركية التي وفرت مناخاً مشجعاً للاستثمار وفعلت دور القطاع الخاص حرصاً منها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة. ففي عام 2011 فقط كان معدل النمو الاقتصادي 8.5% وكان العامل الرئيس في ذلك دور مساهمة القطاع الخاص الكبير فقد قام بتوفير مليون وثلاثمائة ألف وظيفة في سنة واحدة (الحدابي، 2014م).

ووفق دراسة صدرت عن البنك الدولي بعنوان "الاستثمارات الدولية المشتركة للقطاع العام والخاص لعام 2014"، وشملت 139 من البلدان النامية، واحتلت تركيا المركز الثاني بعد البرازيل في استثمارات مشتركة للقطاعين العام والخاص، وأضاف التقرير أن تركيا نفذت أكبر خمسة مشاريع مشتركة بين القطاعين العام والخاص في أوروبا والشرق الأوسط.

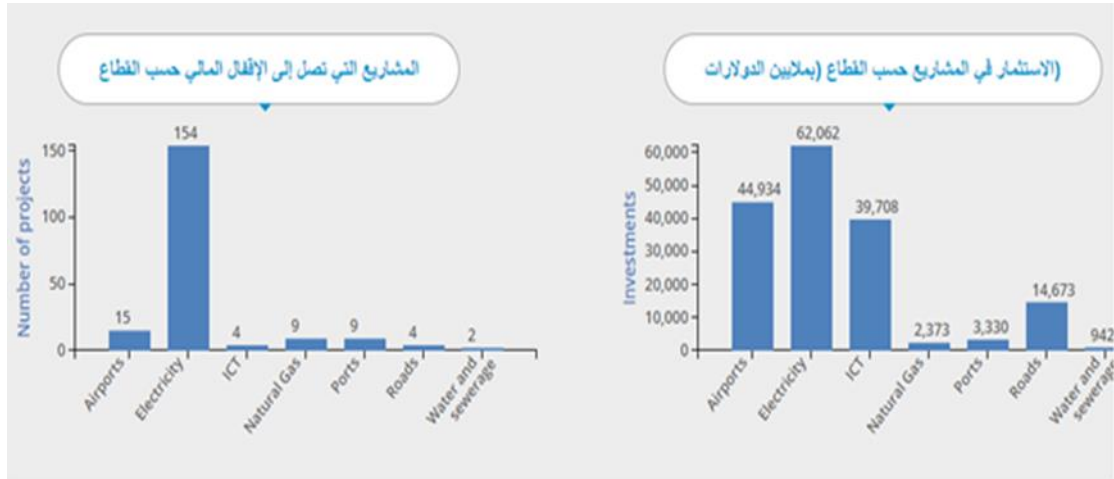
ويوضح جدول (3.3) معلومات عامة عن الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص في تركيا كما توضحه بيانات مشروع استثمارات القطاعين العام والخاص في البنك الدولي للعام 2016:

جدول (3.3): معلومات عامة عن لشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تركيا

القطاعات	المطارات، الكهرباء، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الغاز الطبيعي، الموانئ، الطرق، المياه والصرف الصحي
المشاريع المنفذة	197
اجمالي الاستثمار	168022 مليون دولار
أكبر حصة استثمار تشاركي	قطاع الطاقة
أبرز المشاريع التشاركية	استثمار الحقل الأخضر "Greenfield investmeny"
المشاريع المنفذة أو تحت التنفيذ	تمثل 12% من إجمالي الاستثمار

المصدر: البنك الدولي، بيانات مشروع استثمارات القطاعين العام والخاص، (ppi.worldbank.org)

ويوضح الشكل (3.3) القطاعات التشاركية بين القطاعين العام والقطاع الخاص في تركيا كما توضحه بيانات مشروع استثمارات القطاعين العام والخاص في البنك الدولي للعام 2016:



شكل (3.3): يوضح القطاعات التشاركية بين القطاعين العام والخاص في تركيا

المصدر: البنك الدولي، بيانات مشروع استثمارات القطاعين العام والخاص، (worldbank, 2016)

وتذكر تقرير (البنك الدولي، 2014م) الذي اشرنا اليه سابقاً، أن حجم الاستثمارات في تركيا احتلت ثاني أعلى مستوى من بين البلدان النامية من خلال 17 مشروعاً جديداً، وأن الحكومة في أنقرة قد اتخذت خطوات هامة على مستوى الإصلاح في عام 2008، مما يعكس أثره على الاستثمار في مجال الطاقة، وعلاوة على ذلك، خصصت ثلاثة مشاريع رئيسية، وان الاستثمارات في تركيا شهدت نمواً، من خلال تنفيذ المشاريع في مجالات الطاقة والنقل، مثل إنشاء المفاعلات

الحرارية، "يني كوي" و "كمركوي" بقيمة 4.3 مليار دولار، ومفاعل "ياتاغان"، بقيمة 1.1 مليار دولار، ومفاعل "جاتال غازي" الذي تبلغ قيمته 350 مليون دولار، بالإضافة إلى مشاريع في قطاع النقل بما في ذلك الجسر الثالث على مضيق البوسفور في اسطنبول، بقيمة 2.9 مليار دولار، وميناء "سالي بزاري"، بقيمة 1.1 مليار دولار. (البنك الدولي، 2014م).

ويوضح جدول (3.4) التالي أبرز المشاريع التشاركية التركية والتي من خلالها عززت تركيا اقتصادها ونهضت به لتحل مراكز متقدمة ضمن اقتصاديات الدول المتقدمة.

جدول (3.4): الشراكة بين القطاع العام والخاص في تركيا

قيمة الاستثمار (بالمليون دولار)	المجال	المشروع
35587	مطارات	مطار إيجه
15689	اتصالات	ترك تليكوم
11184		تركي سل أس
9756	طرق وبنية تحتية	طريق (جبيز-أورهانغازي-إزمير) السريع
7617		Enerjisa phases I and II
7576	طاقة	محطات الطاقة الحرارية (كيمركوي وينيكيوي)
7042		IS-TIM (Avea)
5793	اتصالات	فودافون تركيا
2900	طرق وبنية تحتية	جسر البسفور الثالث ومشروع طريق مرمرة السريع الشمالي
2543	مطارات	تأجير مطار أتاتورك

المصدر: بيانات مشروع استثمارات القطاعين العام والخاص، (worldbank, 2016)

ويرى الباحث أن نجاح جهود تركيا قد ارتبطا وثيقا بدور الدولة من خلال ترتيبات مؤسسية جمعتها مع القطاع الخاص الذي كان له أثر ملموس في اتساع الاستثمارات العامة وتوفير بني تحتية متطورة وزيادة معدلات النمو، ومن خلال الاطلاع على التجربة التركية وطبيعة العلاقة التشاركية بين القطاع العام والقطاع الخاص وفق أسس مهنية ومعايير تصب في مصلحة المواطن والمجتمع، حيث عمل القطاع العام على توفير الدعم للقطاع الخاص في توفير مناخ وبيئة استثمارية عززت من حجم استثماراته وثقته بالقطاع العام.

3.2.3 الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر

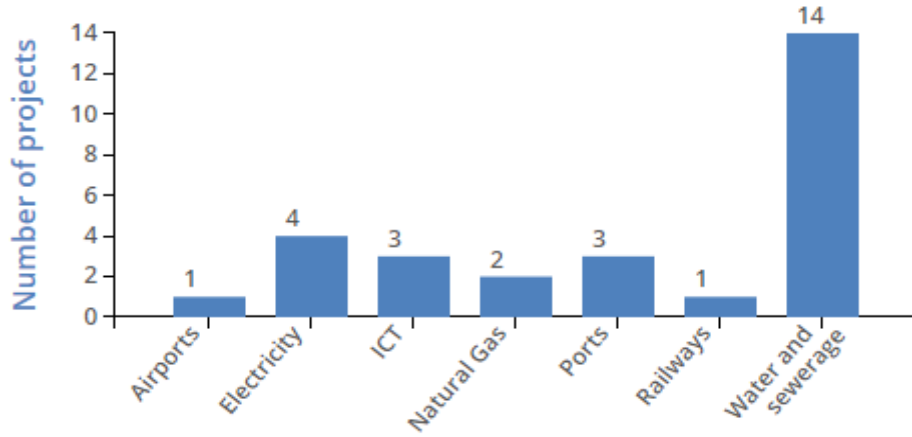
تعد الجزائر من بين الدول الإفريقية الخمس الأوائل الأكثر استثمارا في مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص خلال السنوات الـ15 الماضية حسبما جاء في تقرير 2016 حول التنمية الاقتصادية في إفريقيا الذي أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (موقع وكالة الأنباء الجزائرية، 2016م).

تتجلى الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر بشكل واضح مع الإصلاحات الاقتصادية في التسعينيات من القرن الماضي أو ما يعرف بالانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، حيث حرر القانون رقم 88-25 في العام 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية سقف الاستثمار الخاص، وسمح له بالخوض في جميع المجالات الاقتصادية ماعدا القطاعات الاستراتيجية.

وتعزز موضوع الشراكة بصدر القانون 90-10 المؤرخ في 1990 المتعلق بالنقد والقرض حيث يعتبر بمثابة حجر أساس لتطبيق مبادئ اقتصاد السوق وتفعيل القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. إذ وضع حدا لاحتكار الدولة للاقتصاد، وأصبحت بموجبه المؤسسات الجزائرية العمومية أو الخاصة تخضع لنفس المعاملة، إذ تم إلغاء الفوارق بين القطاع العام والقطاع الخاص (دراجي، 2014م).

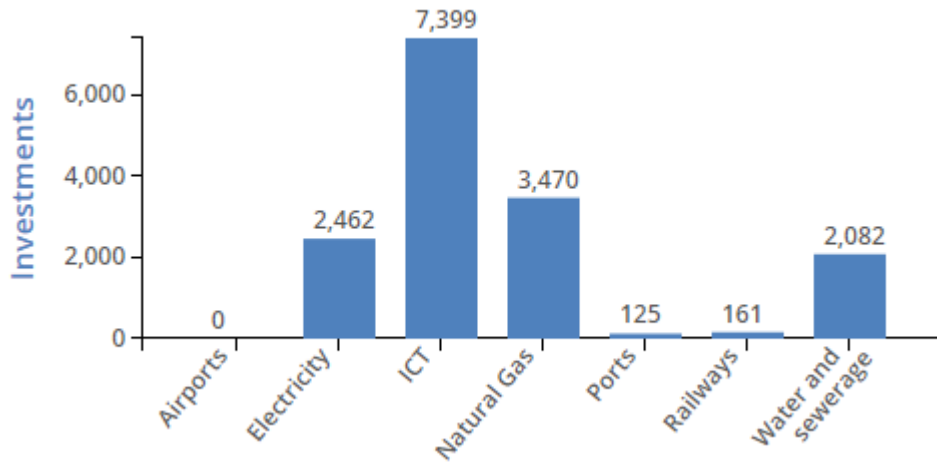
وتبلغ إجمالي مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص 26 مشروع منذ عام 1990 وحتى العام 2015، وبلغ مجموع الاستثمارات الملتزم بها للشركات بين القطاعين العام والخاص \$8330 مليون دولار منذ عام 1990 (البنك الدولي، 2016م).

وتتوزع الشراكة في قطاعات مختلفة تنتوزع على مشاريع المطارات والطاقة، والاتصالات، واستخراج الغاز، وغيرها من المشاريع. وتوضح الأشكال التالي توزعت المشاريع التشاركية وقيمتها في القطاعات المختلفة. كما يوضح الشكل (3.4) ويوضح الشكل (3.5) القطاعات التشاركية بين القطاعين العام والقطاع الخاص في الجزائر كما توضحه بيانات مشروع استثمارات القطاعين العام والخاص في البنك الدولي للعام 2016:



شكل (3.4): المشاريع التي تصل الي الاقبال المالي حسب القطاع خلال الفترة (1990-2015)

المصدر: بيانات مشروع استثمارات القطاعين العام والخاص، (ppi.worldbank.org)



شكل (3.5): الاستثمار في المشاريع التشاركية حسب القطاع خلال الفترة (1990-2015)

المصدر: بيانات مشروع استثمارات القطاعين العام والخاص، (worldbank, 2016)

ومن أبرز نماذج الشراكة في الجزائر

1. شركة لافارج المختصة في إنتاج مواد البناء (الاسمنت، والحصى والخرسانة والجبس)، حيث يعد مجمع لافارج نموذجاً هاماً لعقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص. فهو مجمع بالشراكة مع صناعات الإسمنت الجزائرية مصنع مفتاح (بالعاصمة) وكذا وحدة الجبس للبويرة بالشراكة مع شركة كوسيدار الجزائرية. ويسير المجمع منذ العام 2002 مصنعي المسيلة وعكاز بمعسكر الاسمنت اللذين يمثلان طاقة انتاجية سنوية تقدر بـ 15 مليون طن ويوظف 2600 متعامل. (حريشان، 2016م).

2. شركة تسيير المياه والتطهير لقسنطينة تمثل شركة " سياكو " للمياه والتطهير لقسنطينة التي تسهر على ضمان تسيير الخدمات العمومية لتطهير المياه وتوزيع المياه الصالحة للشرب بشكل مستمر على مستوى 12 بلدية لولاية قسنطينة نموذجا للشراكة وفق عقد امتياز بين شركة المياه لقسنطينة الجزائرية وشركة مرسيليا للمياه الفرنسية، أو ما يعرف بالتسيير بالتفويض لمدة خمس سنوات ابتداء من سنة 2009 بمبلغ قدره 4.3 مليار دينار جزائري، بحيث أسندت لها مهمة تسيير واستغلال المياه وتطهيرها، وصيانة الهياكل (الخرانات ومحطات ضخ المياه والآبار) بالإضافة إلى مراقبة نوعية المياه الموزعة وجودتها وكذا تسيير خدمات الزبائن والمشاريع كالبحت عن تسربات المياه وأشغال إيصال المياه عبر شبكة التوزيع، والفترة، والتحصيل والتكفل بطلبات الزبائن ومعالجتها. وتشير احصائيات الشركة انها شغلت 2034 عاملا الي نهاية سنة 2014 (دراجي، 2014م). وفيما يلي يوضح جدول (3.5) التالي أبرز المشاريع التشاركية بين القطاعين العام والخاص في الجزائر خلال الفترة من العام 1993 حتى العام 2012.

جدول (3.5): أبرز المشاريع التشاركية في الجزائر خلال الفترة (1993م-2012م)

الاستثمار (مليون دولار)	السنة المالية	قطاع	اسم المشروع
\$ 2,300.00	1993	غاز طبيعي	خط أنابيب غاز المغرب
\$ 562.00	2004	كهرباء	شركة كهرباء سكيكدة
\$ 400.00	2005	كهرباء	كهرباء سبا
\$ 240.00	2005	المياه والصرف الصحي	حماة لتحلية المياه
\$ 1,170.00	2006	غاز طبيعي	مدجاز
\$ 1,150.00	2006	كهرباء	شركة كهرباء هادجريت إن نوس سبا
\$ 180.00	2008	المياه والصرف الصحي	محطة تحلية فوكا
\$ 231.00	2008	المياه والصرف الصحي	محطة تينيس الليمية لتحلية المياه
\$ 213.00	2008	المياه والصرف الصحي	محطة تحلية سوك تليتا
\$ 350.00	2009	كهرباء	مصنع حاسي رمل للطاقة الشمسية
\$ 250.00	2008	المياه والصرف الصحي	محطة تحلية مستغانم
\$ 468.00	2009	المياه والصرف الصحي	محطة تحلية ماغتا
\$ 468.00	2009	المياه والصرف الصحي	محطة تحلية ما غتا
\$ 108.00	2009	الموانئ	موانئ الجزائر العاصمة
\$ 30.30	2012	كهرباء	مزرعة الريح (كابرتين)

المصدر: مختبر معارف الشراكة بين القطاعين العام والخاص (pppknowledgelab.org).

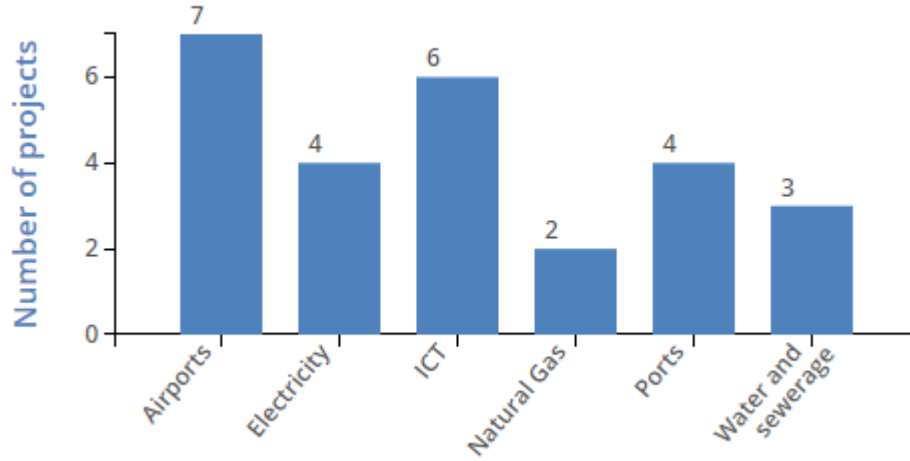
3.2.4 تجربة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر

تعد التجربة المصرية من أهم التجارب العربية الرائدة في مجال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وبمختلف الصيغ التي من أهمها نظام البناء والتشغيل والملكية BOT، فقد لقيت الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وفق هذا الأسلوب رواجاً كبيراً وحتى أنها أنشأت الوحدة المركزية للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص عام 2006م، وخلال عام 2010م قامت الحكومة المصرية أيضاً بوضع سياسة جديدة طويلة الأجل لتنفيذ برنامج مشاركة القطاع الخاص لإتاحة مصدر جديد لاستثمار المال وتمويل مشروعات البنية التحتية المطلوبة والحد من اقتراض الدولة وما يلحق ذلك من مخاطر وتخفيف العبء على الموازنة العامة (خطاب، 2010م).

هناك إطار تنظيمي يسمح بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستوى الوطني في مختلف القطاعات، مع اعتماد قوانين ولوائح في عامي 2010 و2011، والتي تعتبر عموماً متماشية مع أفضل الممارسات الدولية (البنك الدولي، 2016م). واعتباراً من عام 2016، وقعت مصر ثلاثة مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص: محطة القاهرة الجديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي، ومستشفى المواساة الجامعي التخصصي ومستشفى جامعة سموحة للأمومة وبنك الدم. ولدى البلد حالياً أكثر من اثني عشر مشروعاً من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مراحل التخطيط، ومعظمها يتعلق بقطاعي المياه والنقل.

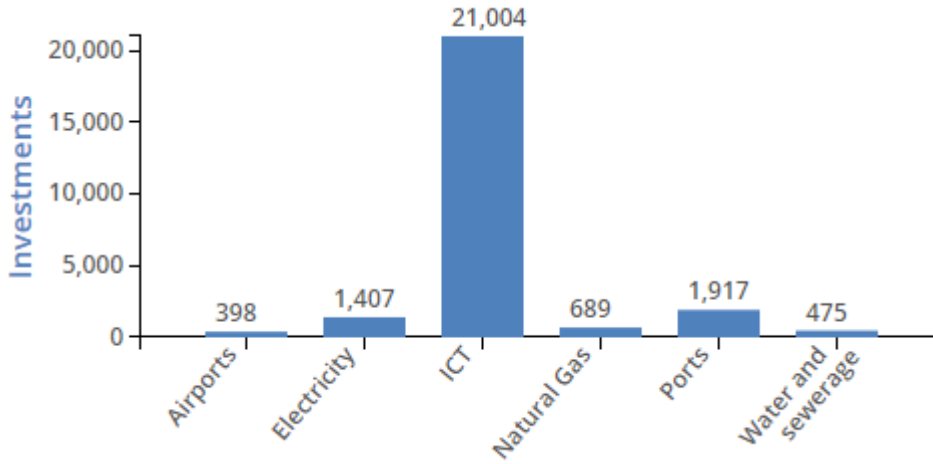
وبلغت إجمالي مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص 23 مشروعاً منذ عام 1990 حتى العام 2015، وبلغت مجموع الاستثمارات الملتزم بها للشراكات بين القطاعين العام والخاص 5272 مليون دولار خلال الفترة. في حين بلغ عدد مشاريع الشراكة النشطة (قيد الإنشاء أو التشغيل) بين القطاعين العام والخاص 21 مشروعاً، بقيمة 4996 مليون دولار (مختبر معارف الشراكة بين القطاعين العام والخاص، 2016م).

ويوضح الشكل (3.6) والشكل (3.7) القطاعات التشاركية بين القطاعين العام والقطاع الخاص في مصر كما توضحه بيانات مشروع استثمارات القطاعين العام والخاص في البنك الدولي للعام 2016:



شكل (3.6) الاستثمار في المشاريع التشاركية حسب القطاع خلال الفترة (1990-2015)

المصدر: بيانات مشروع استثمارات القطاعين العام والخاص، (worldbank, 2017)



شكل (3.7) المشاريع التي تصل الي الاقبال المالي حسب القطاع خلال الفترة (1990-2015)

المصدر: بيانات مشروع استثمارات القطاعين العام والخاص، (worldbank, 2017)

وفيما يلي أبرز مشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر:

- الشراكة في قطاع التعليم (بناء المدارس)

مشروع شراكة القطاع الخاص لبناء المدارس هو أحد المشروعات النموذجية الرائدة، حيث قامت من خلاله الهيئة العامة للأبنية التعليمية بدعوة القطاع الخاص للدخول في عمليات شراكة مع

القطاع العام لتصميم وبناء 345 مدرسة جديدة في 18 محافظة، وتجهيز هذه المدارس وصيانتها وتمويلها وامتدادها بالخدمات الغير التعليمية على مدة زمنية تمتد 15 عام، وبدأت مرحلة الانشاء خلال الربع الاخير من العام 2009 وكان ثلث عدد المدارس جاهز للتشغيل مع الربع الأخير من العام 2010.

• الشراكة في قطاع النقل والمطارات

يعتبر مشروع انشاء طريق (شبرا -بنها) هو أحد المشروعات النموذجية الرائدة للشراكة مع القطاع الخاص في مجال النقل، حيث قامت الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري بتوجيه دعوة الي القطاع الخاص للدخول في شراكة مع القطاع العام من خلال مناقصات عالمية تنافسية لإنشاء وتشغيل وصيانة طريق حر يربط مدينة شبرا بمدينة بنها، بطول 38 كيلو متر (محمد دكروري، 2012م). وفيما يلي أهم مشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وفق نظام BOT، في قطاع انشاء المطارات والتي تقدر قيمتها 6 مليار جنيه (صلاح، 2015م):

❖ مطار مرسى علم: يتكون من ممر طوله ثلاث كيلو مترات وبرج المراقبة ومبني للركوب ومساحة 24 كيلو متر مربع محيطة به، تم التنفيذ بالشراكة بين هيئة الطيران المدني وبالتعاون مع شركة كويتية، وقدرت تكلفة المطار بقيمة 178 مليون جنيه استرليني، ومدة عقد الامتياز 40 سنة.

❖ مطار العالمين الدولي: يتضمن العقد تطوير مساحة 24 كيلو متر مربع محيطة بالمطار، وتم تنفيذ المشروع بالشراكة بين هيئة الطيران المدني وشركة مصرية، وبلغت قيمة المشروع 265 مليون دولار أمريكي ومدة عقد الامتياز 50 عام.

❖ مطار رأس سدر: حيث نص العقد على تطوير مساحة 42 كيلو متر مربع محيطة به، وتم تنفيذ المشروع بالشراكة بين هيئة الطيران المدني وبالتعاون شركة ماليكوب البريطانية ومجموعة نيرج النرويجية، وبلغت تكلفة المشروع 200 مليون جنيه مصري و800 مليون جنيه مصري مشروعات سياحية، وبلغت مدة عقد الامتياز 38 عام.

• مشروعات الشراكة في مجال المرافق العامة

مشروع شراكة مع القطاع الخاص لإنشاء محطة معالجة مياه صرف صحي بمدينة القاهرة الجديدة هو أحد المشروعات النموذجية الرائدة في هذا المجال حيث قامت وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية من خلال هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لتوجيه الدعوة للقطاع الخاص للدخول في شراكة مع القطاع العام من خلال مناقصة عالمية تنافسية لتصميم وبناء وتمويل وتشغيل وإدارة محطة معالجة مياه صرف صحي بطاقة اجمالية قدرها 250 ألف متر مكعب في اليوم، وقد فازت شركة أوراسكوم بالمناقصة والتي تقدمت بأفضل عطاء مالي لإتاحة المحطة من خلال عقد شراكة لمدة 20 عاما، متضمنة 17 عام من التشغيل حيث بلغ اجمالي العرض المقدم 2646 مليار جنيه مصري (صلاح، 2015م).

ويخلص جدول (3.6) التالي أهم وأبرز مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر خلا الفترة من العام 1999م حتى العام 2015م

جدول (3.6): مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر خلال الفترة (1999م - 2015م)

اسم المشروع	قطاع	إغلاق السنة المالية	الاستثمار (مليون \$)
محطة حاويات قناة السويس	الموانئ	2000	\$ 893.90
ميناء دمياط	الموانئ	2008	\$ 640.00
محطة معالجة مياه الصرف الصحي بالقاهرة الجديدة	المياه والصرف الصحي	2010	\$ 475.00
شركة خط أنابيب غاز شرق المتوسط (امغ)	غاز طبيعي	2007	\$ 469.00
محطة كهرباء سيدي كيرير	كهرباء	1999	\$ 414.00
محطة توليد الكهرباء بورسعيد	كهرباء	2001	\$ 340.00
السويس	كهرباء	2001	\$ 338.00
كريمات سولار / كنغ بلانت	كهرباء	2010	\$ 314.70
ميناء السخنة	الموانئ	2000	\$ 297.00
غامسا جبال الزيت مزرعة الرياح	كهرباء	2012	\$ 276.00
محطة جبل الأصفر لمعالجة المياه المرحلة 1	المياه والصرف الصحي	2015	\$ 0.00
غامسا جبال الزيت مزرعة الرياح	كهرباء	2012	\$ 276.00

اسم المشروع	قطاع	إغلاق السنة المالية	الاستثمار (مليون \$)
محطة معالجة مياه الصرف الصحي بالقاهرة الجديدة	المياه والصرف الصحي	2010	\$ 475.00
كريمات سولار / كنج بلانت	كهرباء	2010	\$ 314.70
ميناء دمياط	الموانئ	2008	\$ 640.00
شركة خط أنابيب غاز شرق المتوسط (امغ)	غاز طبيعي	2007	\$ 469.00
محطة حاويات الاسكندرية الدولية	الموانئ	2005	\$ 86.20
مطار القاهرة الدولي	مطارات	2005	\$ 0.00
خمسة مطارات إقليمية - شرم الشيخ، الغردقة، الأقصر، أسوان وأبو سمبل	مطارات	2005	\$ 0.00
محطة توليد الكهرباء بورسعيد	كهرباء	2001	\$ 340.00

المصدر: بيانات مشروع استثمارات القطاعين العام والخاص، (worldbank, 2017)

ومن خلال ما تم استعراضه من تجارب الشراكة بين القطاعين العام والخاص السابقة وما آلت اليه اقتصاديات الدول نتيجة الاستثمارات التشاركية التي انعكست على حياة الفرد والمجتمع، حيث أبرزت التجارب الدور المركزي للدولة في دعم القطاع الخاص وتوفير المناخ والبيئة الاستثمارية المناسبة لتعزيز دوره في الاقتصاد، من خلال تحقيق الاستقرار الأمني والاجتماعي، وبناء أطر مؤسسية لتعمل جنباً الي جنب مع القطاع الخاص وتنسيق العلاقات بينهما.

ويرى الباحث بأن القطاعين العام والخاص مدعوان للاستفادة من العديد من السياسات التي اتخذتها الدول ومنها تبني سياسة دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة ووضع سياسات واضحة لدور القطاع الخاص في التنمية مع مكافحة الاحتكارات وتشجيع المنافسة وتعزيز المؤسسات صانعة السياسات.

المبحث الثالث

الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية

3.3.1 مقدمة

يصنف اقتصاد السلطة الفلسطينية بأنه اقتصاد نامي ولكن مع تبني اقتصاد السوق الحر، مما يعني أن القطاع الخاص هو اللاعب الأساسي في العملية الاستثمارية، إلا أن الأمر كذلك تماماً، فهو لا يقاس بحجم استثمارات القطاع الخاص مقارنة باستثمارات القطاع العام، وذلك بحكم أن جزءاً هاماً من المشاريع المتعلقة بتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والسلع العامة ومشاريع البنية التحتية مرتبط بشكل أساسي بالإففاق عليها من قبل الخزينة العامة (ماس، 2017م).

ويواجه الاقتصاد الفلسطيني مجموعة من التحديات الكبيرة التي تحول دون تحقيق زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة في فلسطين، مما يتطلب تضافر الجهود بين جميع مكونات المجتمع الفلسطيني خصوصاً القطاع الخاص، الذي يلعب دوراً ريادياً في عملية التنمية، والقطاع العام ومؤسسات البحث العلمي والتعليم الجامعي والمجتمع المدني وغيرها من المؤسسات الاقتصادية الوطنية (صندوق الاستثمار الفلسطيني، 2016م).

3.3.2 الشراكة بين القطاع العام والخاص في فلسطين

منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994م، أصبحت توترات العلاقة بين القطاعين العام والخاص واضحة. ومثلت الحكومة مختلف الوزارات في حين كان القطاع الخاص يمثله مؤسسات القطاع الخاص التي أصبح دورها أكثر وضوحاً كقوة للتغلب عليها في الساحة السياسية وخاصة في إطار مفهوم اقتصاد السوق الحر الذي سيطر على الاقتصاد في فلسطين. وكانت نتيجة هذا النشاط مظهراً لمحاولات مختلفة لإنشاء واحد أو آخر من أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص (مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي، 2008م).

وعند الحديث عن التنمية، وعن الأداء الفلسطيني منذ انشاء السلطة الفلسطينية، نلاحظ وجود مرحلتين (الخطيب، 2005م):

الأولى وهي منذ قيام السلطة وحتى العام 2000م، كان هناك ظروف عامة ومحيطه مواتية للتنمية، مثل إقبال المانحين، والمستثمرين، وتعاطف المجتمع الدولي، وكذلك علاقات معقولة مع الجانب الإسرائيلي. ولكن هذه المرحلة تميزت بأداء داخلي سلبي، مليء بالأخطاء، وسوء الأداء،

ومن الأمثلة على ذلك العلاقة التنافسية بين الحكومة، والقطاع الخاص، وظاهرة الاحتكارات، وسوء أداء الأجهزة الحكومية.

أما المرحلة الثانية فهي تبدأ من عام 2000م وحتى العام 2005م، وهي خمس سنوات، ساءت فيها الظروف المحيطة، وتحولت فيها العلاقات السلمية مع إسرائيل إلى صراعٍ ضارٍ لم يسبق لحدته مثيل، وكذلك تراجعت العلاقات مع العالم الخارجي سياسياً واقتصادياً، وتعرض الاقتصاد الفلسطيني لانتهاكات طاحنة، تضمنت الإغلاقات، والحصار، والتدمير، والقتل، والاعتقال، وغير ذلك. لكن هذه الفترة شهدت تحسناً ملحوظاً في الأداء الداخلي والذاتي، حيث شهدت هذه المرحلة تحولاً إيجابياً في اتجاه الشراكة التنموية بين القطاعين الخاص والعام، وعمت تجربة الهيئات والمجالس المشتركة، القائمة على التعاون، والتكامل، وانحسر دور الحكومة باتجاه تنظيم الرقابة، وتسهيل عمل القطاع الخاص وتطوير البيئة الملائمة لنموه.

وتُعد مشاركة القطاع الخاص في تمويل، أو تحديث البنية التحتية القائمة لقطاع الخدمات العامة وإنشائها وإدارتها ليست بالجديدة في التاريخ الفلسطيني. فقد منحت حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين العديد من الامتيازات إلى شركات وأشخاص لإدارة مرافق عامة، أو استغلال موارد طبيعية. كما اعتمدت حكومات المملكة الأردنية الهاشمية-إثناء حكمها للضفة الغربية- عقود الامتياز لإدارة المرافق العامة. وعند مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية تم منح عقود امتياز لإدارة مرافق عامة أثبتت التجربة نجاحها. وبالرغم من اعتماد عقود الامتيازات في فلسطين، إلا أنه لا يوجد إطار قانوني منظم لها. ويأتي مشروع قانون الامتياز الفلسطيني لسنة 2005 ليسد الفراغ التشريعي، وينظم هذا القطاع الهام في فلسطين. (ماس، 2005م).

3.3.3 الشراكة من خلال المؤسسات شبه الحكومية

وظهر أول شكل من أشكال الشراكة من خلال تشكيل مؤسسات شبه حكومية يرتبط عملها مباشرة بالقطاع الخاص، مثل هيئة المواصفات الفلسطينية، هيئة تشجيع الاستثمار، الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، سلطة النقد الفلسطينية، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، حيث أن هذه المؤسسات تحكمها مجالس إدارة تتكون جزئياً من القطاع الخاص، ومن المؤسسات أو الوزارات الحكومية. وترأس المؤسسات الثلاثة الأولى المذكورة أعلاه وزير الاقتصاد الوطني. وتكمن قوة المؤسسات المذكورة آنفاً في هيكلها القانوني، مما يعني أنها تخضع لقانون أو صك قانوني، ولها قوانين داخلية تملّي مشاركة ممثل (ممثلين) من القطاع الخاص في مجلس الإدارة، وبالتالي توفير والقطاع الخاص مع بعض الصوت في عمليات وصنع القرار من هذه المؤسسات. وعلى الرغم من نقاط القوة المذكورة آنفاً لهذه المؤسسات، لم يتم تناول القضية التمثيلية

الحقيقية ولم يشعر دور القطاع الخاص بأنه مؤثر في هذه المؤسسات للأسباب التالية (مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي، 2008م):

1) وجود بعض الأفراد من القطاع الخاص في مجالس إدارة بعض من فإن هذه المؤسسات لا تعني بالضرورة أنها ممثلة مؤسسية من القطاع الخاص. ويمكن رؤية ذلك بوضوح من مثال سلطة النقد الفلسطينية، التي لا يتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة من القطاع الخاص من قبل القطاع الخاص. وينطبق نفس المفهوم على الفلسطينيين وصندوق الاستثمار، وهيئة أسواق المال التي يكون أعضاء مجلس إدارتها التي يعينها القطاع الخاص لتمثيلها.

2) وقد أدى ضعف بعض هذه المؤسسات في التخطيط والمبادرة الاستراتيجية إلى الحد من أهمية التمثيل المشترك، على الرغم من أن وجود القطاع الخاص يهدف إلى تعزيز هذه المؤسسات.

3) لا توجد علاقة مؤسسية حقيقية ومستمرة قائمة على الاستراتيجيات والاحتياجات والتقييم بين هذه المؤسسات والمؤسسات الممثلة للقطاع الخاص، نتيجة لعدم وجود آليات للمتابعة والإبلاغ في القطاع الخاص الممثلين داخل هذه المؤسسات لدوائهم في القطاع الخاص.

3.3.4 مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص السابقة

على مر السنين كانت هناك عدة محاولات لبدء الشراكة بين القطاعين العام والخاص من قبل الوزارات والوزراء المعنيين المهتمين بتحسين إمكانات التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز دور القطاع الخاص. ومعظم هذه المحاولات، ولكن تلاشى في غياهب النسيان مع تأثير ضئيل جدا. ومن الأمثلة على هذه المحاولات اللجنة الاقتصادية المشتركة لعام 2004، وفرقة العمل الوطنية في عام 2005، ومجلس القدرة التنافسية لعام 2006، وكلها لم تحدث أثرا حقيقيا بسبب الهيكل المؤقت الذي شكلت بموجبه، والطبيعة المعنوية من المناقشات والحوارات التي أجرتها هذه المؤسسات.

❖ برنامج الحوار الاقتصادي الوطني (NEDP)

وقد تم تأسيس هذا البرنامج في عام 1999 من أجل تفعيل الحوار بين القطاعين العام والخاص ومشاركة القطاع الخاص في تطوير السياسات الاقتصادية المؤدية إلى تحسين البيئة التمكينية لقطاع الأعمال والقطاع الخاص بشكل عام. وقد قاد مركز التجارة الفلسطيني -بالتريد، نيابة عن القطاع الخاص، جهود المعهد الوطني للتنمية الزراعية، حيث عقد المؤتمر الأول في أيار-مايو 2000، والثاني في عام 2002. ولا شك في أن المؤتمرات والأعمال التحضيرية التي

أدت إلى شكلوا أداة خطيرة ونموذجا جيدا للحوار بين القطاعين العام والخاص، ولكن مرة أخرى، لم يعقد المؤتمر بانتظام كما كان ينبغي أن يكون. ولم تحدث آليات المتابعة لضمان تنفيذ نتائج الحوار، مما قلل من الأثر الإيجابي لهذا البرنامج.

❖ اللجنة الوزارية

بدأ القطاع الخاص في إعادة تجميع قوته والتركيز على تشكيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال تنفيذ جدول أعمال القطاع الخاص الذي تم إعداده في عامي 2007 و2008 والذي تم من خلاله عقد العديد من الاجتماعات والمناقشات داخل القطاع الخاص والتي توجت بحلقة عمل عقدت في أريحا في نيسان / أبريل 2008، الذي حدد أربعة مجالات محورية لجدول أعمال القطاع الخاص:

- العلاقات مع إسرائيل
- التخطيط والخدمات العامة
- الإطار القانوني والتنظيمي
- إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص على المدى الطويل، بطريقة مشروعة ومستدامة.

وقد شكلت اللجنة الوزارية بقرار من المجلس الوزاري يرأسه رئيس الوزراء، ومن بينهم وزراء المالية والاقتصاد والتخطيط والعمل والسياحة. وردا على تشكيل رئيس الوزراء للجنة الوزارية، شرع مجلس تنسيق القطاع الخاص في تشكيل مجلس لتمثيل القطاع الخاص، ضم جميع أعضاء المجلس الوزاري، فضلا عن ممثلين عن القطاعات الأخرى التي لا تجلس في مجلس الوزراء، فضلا عن الشخصيات الاقتصادية والتجارية البارزة. ثم اختار هذا المجلس فريقا أصغر للعمل كمناظرة للجنة الوزارية. وقد اجتمعت اللجنة الوزارية ولجنة القطاع الخاص للمرة الأولى في نهاية نيسان / أبريل 2008، حيث تم الاتفاق على جدول أعمال مشترك، وتقرر عقد اجتماع كل ثلاثة أشهر، وهو أمر لم يحدث قبل (Sharia other, 2014).

المخلص

تسعى الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص إلى توسيع أفاق النشاط الاقتصادي من خلال التعاون والتنسيق فيما بين القطاعات للخروج بالحلول المناسبة لمشكلة القصور في توفير الخدمات واحتياجات المواطنين. كما تعطي الفرصة للقطاع العام للاستفادة من الأساليب التقنية والمعرفية وطرق الإدارة الحديثة التي يتميز بها القطاع الخاص بعيدا عن الإجراءات الروتينية التي تسود القطاع العام والشركات الحكومية. الأمر الذي يساعد على زيادة الرغبة في تقديم خدمات مرموقة بفعل المنافسة، مع السعي الدؤوب لتحقيق أعلى معدل استفادة من الموارد الاقتصادية للمجتمع.

ومن جهة أخرى فإن فتح مجالات اقتصادية جديدة أمام القطاع الخاص للمشاركة مع القطاع العام من خلال الأنماط التي تم الإشارة إليها سابقا سيحد من سياسة الاندفاع نحو تحقيق الأرباح التي يمارسها القطاع الخاص، هذا ما يعطي بعدا اجتماعيا للنشاط الاقتصادي كما يضبط روح الاحتكار لدى القطاع الخاص مما يؤدي في المستقبل القريب إلى تحسين استخدام موارد المجتمع الاقتصادية واستغلالها استغلالا أمثل. وهذا ما رأيناه وتم الإشارة إليه في بعض تجارب دول العالم التي طبقت الشراكة في مجالات مختلفة.

ومن خلال ما تقدم، يتبين ضعف تجربة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في فلسطين، على الرغم من اهتمام الحكومات الفلسطينية المتعاقبة في تعزيز وجود وشراكة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال الخطط والبرامج التنموية التي مثلت برامج عمل لتلك الحكومات وخطتها سيرها نحو تحقيق التنمية الشاملة، ولعل أبرز تلك الخطط والتي نصت مباشرة على شراكة القطاع العام للقطاع الخاص خطة الإصلاح والتنمية للعام 2008-2010. وعلى الرغم من أن هذه المبادرات ذات أهمية قصوى في بدء الحوار بين القطاعين العام والخاص، فضلا عن صياغة اللبنة الأولى لشراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص في صنع السياسات، مما يدل على النوايا الحسنة والاهتمام الحقيقي بهذه الشراكة من القطاعين العام والخاص، إلا أنهم يفتقرون إلى الهيكل المؤسسي والقانوني الحقيقي اللازم للانطلاق نحو تأسيس شراكة حقيقية.

الفصل الرابع

الإطار العملي للدراسة

المبحث الأول

منهجية الدراسة

4.1.1 مقدمة

يتناول هذا المبحث وصفا شاملا لمنهجية البحث التي تم إتباعها في تنفيذ الدراسة الميدانية، وذلك من خلال التعرف على مختلف الطرق والأدوات التي استخدمت في إتمام هذه الدراسة، ويتضمن هذا الفصل وصفا لمجتمع الدراسة وعينة الدراسة، وذلك بهدف التعرف على العوامل المحددة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ودورها في تنمية الاقتصاد وذلك من أجل تحليل العوامل المحددة التي تحدد طبيعة العلاقة بين القطاعين. كما يتطرق هذا الفصل إلى عرض طرق جمع البيانات، وشرح كيفية إعداد الاستبانة، وفحص مدى صدقها وثباتها، وبيان الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل النتائج، وذلك من أجل التعرف على العوامل الفعلية المؤثرة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع غزة.

وقد واجه الباحث العديد من الصعوبات في عملية جمع البيانات، مثل: صعوبة الوصول الي بعض مدراء وأصحاب منشأة القطاع الخاص، وعدم اهتمام العديد منهم بموضوع الدراسة متعذرين بعدم ثقتهم بالقطاع العام، وكذلك وجود بعض التحفظات عند بعضهم نتيجة ازدواجية السلطة ومؤسسات الدولة نتيجة الانقسام.

4.2 إجراءات الدراسة

4.2.1 منهجية الدراسة:

هي الطريقة البحثية التي يختارها الباحث لتساعده في الحصول على معلومات تمكنه من أجاب أسئلة البحث من مصادرها. وحيث تعرف الباحث مسبقاً على جوانب وأبعاد الظاهرة موضوع الدراسة من خلال اطلاعه على الاطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، فهي تسعى الي التعرف على العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص من وجهة نظر القطاع الخاص في قطاع غزة ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وخو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها واخضاعها للدراسات الدقيقة.

لذا فإن الباحث اعتمد على هذا المنهج للوصول الي المعرفة الدقيقة التفصيلية حول مشكلة البحث، لتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضوع الدراسة، كما أنها استخدمت أسلوب الحصر الشامل في جميع البيانات من مجتمع الدراسة، واستخدمت الاستبانة في جمع البيانات الأولية والمقابلة.

4.2.2 مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من مؤسسات ومنشآت القطاع الخاص النشطة والعاملة والتي يزيد رأسمالها عن نصف مليون دولار وعدد العمال فيها يزيد عن 5 عمال، والبالغ عددها 400 منشأة موزعة في جميع مناطق قطاع غزة، وذلك حسب البيانات التي حصل عليها الباحث من كلاً من جمعية رجال الاعمال الفلسطينيين بغزة، والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، وغرفة تجارة وصناعة محافظات غزة، بالإضافة الي اتحاد المقاولين الفلسطينيين بغزة.

4.2.3 عينة الدراسة:

1. العينة الاستطلاعية "التجريبية":

تكوّنت عينة الدراسة الاستطلاعية من 30 منشأة، تم اختيارهم بطريقة عشوائية من منشآت القطاع الخاص النشطة والعاملة في قطاع غزة بغرض تقنين أداة الدراسة، والتحقق من صلاحيتها للتطبيق على العينة الأصلية، وقد تم إدخالهم في التحليل النهائي.

2. العينة الأصلية "الفعلية":

قام الباحث باستخدام طريقة العينة العشوائية، حيث تم توزيع 230 استبانة على مجتمع الدراسة وقد تم استرداد 197 استبانة بنسبة 85.7%. وقد تم حساب حجم العينة من المعادلة التالية (Moore، 2003):

$$n = \left(\frac{Z}{2m} \right)^2 \quad (1)$$

حيث:

Z: القيمة المعيارية المقابلة لمستوى دلالة معلوم (مثلاً: Z=1.96 لمستوى دلالة $\alpha = 0.05$).

m: الخطأ الهامشي: ويُعبّر عنه بالعلامة العشرية (مثلاً: ± 0.05).

يتم تصحيح حجم العينة في حالة المجتمعات النهائية من المعادلة:

$$n_{\text{المُعَدَّل}} = \frac{nN}{N + n - 1} \quad (2)$$

حيث n تمثل حجم العينة حيث N تمثل حجم المجتمع

باستخدام المعادلة (1) نجد أن حجم العينة يساوي:

$$n = \left(\frac{1.96}{2 \times 0.05} \right)^2 \cong 384$$

حيث أن مجتمع الدراسة $N=400$ ، فإن حجم العينة المُعَدَّل باستخدام المعادلة (2) يساوي:

$$n_{\text{المُعَدَّل}} = \frac{384 * 400}{400 + 384 - 1} \cong 196$$

وبذلك فإن حجم العينة المناسب في هذه الحالة يساوي 196 على الأقل.

4.2.4 طرق جمع البيانات:

استخدم الباحث مصدران أساسيان للمعلومات بالإضافة الي المقابلات الشخصية:

أ. البيانات الأولية:

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع الاستبيانات على مجتمع الدراسة وحصر وتجمع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، بالإضافة الي اجراء بعض المقابلات مع الأشخاص ذوي الاختصاص ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الاحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

ب. المقابلات الشخصية

قام الباحث بإجراء عدد من المقابلات الشخصية مع أكاديميين في الجامعات الفلسطينية وكذلك مدير عام التخطيط والسياسات بوزارة الاقتصاد الوطني ومدير العلاقات العامة والإعلام بغرفة تجارة وصناعة غزة، ومدير العلاقات العامة في شركة السكسك للأدوات الصحية، وذلك لتوضيح الصورة الواقعية للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، بحيث استفاد الباحث من المعلومات في صياغة أسئلة الاستبانة وكذلك دعم نتائج التحليل الاحصائي التي حصل عليها الباحث بعد تفرغ الاستبانات عن طريق برنامج SPSS الاحصائي.

ج. البيانات الثانوية

تمت مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة بقواعد البيانات الالكترونية والمتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بدراسة العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص من وجهة نظر القطاع الخاص في قطاع غزة ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، وأي مراجع قد يرى الباحث أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وينوي الباحث من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسة، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحديث في مجال الدراسة.

4.2.5 أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة حول "العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني (من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة)"، حيث تكونت أداة الدراسة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الشخصية عن المستجيبين (الجنس، المستوى الوظيفي، المستوى التعليمي، التخصص، سنوات الخبرة، القطاع الذي يعمل فيه المستجيب).

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة، ويتكون من 42 فقرة، موزع على 6 مجالات:

المجال الأول: التشريعات ونصوص القانون، ويتكون من (7) فقرات.

المجال الثاني: السياسات الضريبية المطبقة، ويتكون من (6) فقرات.

المجال الثالث: البنية التحتية، ويتكون من (6) فقرات.

المجال الرابع: السياسات الاقتصادية المتبعة، ويتكون من (7) فقرات.

المجال الخامس: البحث العلمي والتطوير، ويتكون من (8) فقرات.

المجال السادس: الأوضاع السياسية، ويتكون من (8) فقرات.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول رقم (4.1):

جدول (4.1): درجات مقياس ليكرت الخماسي

أوافق بشدة	أوافق	أوافق أحيانا	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الاستجابة
5	4	3	2	1	الدرجة

4.2.6 خطوات بناء الاستبانة:

قام الباحث بإعداد أداة الدراسة لمعرفة "العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني من وجهة نظر القطاع الخاص (دراسة حالة قطاع غزة)"، حيث تم الرجوع إلى الأدب الاقتصادي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما تم استطلاع آراء عدد من الخبراء في هذا المجال، وذلك من أجل تكوين فكرة أفضل عن كيفية صياغة فقرات وأسئلة الاستبانة. حيث استشار الباحث عدداً من أساتذة الجامعات والمشرفين في تحديد مجالات الاستبانة وفقراتها. وتحديد المجالات الرئيسية التي شملتها الاستبانة، وتحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال. حيث تم عرض الاستبانة على (10) من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية، وغرفة تجارة وصناعة محافظة غزة ووزارة الاقتصاد الوطني في ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية، م بعد ذلك إجراء اختبار تمهيدي Pilot Study على عدد (30) من أفراد العينة المختارة، وتم بعد ذلك إجراء بعض التعديلات الإضافية اللازمة استناداً إلى التغذية الراجعة التي تم الحصول عليها، ثم بعد ذلك تم عرض الاستبانة على الدكتور المشرف على الرسالة، وبعد إقرارها تم توزيعها على عينة الدراسة، وبعد استرداد الاستبانة تمت مراجعتها وتدقيقها وترميزها وتفرغها إلى الحاسوب، ملحق (1).

4.2.7 صدق أداة الدراسة:

صدق الاستبانة كما ذكر (عبيدات وآخرون، 2007م) من الشروط الضرورية التي ينبغي توافرها في الإدارة التي تعتمدها الدراسة، وحتى تكون أداة البحث صادقة يجب أن تقيس فعلاً ما وضعت لقياسه وقد تم التأكد بثلاث طرق:

أولاً: الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على لجنة من المحكمين عددهم (10) محكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية بغزة، وغرفة تجارة وصناعة محافظة غزة، بالإضافة الي دائرة الأبحاث والدراسات في وزارة الاقتصاد الوطني (الملحق رقم 1).

حيث تصدرت استبانة التحكيم خطاب تم فيه توضيح أهداف الدراسة، وتحديد معايير التحكيم المطلوبة من قبل المحكمين لإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول عبارات الاستبانة، من حيث مدى مناسبة وأهمية ووضوح العبارة، ومدى انتماء كل عبارة من العبارات بالمحور أو البعد الذي تنتمي إليه، والحكم على سلامة صياغتها اللغوية، ومدى ملاءمتها وأهميتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، واقتراح طرق لتحسينها بالإضافة أو إعادة الصياغة أو الحذف أو غير ما ورد مما يروونه مناسباً، بالإضافة إلى النظر في تدرج المقياس ومدى ملاءمته للمقياس. بعد استعادة النسخ المُحَكِّمة تم تعديل صياغة بعض العبارات بالاستبانة في ضوء آراء المحكمين وحذف وإضافة بعض العبارات بما يتناسب مع كل محور، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية -انظر الملحق رقم (2).

ثانياً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

جدول (4.2): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " التشريعات ونصوص القانون "

والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (.Sig)	معامل بيرسون للارتباط	الفقرة
1.	*0.000	.720	يوجد قانون خاص يؤسس وينظم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
2.	*0.000	.794	تتخذ الدولة سياسات تعزز من دور المشاريع التشاركية في الحياة الاقتصادية.
3.	*0.000	.760	يؤمن القطاع العام نظاماً تشريعياً سليماً يعزز من دور القطاع الخاص ويؤمن من تدفق الموارد اللازمة للمشاريع التشاركية.
4.	*0.000	.718	يشارك القطاع الخاص الي جانب القطاع العام في إيجاد واستحداث قوانين وسياسات تنظم العلاقة بينهما.
5.	*0.000	.647	يبادر القطاع الخاص الي تقديم واعداد مسودات ومقترحات قانونية تعزز العلاقة التشاركية مع الدولة
6.	*0.000	.468	غياب المحاكم المختصة بالنزاعات التجارية يجعل من الصعب اجتذاب الاستثمارات الخاصة والدخول في شركات مع القطاع العام.
7.	*0.000	.547	تعتبر الإجراءات القضائية وتنفيذ الأحكام والقوانين المطبقة محلياً عائقاً أمام القطاع الخاص في توجيه استثماراته.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

ويوضح جدول (4.2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " التشريعات ونصوص القانون " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " السياسات الضريبية المطبقة " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (.Sig)	معامل بيرسون للاارتباط	الفقرة
1	*0.000	.800	تشجع القوانين الضريبية المطبقة القطاع الخاص على الاستثمار والدخول في شراكة مع القطاع العام.
2	*0.000	.771	تدعم نسب الضرائب المفروضة على المستثمرين في فلسطين الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص.
3	*0.000	.258	تُساهم الإعفاءات الضريبية في الاستمرار في عملية تطوير وتحسين الاستثمار.
4	*0.000	.436	تعزز الإعفاءات الضريبية في مشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من فرص القطاع الخاص في الدخول في شراكات جديدة من القطاع العام.
5	*0.000	.774	هناك عدالة وشفافية في فرض الضرائب وتحصيلها.
6	*0.000	.786	تتيح السياسات الضريبية عملية استيراد الموارد الرأسمالية واحتياجات القطاع الخاص اللازمة لتعزيز فرص الاستثمار.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ويوضح جدول (4.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " السياسات الضريبية المطبقة" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4.4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " البنية التحتية " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	تسعى السلطة لتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لتعزيز فرص الاستثمار في البنى التحتية.	.848	*0.000
2.	يقدم القطاع العام مساعدات وتسهيلات للقطاع الخاص للدخول في شراكة معه على أساس تنمية الاقتصاد وتطوير البنى التحتية.	.816	*0.000
3.	توجد بنية تحتية كافية للبدء بتنفيذ علاقة تشاركية حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص.	.795	*0.000
4.	تتخذ الحكومة إجراءات لتخفيض المخاطر الاقتصادية والسياسية وذلك لجذب المزيد من الاستثمارات التشاركية مع القطاع الخاص.	.794	*0.000
5.	يبرز اهتمام القطاع الخاص في الدخول في شراكات مع القطاع العام والاستحواذ على مشاريع البنى التحتية أكثر من أي استثمارات تشاركية أخرى.	.717	*0.000
6.	تعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بديلاً استراتيجياً لتوفير البنى التحتية من أجل الرفع من جودة الخدمات المقدمة للمجتمع وتحقيق الرفاهية.	.525	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ويوضح جدول (4.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " البنية التحتية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4.5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " السياسات الاقتصادية المتبعة " والدرجة الكلية

للمجال

م	القيمة الاحتمالية (.Sig)	معامل بيرسون للارتباط	الفقرة
1.	*0.000	.785	تساهم السياسات الاقتصادية المتبعة في الدولة في تعزيز الشراكة والتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص.
2.	*0.000	.798	تساعد السياسات المالية المعتمدة داخل الدولة على توفير التمويل اللازم لمؤسسات القطاع الخاص من أجل توظيفها في مجالات الخدمات العامة.
3.	*0.000	.794	تعمل الحكومة على التخفيف من المخاطر الناجمة من تقلبات أسعار العملات وأسعار الفائدة مما يساعد القطاع الخاص على استيراد المعدات الرأسمالية والموارد من الخارج دون تأثير على الجدوى المالية للمشاريع التشاركية.
4.	*0.000	.452	تتزامن الحكومة القطاع الخاص في الاستحواذ على القروض والتمويل من المؤسسات التمويلية والمصرفية.
5.	*0.000	.759	تقدم الدولة ضمانات للمؤسسات التمويلية لتسهيل على القطاع الخاص الحصول على التمويلات اللازمة لاستثماراته.
6.	*0.000	.614	تُسرع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من تنفيذ المشاريع المفترقة الي التمويل.
7.	*0.000	.786	تعمل السياسات المالية المتبعة على جذب الاستثمارات وتهيئ الظروف الاستثمارية في الدولة.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ويوضح جدول (4.5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " السياسات الاقتصادية المتبعة "

والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية

$\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4.6): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " البحث العلمي والتطوير " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (.Sig)	معامل بيرسون للارتباط	الفقرة
1.	*0.000	.775	تخصص السلطة ضمن موازنتها العامة بنوداً تدعم من خلالها مراكز البحث العلمي والتطوير.
2.	*0.000	.785	يخصص القطاع الخاص جزء من أرباحه لاستثمارها في مجال البحث العلمي.
3.	*0.000	.439	ضعف الثقة بين المشاريع البحثية وخطط التنمية الاقتصادية وقضايا القطاعات الإنتاجية.
4.	*0.000	.737	يأخذ القطاع العام والقطاع الخاص بتوصيات المشاريع البحثية ومخرجاتها العلمية.
5.	*0.000	.595	قلة الأبحاث والدراسات المتخصصة في موضوع الشراكة على المستوى المحلي تقلل من الثقة المتبادلة بين القطاع العام والخاص.
6.	*0.000	.718	تعمل الحكومة على الاستفادة من خبرات القطاع الخاص وقدراته العلمية وتستغلها في تنفيذ مشاريع البحث العلمي وتطبيقاته وفق أسس تشاركية بينهما.
7.	*0.000	.600	وجود إمكانيات علمية وتقنية لدى القطاع الخاص تعزز من فرص شراكة القطاع العام معه للبدء بالشراكة.
8.	*0.000	.733	توجد آلية للتقارب بين القطاع العام والخاص ومؤسسات البحث العلمي من أجل الاستفادة من نتائج البحث العلمي وترتيب أولوياته.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ويوضح جدول (4.6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " البحث العلمي والتطوير " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4.7): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الأوضاع السياسية " والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (.Sig)	معامل بيرسون للارتباط	الفقرة
1.	*0.000	.675	تعزز الحكومة من فرص الاستثمار التشاركي مع القطاع الخاص من خلال التقليل من المخاطر السياسية وتأثير السلطة على القطاع الخاص واستثماراته.
2.	*0.000	.693	تتحمل الحكومة الجزء الأكبر من المخاطر السياسية كتغيير القوانين أو المخاطر الناجمة عن بعض الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول الأخرى.
3.	*0.000	.705	تسعى الحكومة للتخفيف من وطأة الاتفاقيات السياسية وأبعادها الاقتصادية من خلال استراتيجيات تدعم وتعزز دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.
4.	*0.000	.674	عززت الأوضاع السياسية الحالية من دور القطاع الخاص كشريك اقتصادي استراتيجي للحكومة في تقديم الخدمات وفق أسس تشاركية.
5.	*0.000	.571	يعمل الحصار المفروض على قطاع غزة على تشتيت دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية
6.	*0.000	.501	الانقسام بين شطري الوطن والوضع السياسي أدى الي وقف كثير من التعاقدات التشاركية بين السلطة والقطاع الخاص.
7.	*0.000	.652	تتخذ السلطة صورا وأساليب تشاركية مع القطاع الخاص للتغلب على المشاكل السياسية القائمة.
8.	*0.000	.591	تضارب السياسات الاقتصادية المتبعة بين شطري الوطن تعمل على تهميش دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ويوضح جدول (4.7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الأوضاع السياسية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

ثالثاً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

جدول (4.8): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	المجال
*0.000	.717	التشريعات ونصوص القانون.
*0.000	.771	السياسات الضريبية المطبقة.
*0.000	.866	البنية التحتية.
*0.000	.920	السياسات الاقتصادية المتبعة.
*0.000	.828	البحث العلمي والتطوير.
*0.000	.865	الأوضاع السياسية.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يبين جدول (4.8) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

4.2.8 ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة هو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية، ويقصد به أيضاً إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أو ما هي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة (الجرجاوي، 2010م).

وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (4.9).

جدول (4.9): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

الصدق الذاتي*	معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المجال
0.890	0.792	7	التشريعات ونصوص القانون.
0.859	0.738	6	السياسات الضريبية المطبقة.
0.919	0.845	6	البنية التحتية.
0.917	0.841	7	السياسات الاقتصادية المتبعة.
0.914	0.836	8	البحث العلمي والتطوير.
0.888	0.789	8	الأوضاع السياسية.
0.975	0.950	42	جميع المجالات معا

*الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

واضح من النتائج الموضحة في جدول (4.9) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.738-0.845)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.950). وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح (0.859-0.919)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.975) وهذا يعنى أن الثبات مرتفع ودال إحصائياً.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (2) قابلة للتوزيع. ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

4.2.9 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل أداة الدراسة

تم تفرغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

❖ اختبار التوزيع الطبيعي : Normality Distribution Test

تم استخدام اختبار كولمغوروف-سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي في جدول (4.10).

جدول (4.10): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المجال
0.095	1.234	التشريعات ونصوص القانون.
0.139	1.154	السياسات الضريبية المطبقة.
0.019	1.648	البنية التحتية.
0.375	0.913	السياسات الاقتصادية المتبعة.
0.480	0.840	البحث العلمي والتطوير.
0.069	1.297	الأوضاع السياسية.
0.636	0.745	جميع مجالات الاستبانة

واضح من النتائج الموضحة في جدول (4.10) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدراسة.
2. المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري.
3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
4. اختبار كولمغوروف-سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
5. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا وقد استخدمه الباحث لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.
6. اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة (أحياناً) وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

4.2.1 مقدمة

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم بناء استبانة وقد تم تطبيقها على عينة استطلاعية والتأكد من صدقها وثباتها. وبعد ذلك تم إخراج الاستبانة وتطبيقها على مجتمع الدراسة من الوكلاء وعينة الدراسة من المعلمين، وتم إدخال البيانات إلى جهاز الحاسوب وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

وقد تم استخدام المعيار التالي للحكم على درجة الموافقة وعدم الموافقة، وذلك بتحديد مدى الدرجات بحساب الفرق بين أعلى قيمة (5)، وأدنى قيمة (1) ثم قسمة الناتج على (5) مستويات فكان ناتج القسمة (0.8) وهي طول الفئة، وعليه تم تفسير النتائج وفق المعيار التالي:
إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة أو البعد أو المحور:

- من 4 فأكثر: فإن مستوى تقدير درجة (توافر الأسباب / الموافقة على المقترحات) بدرجة عالية جداً.
 - من 3 إلى أقل من 4: فإن مستوى تقدير درجة (توافر الأسباب / الموافقة على المقترحات) عالية.
 - من 2 إلى أقل من 3: فإن مستوى تقدير درجة (توافر الأسباب / الموافقة على المقترحات) متوسطة.
 - من 1 إلى أقل من 2: فإن مستوى تقدير درجة (توافر الأسباب / الموافقة على المقترحات) منخفضة.
 - أقل من 1 فإن مستوى تقدير درجة (توافر الأسباب / الموافقة على المقترحات) منخفضة جداً.
- وسيتم فيما يلي تقديم نتائج الدراسة الميدانية التي أسفر عنها تحليل البيانات، ومناقشتها وتفسيرها وربطها بالدراسات السابقة. وذلك على النحو التالي:

4.2.2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية

وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية

أولاً: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

جدول (4.11): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	155	78.7
أنثى	42	21.3
المجموع	197	100.0

يتضح من جدول (4.11) انخفاض نسبة مساهمة الاناث حيث بلغت نسبتهم 21.3% من إجمالي المستطلع آرائهم، ويتفق ذلك مع نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة التي تشكل ما يقرب من 17% وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة 2016.

ثانياً: توزيع عينة الدراسة حسب المحافظة

جدول (4.12): توزيع عينة الدراسة حسب المحافظة

المحافظة	العدد	النسبة المئوية %
شمال غزة	31	15.7
غزة	91	46.2
الوسطى	21	10.7
خانيونس	35	17.8
رفح	19	9.6
المجموع	197	100.0

يتضح من جدول (4.12) أن نسبة مدينة غزة بلغت 46.2% من العينة، ويرجع ذلك الي مركز منشآت ومؤسسة القطاع الخاص في مدينة غزة. ويليه محافظة خانيونس ثم الشمال.

ثالثاً: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي

جدول (4.13): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي

النسبة المئوية %	العدد	المستوى الوظيفي
42.1	83	صاحب العمل
17.8	35	مدير تنفيذي
9.1	18	مجلس إدارة
19.8	39	شريك في العمل
11.2	22	غير ذلك
100.0	197	المجموع

يتضح من جدول (4.13) أن ما نسبته 42.1% من عينة الدراسة مستواهم الوظيفي صاحب العمل، 17.8% مستواهم الوظيفي مدير تنفيذي، 9.1% مستواهم الوظيفي مجلس إدارة، 19.8% مستواهم الوظيفي شريك في العمل، بينما 11.2% مستواهم الوظيفي غير ذلك (مساعد إداري، إداري)، ويرى الباحث أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بمكانة وظيفية عالية تؤهلهم لاتخاذ القرارات، وهذا يتفق مع توجه الباحث في التركيز على أعضاء الإدارات العليا وأصحاب العمل.

رابعاً: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

جدول (4.14): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

النسبة المئوية %	العدد	المستوى التعليمي
23.9	47	ثانوية عامة
18.3	36	دبلوم
45.2	89	بكالوريوس
12.7	25	دراسات عليا (ماجستير، دكتوراه)
100.0	197	المجموع

يتضح من جدول رقم (4.14) أن غالبية عينة الدراسة من حملة البكالوريوس والدراسات العليا اذا بلغ ما نسبته 57.9% من عينة الدراسة، وأن هذا يدل على أن غالبية المبحوثين يتمتعون بثقافة ودراية واسعة.

خامساً: توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول (4.15): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية %	العدد	سنوات الخبرة
19.8	39	أقل من 5 سنوات
23.9	47	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات
21.3	42	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة
35.0	69	15 سنة فأكثر
100.0	197	المجموع

يتضح من جدول (4.15) أن غالبية عينة الدراسة من ذوي الخبرة لأكثر 10 سنوات، وهذا يدل على أن مدراء وأصحاب وشركاء ورؤساء وأعضاء مجالس إدارة القطاع الخاص لهم تجربة طويلة في مجالات متعددة، الامر الذي عزز من دقة المعلومات التي تحصلها الباحث منهم.

سادساً: توزيع عينة الدراسة حسب القطاع الذي يعمل فيه المستجيب

جدول (4.16): توزيع عينة الدراسة حسب القطاع الذي يعمل فيه المستجيب

النسبة المئوية %	العدد	القطاع الذي يعمل فيه المستجيب
54.8	108	صناعي
21.3	42	تجاري
16.2	32	خدمي
7.6	15	زراعي
-	-	أخرى
100.0	197	المجموع

ويتضح من الجدول (4.16) أن غالبية عينة الدراسة من العاملين في المجال الصناعي اذ يبلغ ما نسبته 54.8%، حيث أن الاتحادات الصناعية تتجاوز في عددها 12 اتحاد تخصصياً، كما أن هذا القطاع يعتبر من القطاعات المهمة ذات العلاقة المباشرة مع موضوع البحث بالإضافة الي القطاعات الأخرى كالتجارة والخدمات والزراعة لعظم مساهمتها كقطاعات مجتمعة في النمو الاقتصادي.

4.2.3 اختبار فرضيات الدراسة

أولاً: الفرضيات التي تقيس دور متغيرات الدراسة في تعزيز ودعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد دور مهم عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتشريعات ونصوص القانون في دعم وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.17).

جدول (4.17): المتوسط الحسابي والوزن النسبي واختبار t لكل فقرة من فقرات مجال " التشريعات ونصوص القوانين "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
1.	يوجد قانون خاص يؤسس وينظم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.	4.17	0.89	83.35	18.40	*0.000	2
2.	تتخذ الدولة سياسات تعزز من دور المشاريع التشاركية في الحياة الاقتصادية.	3.29	1.00	65.89	4.14	*0.000	7
3.	يؤمن القطاع العام نظاماً تشريعياً سليماً يعزز من دور القطاع الخاص ويؤمن من تدفق الموارد اللازمة للمشاريع التشاركية.	3.37	0.95	67.31	5.42	*0.000	6

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
4.	يشارك القطاع الخاص الي جانب القطاع العام في إيجاد واستحداث قوانين وسياسات تنظم العلاقة بينهما.	3.48	0.92	69.5 4	7.25	*0.000	5
5.	يبارد القطاع الخاص الي تقديم واعداد مسودات ومقترحات قانونية تعزز العلاقة التشاركية مع الدولة	3.98	0.83	79.59	16.51	*0.000	4
6.	غياب المحاكم المختصة بالنزاعات التجارية يجعل من الصعب اجتذاب الاستثمارات الخاصة والدخول في شراكات مع القطاع العام.	4.04	0.94	80.81	15.61	*0.000	3
7.	تعتبر الإجراءات القضائية وتنفيذ الأحكام والقوانين المطبقة محلياً عائقاً أمام القطاع الخاص في توجيه استثماراته.	4.76	0.65	95.13	38.04	*0.000	1
	جميع فقرات المجال معاً	3.58	0.64	71.63	12.73	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ويتضح من الجدول السابق:

أن أعلى فقرتين في البعد حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة " تعتبر الإجراءات القضائية وتنفيذ الأحكام والقوانين المطبقة محلياً عائقاً أمام القطاع الخاص في توجيه استثماراته " يساوي 4.76 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 95.13%، قيمة الاختبار 38.04 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة عالية جداً.

ويعزو الباحث هذه النتيجة العالية الي عدم قناعة القطاع الخاص بالإجراءات القضائية وتنفيذ الاحكام والقوانين من قبل الحكومة، وهذا ما أشارت اليه نتائج دراسة (خشان، 2008م) حول الوسائل المستخدمة في حل النزاعات التجارية الي أن 16.2% من قضايا القطاع الخاص يتم معالجتها عن طريق مسؤولين في السلطة الفلسطينية.

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "يوجد قانون خاص يؤسس وينظم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص" يساوي 4.58 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 71.63%، قيمة الاختبار 12.73 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه فقرات المحور الأول دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة عالية جداً.

ويعزو الباحث هذه النتيجة العالية الي أن القطاع الخاص يعتبر أن قانون تشجيع الاستثمار هو الناظم للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص باعتباره الناظم لعملية الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، حيث استطلع الباحث رأي عددًا من المستطلع آراءهم وسألهم شفهيًا حول وجود قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، فتبين للباحث أن الجزء الأكبر منهم يعتبر أن قانون تشجيع الاستثمار قد نظم الشراكة بين القطاعين. ويرجع ذلك بسبب ضعف القطاع الخاص من الناحية القانونية، واعتبار أعضاء القطاع الخاص. وهذا ما أكدته توصيات مؤتمر الحوار الوطني الثالث في العام 2008، أن ملامح الممارسة التشريعية والتنظيمية للقطاع الخاص يتراوح ما بين غياب السياسة التشريعية والأجندة التنظيمية لدى الحكومة فيما يخص التشريعات الاقتصادية، بالإضافة إلى الغموض والتداخل وعدم الانسجام التشريعي، ونقص التشريعات التنفيذية والإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام ونصوص القوانين. أشار الدكتور ماهر الطباع "مدير العلاقات العامة بغرفة تجارة وصناعة محافظات غزة" (مقابلة شخصية، في مقابلة أجريت معه في يونيو 2017، أن الكثير من منشآت ومؤسسات القطاع الخاص لا تمتلك دوائر قانونية متخصصة، وإن توافرت لديها يقتصر عملها في متابعة الأمور القانونية البسيطة.

أن أقل فقرتين في البعد حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " تتخذ الدولة سياسات تعزز من دور المشاريع التشاركية في الحياة الاقتصادية " يساوي 3.29 أي أن الوزن النسبي 65.89%، قيمة الاختبار 4.14، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة منخفضة مقارنة بنسبة الفقرات الأخرى في نفس المحور.

ويعزو الباحث ذلك الي أن الحكومات الفلسطينية المتعاقبة لم تعمل على إيجاد شراكة حقيقية مع القطاع الخاص، على الرغم من إقرارها للخطط التنموية التي كانت تنص على اشراك القطاع الخاص، الا أنها لم تطبق في الواقع. بالإضافة الي عقدها العديد من ورش العمل والمؤتمرات التي خرجت بتوصيات تدعو الي تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، لكن الظروف السياسية والأوضاع في الأراضي الفلسطينية لم تسمح بإيجاد شراكة حقيقية مع القطاع الخاص.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " يؤمن القطاع العام نظاماً تشريعياً سليماً يعزز من دور القطاع الخاص ويؤمن من تدفق الموارد اللازمة للمشاريع التشاركية" يساوي 3.37 أي أن الوزن النسبي 67.31%، قيمة الاختبار 5.42، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة منخفضة مقارنة بنسبة الفقرات الأخرى في نفس المحور.

ويعزو الباحث ذلك الي الإشكاليات التي تعيق مفهوم الشراكة وتعزيز دور القطاع الخاص، كغياب قانون خاص بعقود الشراكة وغياب القوانين الناظمة والمؤطرة للقطاع الخاص وضعف التشريعات الضامنة للشفافية ونزاهة العقود الإدارية، ومنها ما له علاقة بالجانب التنفيذي والمؤسساتي، كغياب مؤسسة رسمية مختصة بعقود الشراكة وغياب محاكم إدارية متخصصة وضعف الجانب الرقابي الرسمي على تنفيذ العقود الإدارية ذات العلاقة بالشراكة.

وبصفة عامة يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.58، وأن الوزن النسبي يساوي 71.63%، قيمة الاختبار 12.73، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "التشريعات ونصوص القانون" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة (أحياناً) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحث هذه النتيجة العالية الي أهمية الجانب التشريعي والقانوني في توفير بيئة قانونية مناسبة تدعم وتعزز شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وهذا ما أكدت عليه نتائج دراسة (المدرسة الوطنية للإدارة، 2011) والتي تنص على أهمية وجود الإطار القانوني المناسب وخلوه من التناقضات والتداخل والغموض وضمان تماسكه، يعتبر حافزاً أساسياً يشجع القطاع الخاص للدخول في شراكة مع القطاع العام وبضمن نجاح المشاريع التي ينجزها في إطار لزمات تحقق الغاية المرجوة من الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وأيضاً دراسة (نصوري وسهر، 2015م) والتي أكدت على أهمية وجود إطار قانوني خاص بالشراكة يحدد الإجراءات التنظيمية والقانونية ويضمن حقوق كافة الاطراف في المشاريع الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة المنشودة. وأكد ذلك كلا من (الطباع، 2017م) و(نوفل، 2017م) و (أبو عامر، 2017م)، على أهمية وجود قانون خاص يؤسس لشراكة حقيقية بين القطاعين، وعلى ضرورة توفير البيئة القانونية المناسبة التي بدورها تشجع القطاع الخاص على الاستثمار والدخول في شركات مع القطاع العام ومؤسساته.

- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد دور مهم عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسياسات الضريبية المطبقة في دعم وتعزز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.18).

جدول (4.18): المتوسط الحسابي والوزن النسبي واختبار t لكل فقرة من فقرات مجال " السياسات الضريبية المطبقة "

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (.Sig)	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1.	تشجع القوانين الضريبية المطبقة القطاع الخاص على الاستثمار والدخول في شراكة مع القطاع العام.	2.84	1.10	56.85	-2.00	*0.023	4
2.	تدعم نسب الضرائب المفروضة على المستثمرين في فلسطين الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص.	2.81	1.14	56.21	-2.33	*0.010	5
3.	تُساهم الإعفاءات الضريبية في الاستمرار في عملية تطوير وتحسين الاستثمار.	3.98	0.86	79.59	15.99	*0.000	1
4.	تعزز الإعفاءات الضريبية في مشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من فرص القطاع الخاص في الدخول في شراكات جديدة من القطاع العام.	3.83	0.86	76.51	13.47	*0.000	2
5.	هناك عدالة وشفافية في فرض الضرائب وتحصيلها.	2.64	1.11	52.79	-4.54	*0.000	6
6.	تتيح السياسات الضريبية عملية استيراد الموارد الرأسمالية واحتياجات القطاع الخاص اللازمة لتعزيز فرص الاستثمار.	3.17	1.16	63.35	2.02	*0.022	3
	جميع فقرات المجال معاً	3.20	0.70	64.06	4.09	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ويتضح من الجدول السابق:

أن أعلى فقرتين في البعد حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " تساهم الإعفاءات الضريبية في الاستمرار في عملية تطوير وتحسين الاستثمار " يساوي 3.98 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 79.59%، قيمة الاختبار 15.99 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة عالية جداً.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " تعزز الإعفاءات الضريبية في مشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من فرص القطاع الخاص في الدخول في شراكات جديدة من القطاع العام " يساوي 3.83 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 76.51%، قيمة الاختبار 13.47 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة عالية.

ويعزو الباحث ارتفاع النتيجة في الفقرتين الي أن معدلات الضريبة على الشركات لها تأثير مباشر على القرار الاستثماري، بالإضافة الي أهمية الإعفاءات الضريبية ومدى تأثيرها على القرار الاستثماري عند القطاع الخاص، وهذا ما أكدته نتائج دراسة (ملحم، 2006) حيث أكدت على أن الإعفاءات والامتيازات الضريبية التي تعطى للشركات حسب استنادها من قانون الاستثمار الفلسطيني هي إيجابية بكل ما تحمله الكلمة بالنسبة لتلك الشركات بوجه عام لأنها تحقق الأرباح التي تجعلها تفكر في الأفق الجديدة للاستثمارات بكل الوسائل الممكنة. وأشار (نوفل، 2017م) الي أن قوانين الضرائب المطبقة والمعمول بها الأراضي الفلسطينية من أفضل القوانين المطبقة على مستوى المنطقة العربية، مما يوفر بيئة مناسبة للاستثمار في الأراضي الفلسطينية.

أن أقل فقرتين في البعد حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " هناك عدالة وشفافية في فرض الضرائب وتحصيلها " يساوي 2.64 أي أن الوزن النسبي 52.79%، قيمة الاختبار (-4.54) وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة منخفضة مقارنة بنسبة الفقرات الأخرى في نفس المحور.

ويعزو الباحث ذلك نتيجة التقديرات الجزافية التي تفرضها الحكومة نتيجة عدم ثقة الحكومة بالبيانات المالية الخاصة بالقطاع الخاص بالإضافة الي اعتبار الحكومة مقصرة في دعم القطاع الخاص وخاصة في مستحقات القطاع الخاص لدى الحكومة (رديات الضريبة) لا زالت محل نزاع منذ فترة طويلة حتى وقتنا الحاضر حيث يتعذر على الحكومة تسديد هذه الاستحقاقات.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية "تدعم نسب الضرائب المفروضة على المستثمرين في فلسطين الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص " يساوي 2.81 أي أن الوزن النسبي 56.21%، قيمة الاختبار (-2.33) وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.001 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة منخفضة مقارنة بنسبة الفقرات الأخرى في نفس المحور.

ويعزو الباحث ذلك الانخفاض الي ارتباط الاقتصاد الفلسطيني باتفاقية باريس الاقتصادية التي عمقت التبعية للاقتصاد الإسرائيلي بحيث لا يستطيع الجانب الفلسطيني الغاء أو تخفيض نسب الضرائب المفروضة وخاصة ضريبة القيمة المضافة والجمارك، بالإضافة الي تضارب القرارات القوانين الضريبية، فمثلا في الوقت الذي استمرت فيه حكومة غزة بتطبيق قانون ضريبة الدخل رقم (17) للعام 2004، واطبت على جباية الضريبة ومن بينها ضريبة الدخل؛ أصدر الرئيس أبو مازن قرارا بقانون رقم (2) لسنة 2008م بشأن تعديل قانون ضريبة الدخل رقم (17) للعام 2004، والذي أبقى بمقتضاه المواطنين من سكان قطاع غزة من ضريبة الدخل (باستثناء الموظفين العموميين الذين تخصم ضرائبهم لصالح حكومة رام الله. وكذلك الازدواج الضريبي وخاصة البضائع المستوردة من الخارج لقطاع غزة: نتيجة إيقاف حكومة الاحتلال للعمل بالكود الجمركي لقطاع غزة في موانئها، قام العديد من تجار غزة بفتح شركات جديدة في الضفة الغربية حتى يتمكنوا من الاستيراد على الكود الجمركي للضفة الغربية، وبالتالي أصبحوا يدفعون ضريبة قيمة مضافة على المبيعات مرتين، الأولى عندما تقوم شركاتهم في الضفة ببيع البضاعة المستوردة لشركاتهم في غزة، والثانية عندما يبيعون البضاعة نفسها داخل قطاع غزة، وهذا ما أكد عليه كلا من (الطباع، 2017م) و(أبو عامر، 2017م).

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.20، وأن الوزن النسبي يساوي 64.06%، قيمة الاختبار 4.09، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " السياسات الضريبية المطبقة " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على دور السياسات الضريبية المتبعة في دعم وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

نتيجة الفرضية: يوجد دور مهم عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسياسات الضريبية المطبقة في دعم وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ويعزو الباحث ذلك الي أهمية الضرائب في الحياة الاقتصادية وأثرها على القرارات الاستثمارية الخاصة، ووفقا للنظرية الاقتصادية فانه استخدام الضريبة للتأثير على هيكل الاستثمارات ويتم ذلك من خلال تقرير معاملة ضريبية ممتازة بالنسبة للأنشطة الاقتصادية المراد تشجيعها، وتقرير معاملة ضريبية شديدة بالنسبة للأنشطة المراد انكماشها، وتظهر فعالية هذه السياسة بالنسبة للاستثمارات الجديدة، واتفقت هذه النتائج مع ودراسة (عبد الرازق وشعيب، 2010م) التي أكدت على الضريبة أحد المتغيرات المؤثرة على قرارات القطاع الخاص و فرص الاستثمار، واتفقت أيضا مع نتائج دراسة (ملحم، 2006م) والتي أكدت على الأثر الكبير للضريبة على طبيعة القرار الاستثماري لدي القطاع الخاص في فلسطين، وأوصت بمنح الإعفاءات والامتيازات للقطاع الخاص لتشجيعه وجلب مزيد من الاستثمارات، ودراسة (مندی الرياض الاقتصادي، 2002م) والتي أكدت على أهمية تذليل كافة المعوقات أمام المستثمرين وخاصة الضرائب التي تؤثر بشكل كبير على القرارات الاستثمارية للمستثمرين وتهيئة الظروف لهم للدخول في شراكات مع القطاع العام.

- الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد دور مهم عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لوجود البنية التحتية في دعم وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للقطاع الخاص

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.19).

جدول (4.19): المتوسط الحسابي والوزن النسبي واختبار t لكل فقرة من فقرات مجال " البنية التحتية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	الترتيب
1.	تسعى السلطة لتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لتعزيز فرص الاستثمار في البنى التحتية.	3.19	1.12	63.76	2.35	*0.010	3
2.	يقدم القطاع العام مساعدات وتسهيلات للقطاع الخاص للدخول في شراكة معه على أساس تنمية الاقتصاد وتطوير البنى التحتية.	3.09	0.99	61.73	1.22	0.112	4
3.	توجد بنية تحتية كافية للبدء بتنفيذ علاقة تشاركية حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص.	2.90	1.11	57.96	-1.29	0.100	6
4.	تتخذ الحكومة إجراءات لتخفيض المخاطر الاقتصادية والسياسية وذلك لجذب المزيد من الاستثمارات التشاركية مع القطاع الخاص.	2.94	1.06	58.88	-0.74	0.230	5
5.	يبرز اهتمام القطاع الخاص في الدخول في شراكات مع القطاع العام والاستحواد على مشاريع البنى التحتية أكثر من أي استثمارات تشاركية أخرى.	4.34	0.63	86.70	29.72	*0.000	2
6.	تعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بديلاً استراتيجياً لتوفير البنى التحتية من أجل الرفع من جودة الخدمات المقدمة للمجتمع وتحقيق الرفاهية.	4.64	0.48	92.79	47.81	*0.000	1
	جميع فقرات المجال معاً	3.27	0.77	65.31	4.86	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ويتضح من الجدول السابق:

أن أعلى فقرتين في البعد حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة "تعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بديلاً استراتيجياً لتوفير البنى التحتية من أجل الرفع من جودة الخدمات المقدمة للمجتمع وتحقيق الرفاهية" يساوي 4.64 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 92.79%، قيمة الاختبار 47.81 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة عالية جداً.

ويعزو الباحث ذلك الي أن الشراكة بين القطاع العام والخاص لها آثار إيجابية على الاقتصاد من خلال سد الفجوة التمويلية والاستغلال الأمثل للموارد، ورفع جودة الخدمات الموجهة للمجتمع وتحقيق رفاهيته. وهذا ما أكدته كلا من (نوفل، 2017م) و(الطباع، 2017م) اللذين أشارا الي دور الشراكة في توفير فرصة مناسبة لتطوير البنية التحتية وذلك من خلال اسنادها الي القطاع الخاص مما يوفر للمجتمع خدمات أفضل وجودة أعلى، واقتصار الدور الحكومي بالرقابة والمتابعة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "تعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بديلاً استراتيجياً لتوفير البنى التحتية من أجل الرفع من جودة الخدمات المقدمة للمجتمع وتحقيق الرفاهية" يساوي 4.64 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 92.79%، قيمة الاختبار 47.81 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة عالية جداً.

ويعزو الباحث ذلك الي أن القطاع العام لا يقوم بتنفيذ مشاريع البنى التحتية ويسعى الي احالتها الي القطاع الخاص، قبل عهد السلطة الفلسطينية كانت دائرة الاشغال الإسرائيلية تعمل بنفسها على تجهيز تهيئة وتوفير البنية التحتية، وفي عهد السلطة عهدت مشاريع البنى التحتية الي القطاع الخاص، واقتصر دور السلطة على تحديد الأولويات في البنى التحتية ومن ثم الرقاب على تنفيذها.

أن أقل فقرتين في البعد حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " توجد بنية تحتية كافية للبدء بتنفيذ علاقة تشاركية حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص" يساوي 2.90 أي أن الوزن النسبي 57.96%، قيمة الاختبار (-1.29) وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.100 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة متوسطة.

ويعزو الباحث ذلك الي ضعف البنية التحتية الفلسطينية حيث عملت إسرائيل خلال الاجتياحات والحروب على قطاع غزة نسف كافة مقومات الحياة الاقتصادية في قطاع غزة وخاصة البنى التحتية، وبالإضافة الي ضعف نسبة البنى التحتية المنجزة والمعاد اعمارها مقارنة بحجم البنى التحتية المطلوب.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " تتخذ الحكومة إجراءات لتخفيض المخاطر الاقتصادية والسياسية وذلك لجذب المزيد من الاستثمارات التشاركية مع القطاع الخاص." يساوي 2.94 أي أن الوزن النسبي 58.88%، قيمة الاختبار (-0.74) وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة متوسطة.

ويعزو الباحث ذلك الي أن الممارسات العملية المطبقة على أرض الواقع من قبل السلطة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار تختلف كلياً عن السياسات مما يضعف المناخ الاستثماري، كذلك عدم قدرة السلطة على التحكم في الظروف والمعوقات الخارجية، مثل الاحتلال وسياسات التدمير.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.27، وأن الوزن النسبي يساوي 65.31%، قيمة الاختبار 4.86، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " البنية التحتية " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور مرتفعة نوعاً ما. وهذا يدل على الأهمية النسبية للبنية التحتية وأهميتها في تعزيز ودعم الشراكة بين القطاع العام والخاص، حيث تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص بديلاً استراتيجياً لتوفير خدمات البنية التحتية وذلك لما يكون فيه من تكاتف للجهود بين القطاعين العام والخاص من أجل الرفع من جودة الخدمات الموجهة للمجتمع وتحقيق رفاهيته، كما أنها تكتسب دوراً مهماً في إنعاش الاقتصاد الوطني.

نتيجة الفرضية: يوجد دور مهم عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لوجود البنية التحتية في دعم وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للمقطاع الخاص.

ويعزو الباحث ذلك الي أهمية البنية التحتية في توفير الفرص الاستثمارية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وخاصة الدخول في شركات مع القطاع العام، وق اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة (داغر وعلي، 2004م) التي أكدت على أن أهمية البنية التحتية تأتي من انها تكون أساسا لتدفق الاستثمارات تلقائيا، وتكون أساسا لاتخاذ القطاع الخاص قرارات تتجه نحو الاستثمار التشاركي مع القطاع العام، وخصوصا لما توفره البنية التحتية من اتساع الطاقة الاستيعابية للقرارات الاستثمارية. ودراسة (عبد الرازق وشعيب، 2010م) التي أكدت على الدور المحوري للبنية التحتية في دعم تعزيز القرارات الاستثمارية للمقطاع الخاص. ودراسة (صلاح، 2015م) التي أكدت أن البنى التحتية تتسم البنية التحتية بمجموعة من الخصائص الاقتصادية والمالية والقانونية التي تقف حاجزا أما القطاع الخاص في توفيرها للمجتمع، كما توفيرها من قبل القطاع العام يُنقص من كفاءة استخدام الموارد حسب بعض الاقتصاديين، لذلك تعتبر الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص إطارا مناسباً في توفيرها.

- الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد دور مهم عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسياسات الاقتصادية المتبعة في تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.20).

جدول (4.20): المتوسط الحسابي والوزن النسبي واختبار t لكل فقرة من فقرات مجال " السياسات الاقتصادية المتبعة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
1.	تساهم السياسات الاقتصادية المتبعة في الدولة في تعزيز الشراكة والتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص.	3.37	1.03	67.49	5.08	*0.000	3
2.	تساعد السياسات المالية المعتمدة داخل الدولة على توفير التمويل اللازم لمؤسسات القطاع الخاص من أجل توظيفها في مجالات الخدمات العامة.	3.07	1.07	61.44	0.94	0.174	5
3.	تعمل الحكومة على التخفيف من المخاطر الناجمة من تقلبات أسعار العملات وأسعار الفائدة مما يساعد القطاع الخاص على استيراد المعدات الرأسمالية والموارد من الخارج دون تأثير على الجدوى المالية للمشاريع التشاركية.	2.58	1.30	51.69	-4.47	0.000	7
4.	تتزامن الحكومة القطاع الخاص في الاستحواذ على القروض والتمويل من المؤسسات التمويلية والمصرفية.	4.26	0.81	85.18	21.88	*0.000	1
5.	تقدم الدولة ضمانات للمؤسسات التمويلية لتسهيل على القطاع الخاص الحصول على التمويلات اللازمة لاستثماراته.	2.85	1.08	56.92	-1.98	*0.024	6
6.	تُسرع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من تنفيذ المشاريع المفقرة الي التمويل.	3.59	1.07	71.79	7.68	*0.000	2
7.	تعمل السياسات المالية المتبعة على جذب الاستثمارات وتهيئ الظروف الاستثمارية في الدولة.	3.27	1.12	65.44	3.38	*0.000	4
	جميع فقرات المجال معاً	3.16	0.79	63.16	2.81	*0.003	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ويتضح من الجدول السابق:

أن أعلى فقرتين في البعد حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة "تزامم الحكومة القطاع الخاص في الاستحواذ على القروض والتمويل من المؤسسات التمويلية والمصرفية" يساوي 4.26 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 85.18%، قيمة الاختبار 21.88 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة مرتفعة.

ويعزو الباحث ذلك الي متطلبات الحصول على الائتمان والقروض التي تطلبها المصارف والمؤسسات المالية العاملة، مما يجعل من الصعب حصول القطاع الخاص على التمويل. مقارنة بحصول القطاع العام على التمويل. حسب دراسة (الفليت، 2004م) خلصت الي أن عدم وجود مؤسسه للضمان يعتبر من العقبات التي تجعل البنوك تشعر بالقلق عند منح التسهيلات والمساهمة في التنمية الاقتصادية، ويرى أن ذلك أحد الأسباب الهامة وراء عدم قيام البنوك في التوسع مما يضطر البنوك إلى التشدد عند قبول الضمان المقدم لها.

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة "تُسرع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من تنفيذ المشاريع المفترقة الي التمويل" يساوي 3.59 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 71.79%، قيمة الاختبار 71.79 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة مرتفعة.

ويعزو الباحث ذلك الي أن الحكومات تلجأ الي تنفيذ المشاريع التشاركية والدخول في شراكة مع القطاع الخاص للاستفادة من الكفاءة الإدارية والقدرات التمويلية للقطاع الخاص وذلك لقدرة القطاع الخاص على تأمين التمويل اللازم للمشروعات.

أن أقل فقرتين في البعد حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " تعمل الحكومة على التخفيف من المخاطر الناجمة من تقلبات أسعار العملات وأسعار الفائدة مما يساعد القطاع الخاص على استيراد المعدات الرأسمالية والموارد من الخارج دون تأثير على الجدوى المالية للمشاريع التشاركية" يساوي 2.58 أي أن الوزن النسبي 51.69%، قيمة الاختبار -4.47، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، منخفضة.

ويعزو الباحث ذلك الي عدم وجود عملة وطنية تتحكم فيها السلطة الفلسطينية، وأن الدولار والشيك وباقي العملات التي يتم التعامل بها وتداولها، وهذا ما أكده بيان اتحاد المقاولين الفلسطينيين في يونيو 2017م حول تداعيات وأثار انخفاض الدولار على قطاع الانشاءات.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " تقدم الدولة ضمانات للمؤسسات التمويلية لتسهيل على القطاع الخاص الحصول على التمويلات اللازمة لاستثماراته " يساوي 2.85 أي أن الوزن النسبي 56.82% قيمة الاختبار -1.98، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.024 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، منخفضة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة الي التقلبات السياسية والاقتصادية تعصف بالأراضي الفلسطينية، بالإضافة الي توجيه السلطة الفلسطينية اهتماماتها المالية نحو الوفاء بالتزاماتها التشغيلية، بالإضافة الي اعتمادها المباشر على التمويلات الخارجية والتي في كثير من الأحيان تأتي مشروطة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.16، وأن الوزن النسبي يساوي 63.16%، قيمة الاختبار 2.81، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.003 لذلك يعتبر مجال " السياسات الاقتصادية المتبعة " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة منخفضة نوعاً ما. ويعزو الباحث هذه النتيجة الي عدم قدرة السلطة الفلسطينية بالتحكم بسياساتها المالية والاقتصادية المتبعة، نظراً للتبعية الاقتصادية مع الكيان الإسرائيلي وفق ما نصت عليه اتفاقية باريس الاقتصادية.

نتيجة الفرضية: يوجد دور مهم عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسياسات الاقتصادية المتبعة في تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص.

ويعزو الباحث ذلك إلى أهمية السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة في توفير البيئة الاستثمارية الملائمة التي تؤدي الي تشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي المطرد والمقرون بتوسع آفاق التشغيل والاستثمار التشاركي مع القطاع العام والخاص، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (بدوي، 2010م) التي أكدت على دور الدولة في تبني سياسات اقتصادية قادرة على خلق مناخ موات لقطاع الاعمال لتحقيق الأهداف العامة ومواجهة تحديات التنمية، بدلا من التدخل المباشر في الاقتصاد والتنافس مع القطاع الخاص في الأسواق ومصادر التمويل.

- الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد دور مهم عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للبحث العلمي والتطوير في دعم وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.21).

جدول (4.21): المتوسط الحسابي والوزن النسبي واختبار t لكل فقرة من فقرات مجال " البحث العلمي والتطوير "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	تخصص السلطة ضمن موازنتها العامة بنوداً تدعم من خلالها مراكز البحث العلمي والتطوير.	2.24	1.10	44.85	-9.55	*0.000	8
2.	يخصص القطاع الخاص جزء من أرباحه لاستثمارها في مجال البحث العلمي.	2.79	1.10	55.88	-2.62	*0.005	7

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	الترتيب
3.	ضعف الثقة بين المشاريع البحثية وخطط التنمية الاقتصادية وقضايا القطاعات الإنتاجية.	3.84	0.98	76.74	11.82	*0.000	1
4.	يأخذ القطاع العام والقطاع الخاص بتوصيات المشاريع البحثية ومخرجاتها العلمية.	3.05	1.07	60.93	0.60	0.273	5
5.	قلة الأبحاث والدراسات المتخصصة في موضوع الشراكة على المستوى المحلي تقلل من الثقة المتبادلة بين القطاع العام والخاص.	3.71	1.04	74.17	9.41	*0.000	2
6.	تعمل الحكومة على الاستفادة من خبرات القطاع الخاص وقدراته العلمية وتستغلها في تنفيذ مشاريع البحث العلمي وتطبيقاته وفق أسس تشاركية بينهما.	3.04	1.05	60.73	0.48	0.316	6
7.	وجود إمكانيات علمية وتقنية لدى القطاع الخاص تعزز من فرص شراكة القطاع العام معه للبدء بالشراكة.	3.59	0.94	71.75	8.70	*0.000	3
8.	توجد آلية للتقارب بين القطاع العام والخاص ومؤسسات البحث العلمي من أجل الاستفادة من نتائج البحث العلمي وترتيب أولوياته.	3.25	0.99	64.95	3.49	*0.000	4
	جميع فقرات المجال معاً	3.33	0.71	66.57	6.47	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ويتضح من الجدول السابق:

أن أعلى فقرتين في البعد حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " ضعف الثقة بين المشاريع البحثية وخطط التنمية الاقتصادية وقضايا القطاعات الإنتاجية " يساوي 3.84 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 76.74%، قيمة الاختبار 11.82 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (أحياناً) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

ويعزو الباحث ذلك الي ضعف الثقة بين مؤسسات البحث العلمي والجامعات من جهة والحكومة والقطاع الخاص من جهة أخرى، بالإضافة الي ضعف الوعي المجتمعي بالبحث العلمي، وهذا ما أكده (نوفل، 2017م).

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " قلة الأبحاث والدراسات المتخصصة في موضوع الشراكة على المستوى المحلي تقلل من الثقة المتبادلة بين القطاع العام والخاص " يساوي 3.71 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 74.71%، قيمة الاختبار 9.41 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (أحياناً) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

ويعزو الباحث ذلك الي عدم استثمار مؤهلات وخبرات الباحثين المختصين، ومحدودية وضعف مخصصات البحث العلمي من قبل القطاع العام والقطاع الخاص.

أن أقل فقرتين في البعد حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " قلة الأبحاث والدراسات المتخصصة في موضوع الشراكة على المستوى المحلي تقلل من الثقة المتبادلة بين القطاع العام والخاص " يساوي 3.71 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 74.17%، قيمة الاختبار 9.41 وأن القيمة

الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (أحياناً) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

ويعزو الباحث ذلك الي الضعف المعرفي بمفاهيم الشراكة بين القطاع العام والخاص، وعدم وجود قطاع عام حقيقي في الأراضي الفلسطينية. غياب الرؤية الاستراتيجية لقيم الشراكة، وغياب الآلية الإدارية والفنية بإجراءات الشراكة، بالإضافة الي عزوف القطاع الخاص والقطاعات الرسمية عن الشراكة مع الجامعات واعتمادها على خبرات من الخارج.

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " تخصص السلطة ضمن موازنتها العامة بنوداً تدعم من خلالها مراكز البحث العلمي والتطوير " يساوي 2.24 أي أن الوزن النسبي 44.85%، قيمة الاختبار -9.55، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة (أحياناً) وهي 3 وهذا يعني أن هناك غير موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

ويعزو الباحث ذلك الي ضعف مخصصات البحث العلمي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية فالمبالغ المالية المخصصة لوزارة التربية والتعليم تعادل (600 مليون دولار) تقريباً. علماً أن ميزانية التعليم العام تمثل 18% من إجمالي السلطة الفلسطينية، تصرف 88% منها للرواتب والأجور. وأما الإنفاق على البحث العلمي فلا يتجاوز 0.2% من الميزانية العامة. وقُدِّر في السنوات الأخيرة بـ 80 مليون دولار (عثمان، 2014م).

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.33، وأن الوزن النسبي يساوي 66.57%، قيمة الاختبار 6.47، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " البحث العلمي والتطوير " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة (أحياناً) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

نتيجة الفرضية: يوجد دور مهم عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للبحث العلمي والتطوير في دعم وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ويعزو الباحث ذلك الي أهمية الشراكة والتعاون والتكامل بين القطاع العام والخاص والجامعات ومؤسسات ومراكز البحث العلمي، في تحقيق نهضة تنموية في مختلف جوانب الحياة. واتفقت هذه النتائج مع دراسة ودراسة (مجلة نحو مجتمع المعرفة، 2006م) ودراسة (مقداد، 2012م) التان أكدتا على ضرورة تعزيز ثقة القطاع العام والخاص بالمراكز البحثية والجامعات، وانشاء أجهزة مركزية لتخطيط ورسم سياسة البحث العلمي وربطها مع متطلبات التنمية.

- الفرضية الفرعية السادسة: يوجد دور مهم عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأوضاع السياسية في دعم وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.22).

جدول (4.22): المتوسط الحسابي والوزن النسبي واختبار t لكل فقرة من فقرات مجال "الأوضاع السياسية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (Sig.)	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1.	تعزز الحكومة من فرص الاستثمار التشاركي مع القطاع الخاص من خلال التقليل من المخاطر السياسية وتأثير السلطة على القطاع الخاص واستثماراته.	2.89	1.03	57.77	-1.52	0.066	6
2.	تتحمل الحكومة الجزء الأكبر من المخاطر السياسية كتغيير القوانين أو المخاطر الناجمة عن بعض الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول الأخرى.	2.91	1.19	58.27	-1.02	0.154	5

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (Sig.)	القيمة الاحتمالية	الترتيب
3.	تسعى الحكومة للتخفيف من وطأة الاتفاقيات السياسية وأبعادها الاقتصادية من خلال استراتيجيات تدعم وتعزز دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.	2.75	1.16	54.92	-3.07	*0.001	7
4.	عززت الأوضاع السياسية الحالية من دور القطاع الخاص كشريك اقتصادي استراتيجي للحكومة في تقديم الخدمات وفق أسس تشاركية.	2.65	1.28	53.10	-3.79	*0.000	8
5.	يعمل الحصار المفروض على قطاع غزة على تشتيت دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية	4.16	0.96	83.25	17.08	*0.000	2
6.	الانقسام بين شطري الوطن والوضع السياسي أدى الي وقف كثير من التعاقدات التشاركية بين السلطة والقطاع الخاص.	4.28	0.92	85.69	19.58	*0.000	1
7.	تتخذ السلطة صورا وأساليب تشاركية مع القطاع الخاص للتغلب على المشاكل السياسية القائمة.	3.17	1.10	63.35	2.14	*0.017	4
8.	تضارب السياسات الاقتصادية المتبعة بين شطري الوطن تعمل على تهميش دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.	4.12	0.95	82.44	16.57	*0.000	3
	جميع فقرات المجال معاً	3.47	0.68	69.44	9.77	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ويضح من الجدول السابق:

أن أعلى فقرتين في البعد حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة " الانقسام بين شطري الوطن والوضع السياسي أدى الي وقف كثير من التعاقدات التشاركية بين السلطة والقطاع الخاص " يساوي 4.28 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 85.69%، قيمة الاختبار 19.58 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (أحياناً) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

ويعزو الباحث ذلك الي الإشكاليات والمعوقات التي يواجهها القطاع الخاص بين شطري الوطن، وخاصة ازدواجية القوانين والضرائب المفروضة عليه.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " يعمل الحصار المفروض على قطاع غزة على تشتيت دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية" يساوي 4.16 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 83.25% قيمة الاختبار 17.07 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (أحياناً) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

ويعزو الباحث ذلك الي أن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة يعتبر أبرز التحديات التي تواجه القطاع الخاص، وتعمل على اضعافه وتشتيت دوره في الاقتصاد الفلسطيني.

أن أقل فقرتين في البعد حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " عززت الأوضاع السياسية الحالية من دور القطاع الخاص كشريك اقتصادي استراتيجي للحكومة في تقديم الخدمات وفق أسس تشاركية " يساوي 2.65 أي أن الوزن النسبي 53.10%، قيمة الاختبار -3.79- وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة متوسطة (أحياناً) وهي 3 وهذا يعني أن هناك غير موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

ويعزو الباحث ذلك الي ضعف ثقة القطاع الخاص بالقطاع الحكومي، وخاصة في موضوع مستحقات القطاع الخاص لدى الحكومة في مجال الإعفاءات الضريبية (رديات الضريبة) لا زلت محل نزاع، اذ يتعذر على الحكومة سداد هذه الاستحقاقات لأسباب مالية وإجرائية. بالإضافة الي المعوقات السياسية والانقسام الذي أضعف القطاع الخاص وشتت دوره كشريك في تقديم الخدمات.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " تسعى الحكومة للتخفيف من وطأة الاتفاقيات السياسية وأبعادها الاقتصادية من خلال استراتيجيات تدعم وتعزز دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية" يساوي 2.75 أي أن الوزن النسبي 54.92 %، قيمة الاختبار -3.07 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة متوسطة (أحياناً) وهي 3 وهذا يعني أن هناك غير موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة

ويعزو الباحث ذلك الي عدم قدرة السلطة الفلسطينية من التوصل أو تخفيف وطأة الاتفاقيات السياسية والاقتصادية مع الإسرائيليين، خاصة اتفاقية أسلوا في العام 1993 واتفاق باريس الاقتصادي في العام 1994.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.47، وأن الوزن النسبي يساوي 69.44 %، قيمة الاختبار 9.77، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " الأوضاع السياسية " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة (أحياناً) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

نتيجة الفرضية: يوجد دور مهم عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأوضاع السياسية في دعم وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ويعزو الباحث ذلك إلى أنه لا يمكن انتهاج أي سياسة اقتصادية بعيداً عن الأوضاع السياسية، ونجاح الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص يعتمد على عدة عوامل أهمها الاستقرار

السياسي، وبسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي والظروف العامة للمجتمع الفلسطيني فإن الشراكة بين القطاع العام والخاص تحتاج الي إرادة سياسية حقيقية وتشجع القطاع الخاص نحو الاستثمار التشاركي. حيث تعد توافر الإرادة السياسية من أهم العوامل في نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص فإذا كانت نظرة الحكومة إلى القطاع الخاص على أنه ممول للمشروعات التنموية فقط سيجعل الشراكة محل الفشل لأن القطاع الخاص يكون معرض لتحمل جميع المخاطر المرتبة بتأسيس المشروع، وعليه فان الشراكة تتطلب مشاركة حقيقية بين القطاعين وبالتالي توافر الإرادة السياسية لذلك ومحاولة تذليل كافة العقبات أمامها لضمان نجاح وتأسيس شراكة حقيقية. واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (عبد الرزاق وشعيب، 2010م) ودراسة (عويضة، 2014م) ودراسة (عومر، 2014م) ودراسة (نصوري وسهر، 2015م)، (صلاح، 2015م).

ثانياً: الفرضية التي تقيس دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في النمو الاقتصادي:

يوجد دور مهم عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمتغيرات المستقلة ذات العلاقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تقاس من خلال: "التشريعات ونصوص القوانين، السياسات الضريبية المطبقة، وجود البنية التحتية، السياسات الاقتصادية المتبعة، البحث العلمي والتطوير، الأوضاع السياسية" على المتغير التابع النمو الاقتصادي.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.23).

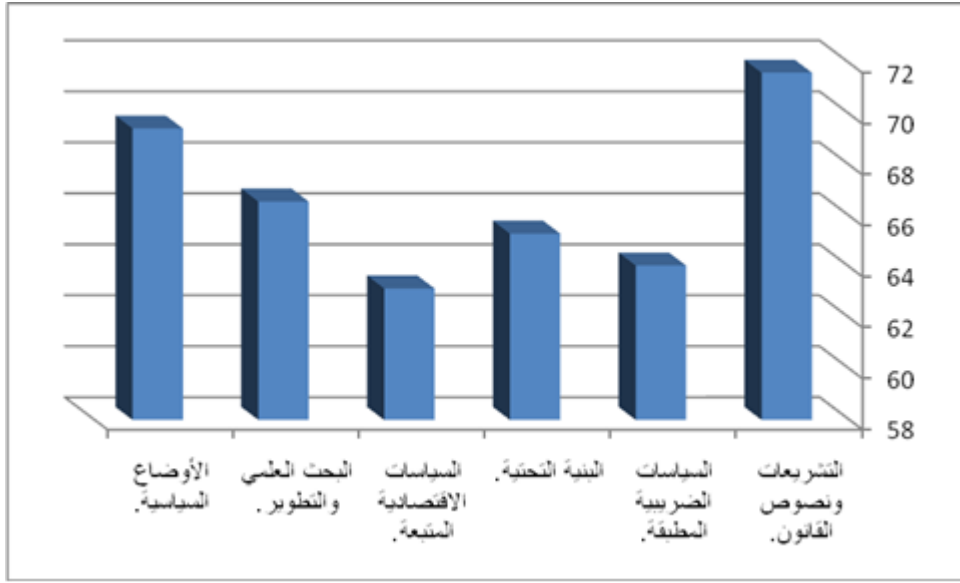
جدول (4.23): المتوسط الحسابي والوزن النسبي واختبار t لجميع فقرات الاستبانة

الترتيب	القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البند
1	*0.000	12.73	71.63	0.64	3.58	التشريعات ونصوص القانون.
5	*0.000	4.09	64.06	0.70	3.20	السياسات الضريبية المطبقة.
4	*0.000	4.86	65.31	0.77	3.27	البنية التحتية.
6	*0.003	2.81	63.16	0.79	3.16	السياسات الاقتصادية المتبعة.
3	*0.000	6.47	66.57	0.71	3.33	البحث العلمي والتطوير.
2	*0.000	9.77	69.44	0.68	3.47	الأوضاع السياسية.
	*0.000	8.14	66.87	0.59	3.34	جميع فقرات الاستبانة

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (4.23) تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبانة يساوي 3.34 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 66.87%، قيمة الاختبار 8.14 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (أحياناً) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات الاستبانة بشكل عام. مما يدل على وجود دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تقاس من خلال (القوانين والتشريعات الداعمة، القوانين الضريبية، البحث العلمي والتطوير، البنية التحتية، مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص)، والنمو الاقتصادي عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ دور إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي.

ويوضح الشكل (4.1) الوزن النسبي للمجالات المبحوثة خلال الدراسة.



شكل (4.1): الوزن النسبي لمجالات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث

نتيجة الفرضية: يوجد دور مهم عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمتغيرات المستقلة ذات العلاقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تقاس من خلال: "التشريعات ونصوص القوانين، السياسات الضريبية المطبقة، وجود البنية التحتية، السياسات الاقتصادية المتبعة، البحث العلمي والتطوير، الأوضاع السياسية" على المتغير النمو الاقتصادي.

ومن خلال نتيجة الفرضية نستنتج أن تحقيق معدلات نمو الاقتصادي يرتبط بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع والتي تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر قطاع خاص ذو كفاءة وقدرة عالية، الحكم الراشد المتمثل بالقوانين والتشريعات السليمة الداعمة، وقوانين ضريبية تعزز من فرص استثمارات القطاع الخاص، ووجود بنية تحتية ملائمة، واهتمام بالبحث العلمي والتعليم، وبالإضافة الي مناخ سياسي مستقر. وهذه وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطة عضويًا بتوفر هذا المناخ المؤثر وفق رؤية تشاركية بين القطاعين العام والخاص.

ويعزو الباحث ذلك الي أن تأسيس علاقة تشاركية حقيقية من خلال توفر البيئة القانونية الملائمة والضرائب المناسبة الداعمة والبحث العلمي والتطوير وجود بني تحتية حقيقية وعدم مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، يحقق علاقة تشاركية حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص مما

يؤدي الي نمو اقتصادي إيجابي ويدعم من اقتصاد الدولة، وقد اتفقت النتائج مع دراسة (عويضة، 2014) والتي نصت على دور تكاملية العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في تحقيق نمو إيجابي للاقتصاد وتحقيق التنمية المنشودة. واتفقت هذه النتائج مع توصيات (مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي، 2008م) التي أكدت على دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في دعم الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

5.1 مقدمة

يتبين من خلال هذه الدراسة أن أية عملية نهوض اقتصادي ينبغي أن تعتمد على تضافر جهود كلا من القطاعين العام والخاص كل في مجال اختصاصه باعتبارهما دعامتين أساسيتين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه يتطلب العمل ضرورة توفير البيئة الاقتصادية المناسبة ليتعايشا معا على أساس التنافس والتكامل من خلال إبرام عقود للشراكة في إطار منظومة تشريعية وقانونية لا تميز بين القطاعين ولا تقصي أي واحد من العملية التنموية.

وإن الدعوة إلى تبني مثل هكذا نهج أو مبدأ اقتصادي يبرره ما يعانيه البلد من تحديات اقتصادية وسياسية كبيرة، وتكون عملية البحث عن منافذ للنجاة، أمر لا بد منه، طالما أن الخيارات المتاحة ليست مفقودة، والبدائل ليست مستحيلة، وطموحات النهوض مشروعة، وما يعد جديداً على مستوى الاقتصاد الفلسطيني، ليس من الضروري أن يعد جديداً على المستوى العالمي، لذا فإن مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ظل بيئة اقتصادية خاصة، ليس بالنهج الاقتصادي الجديد، ولكن قد تكون التطبيقات الخاصة به على مستوى الاقتصاد العراقي جديدة.

ولا يخف على أحد الوضع القائم لكلا من القطاع الحكومي والقطاع الخاص الفلسطيني وما يقع عليهما من تحديات في ظل محدودية الدعم والتمويل، والحصار واغلاق المعابر والتحكم بالمقدرات والموارد من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي، لكن وفي ظل ما سبق، واضح أن القيود التي تواجهها البلاد جمة، ومن بينها تراجع الأداء العام لكلا القطاعين، لذلك كان لزاما على كلا الطرفين أن يوحداهما ويقوما على أساس تشاركي تكاملي لا على أساس تنافسي بغية تحقيق معدلات نمو مطردة، وتوفير الخدمات للمجتمع وتحقيق الرفاهية ، وهذا ما حاول البحث توضيحه وتبينه.

ويتضمن هذا الفصل ملخصاً لأهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال بحثه في الموضوع، بالإضافة الي أهم التوصيات تبلورت لدى الباحث في ضوء هذه النتائج، والتي يأمل

أن تسهم في تعزيز الغاية المنشودة من هذه الدراسة، سيتم عرض مجموعة من الدراسات المستقبلية المقترحة حتى تكون حجر الأساس للباحثين في هذا المجال.

5.2 النتائج

في ضوء تحليل واختبار فرضيات الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج فيما يلي أهمها:

- تعمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مطردة للدولة، ولكن هذا يتوقف على التشريعات ونصوص القانون، السياسات الضريبية المطبقة، توافر البنية التحتية، سياسات اقتصادية ملائمة، بحث علمي وتطوير متجدد، أوضاع سياسية مستقرة.
- يبادر القطاع الخاص الي تقديم واعداد مسودات ومقترحات قانونية تدعم فرص الدخول في شركات مع القطاع الخاص، لخرصه على تنظيم علاقته مع القطاع العام وتنظيم العمل فيما بينهما، وقد وافق ما نسبته 79.59% من المستطلع آرائهم على ذلك.
- غياب المحاكم التجارية المختصة بالنزاعات التجارية يضعف من ثقة القطاع الخاص بالقطاع الحكومي، مما يقلل من فرص الدخول في شركات بينهما، وقد وافق ما نسبته 80.81% من المستطلع آرائهم على ذلك.
- تعقيدات الإجراءات القضائية وقدم القوانين والاحكام الغير متخصص بالنزاعات التجارية، المطبقة محليا في المحاكم المدنية، تعمل على عزوف القطاع الخاص عن الدخول في شركات مع الحكومة، وهذا ما أكده المستطلع آرائهم حيث وافق ما نسبته 95.13 % من المستطلع آرائهم على ذلك.
- السياسات والاعفاءات الضريبية المتبعة، تعزز الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص وتؤسس لمرحلة الدخول في شركات بين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث وافق ما نسبته 79.59% من المستطلع آرائهم على ذلك.

- تعد الشراكة مدخلاً مناسباً للقطاع العام الذي يعاني من القصور في جوانب قدرته على توفير البنية التحتية وخدمات أفضل بكفاءة أعلى، وهذا ما أكده المستطلع آرائهم حيث وافق ما نسبته 92.79 % من المستطلع آرائهم على ذلك.
- تعتبر الشراكة مع القطاع الخاص مدخلاً مناسباً لتوفير الدعم والتمويل اللازم للمشاريع المغفورة للتمويل والخدمات الأساسية المطلوبة من الدولة، وهذا ما أكده المستطلع آرائهم حيث وافق ما نسبته 71.79% من المستطلع آرائهم على ذلك.
- ضعف البحث العلمي والتطوير يؤدي الي تبني سياسات وأساليب تشاركية لا تلبى الاحتياجات المطلوبة على اتم وجه، ولا تعمل على استغلال الموارد المتاحة بالشكل المطلوب.
- كلما توفرت الإمكانيات والخبرات العملية والعلمية عند القطاع الخاص، كلما زادت فرص الدخول في شركات مع القطاع العام وتعززت مكانته في الحياة الاقتصادية داخل الدولة، وهذا ما أكده المستطلع آرائهم حيث وافق ما نسبته 71.75 % من المستطلع آرائهم على ذلك.
- الاستقرار السياسي وتوافر الإرادة السياسية من أهم العوامل لنجاح الشراكة بين القطاع والقطاع الخاص.
- توافر الإرادة السياسية من أهم العوامل في نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث أن توافر الإرادة السياسية لذلك ومحاولة تذليل كافة العقبات أمامها والمخاطر المحيطة بها يضمن نجاح وتأسيس شراكة حقيقية.
- الانقسام وتضارب السياسات المتبعة بين شطري الوطن والحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة عمل على تشتيت وارهاق القطاع الخاص في اتباع سياسات كل من حكومة الضفة وحكومة غزة، وهذا ما أكده المستطلع آرائهم حيث وافق ما نسبته 85.69 % من المستطلع آرائهم على ذلك.

5.3 التوصيات

في ضوء الدراسة الميدانية والمقابلات التي أجراها الباحث، فقد خلصت الدراسة الي مجموعة من التوصيات من أهمها:

أولاً: توصيات للسلطة الفلسطينية

- التأكيد على ضرورة إيجاد قانون خاص ينظم الشراكة بين القطاع العام والقطاع خاص على ضوء المعايير الدولية وقوانين الدول المجاورة، وتوفير بيئة قانونية تؤسس لشراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص بغية تحقيق الأهداف المنشودة.
- إقامة محاكم مختصة بالمنازعات التجارية على غرار المحاكم المدنية، وتأهيل كادر متخصص بالمنزاعات التجارية
- تشريع قوانين خاصة بالاستثمار تعمل على توفير الضمان والدعم للمستثمرين وتشجيعهم على الشراكة مع القطاع العام في النشاط الاقتصادي.
- تشكيل جهة مركزية تتولى سياسة وبرامج الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وكل ما يتعلق بإجراءاتها وتعمل وفق تنظيم اداري وقانوني محدد، مع وجود مرجعية رقابية على قرارات هذه اللجنة كأن تكون هذه الجهة وزارة المالية أو الاقتصاد أو مجلس الوزراء.
- زيادة مخصصات البحث العلمي والتطوير ضمن الموازنات العامة، وتخصيص برامج وحوافز للباحثين والأبحاث التي تطرح أفكار خلاقة للنهوض بالاقتصاد.
- ضرورة الحد من الآثار المترتبة على الاتفاقيات السياسية والاقتصادية، وخاصة اتفاق باريس الاقتصادي، من خلال تبني سياسات اقتصادية جديدة وفتح أسواق جديدة مثل السوق المصري.
- انشاء صندوق ضمان للقطاع الخاص وإعادة تفعيل الكيانات والاجسام الاقتصادية السابقة، لتعزيز دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية بشكل فعال.

ثانياً: توصيات للقطاع الخاص

- ضرورة تركيز الجهود في تعزيز الاستثمارات وتبني سياسة الشراكة مع القطاع العام، للتخفيف من المعوقات التي تواجهها لزيادة معدلات النمو الاقتصادي والسير نحو التنمية.
- توحيد كافة الاجسام النقابية والاتحادات وغيرها من تجمعات القطاع الخاص تحت إطار واحد يمثل كافة أعضاء القطاع الخاص، ويكون ممثلهم في كافة المجالات.
- تخصيص نسب محددة من أرباح القطاع الخاص لدعم البحث العلمي والتطوير، والتنسيق الدائم مع المراكز البحثية والجامعات للاستفادة من مخرجات البحث العلمي واستغلالها في الحياة العملية.
- وضع استراتيجيات استثمارية على أساس قطاعي واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع.
- الاطلاع على التجارب الدولية الناجحة في الشراكة مع القطاع العام، وتقييمها والاستفادة منها وتلافي السلبيات الناجمة عنها.
- الاستفادة من الإعفاءات والحوافز المقدمة من قبل الحكومة في خلق استثمارات جديدة، مما ينعكس إيجاباً على أرباحهم بصورة خاصو والاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة.

5.4 الدراسة المقترحة:

- الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص مدخل رئيس نحو التنمية.
- صناديق الضمان ودورها في تعزيز العلاقة التشاركية بين القطاع العام والخاص.
- التمويل الدولي ودور في تشاركية القطاع العام والخاص في مجال البنية التحتية.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم

❖ المراجع باللغة العربية

إبراهيم، ممدوح. (2008م)، صياغة وأنواع عقود البوت. ورقة مقدمة الي اعمال مؤتمر عقود المشاركة (PPP) بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر. (3- 5 أغسطس 2008م)

إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية - دائرة المالية. (2010م). *الشراكة بين القطاعين العام (الحكومة) والقطاع الخاص*، حكومة دبي: دولة الامارات العربية المتحدة.

أكتوبي، برناردين، ريتشارد همينغ، وغيرد شوارتز. (2007م)، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية، (40) 2-28.

الأمين، لكحل. (2014م)، *الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص دراسة حالة شركة المياه والتطهير (SERO)* (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة تلمسان، الجزائر.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). (2016م)، عدد موظفي السلطة أكثر من المطلوب والحاجة وهناك موظفين يتلقون رواتب دون وجه حق، تاريخ الاطلاع: 15 مارس،

2017، الرابط: www.aman-palestine.org

بدوي، أحمد. (2010م، 30 يونيو)، *القطاع الخاص والسياسات الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة*، ورقة مقدمة الى مؤتمر السياسات الاقتصادية التنموية بدولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

بودخدخ، كريم، ومسعود بودخدخ. (2011م، 20-21 نوفمبر)، *رؤية نظرية جول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي*، ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر.

بوعشيق، أحمد. (2009م). عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، (1-4 نوفمبر 2009م)، الرياض، السعودية.

توفيق، عبد الله. (2012م). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية الأساسية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية.

جبريل، محمد. (2012م)، رؤية نقدية في دور القطاع الحكومي في التنمية، ط1، مركز بيسان، رام الله، فلسطين.

الجرجاوي، زياد (2010م)، القواعد المنهجية لبناء الاستبانة، ط2، فلسطين: مطبعة أبناء الجراح. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (د.ت)، نظرة عامة. تاريخ الاطلاع: 2017/03/22م، الرابط: www.pcbs.gov.ps.

الحدابي، داوود. (2014م، ديسمبر)، مثال للشراكة الفاعلة بين القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية الاقتصادية في تركيا، موقع المنتدى العالمي للوسطية، تاريخ الاطلاع: 2017/04/15م، <http://www.wasatyea.net>

حريشان، حسام. (2016م، 10 يوليو)، "الافراج سترفع قدرتها الإنتاجية إلى 12 مليون طن سنويا، جريدة الخبر الجزائرية، تاريخ الاطلاع: 03 مايو 2017، الرابط: <http://www.elkhabar.com>

الحمش، منير. (2006م). القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي، مجلة الفكر السياسي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سورية، 8(26).

خشان، علي، (2008م)، تأسيس مركز تحكيم للنزاعات التجارية المبررات وآفاق الحل، فلسطين: مركز تطوير القطاع الخاص.

خطاب، عبد الله شحادة. (2010م). المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات على مستوى المحليات والإمكانيات والتحديات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

خطاب، مختار. (2003م). التخصصة والإصلاح الاقتصادي (التجربة المصرية)، ط1، القاهرة، مصر.

الخطيب، غسان. (2005م)، كلمات وأوراق العمل المقدمة في مؤتمر "أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحولة"، (13-4-2005م)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس، رام الله، فلسطين.

الخليبي، شذى. (2012م)، المشروعات التشاركية في سورية ودورها في تطوير البنية التحتية دراسة تحليلية لجدواها الاجتماعية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، سوريا.

داغر. محمود، وعلي محمد علي. (2004م) الانفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العراق، (صيف 2010م)، 1(51)، 110-138.

دراجي، السعيد. (2014م)، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية فعالة لتمويل التنمية المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، 2(41)، 309-322.

دكروري، محمد متولي. (2009م)، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على الشراكة، دارة البحوث والتمويل، وزارة المالية المصرية. تاريخ الاطلاع: 15 مايو 2017م،
الرابط:

nshawi.com/vb/attachment.php?attachmentid=494&d=1250162975

الديراوي، سليمان. (2014م). العلاقات الاقتصادية الفلسطينية والعوامل المؤثرة في تطويرها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية -آفاق مستقبلية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، 1(6)، 385-416.

ربايعة، محمود. (2010م)، تحديد مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في البنية التحتية في الأردن (رسالة دكتوراه غير منشورة)، الجامعة الأردنية، الأردن.

الربيعي، عبده محمد فضل. (2004م). الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي للنشر والطباعة.

الربيعي، فلاح. (2014م). التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص، كلية الاقتصاد، ليبيا: جامعة درنة.

الرشيد، عادل محمود (2006م). إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص - المفاهيم-النموذج-التطبيقات، ط1، مصر: المنظمة العربية للتنمية، القاهرة.

سلطة النقد الفلسطينية، (د. ت). نظرة عامة، تاريخ الاطلاع: 2017/3/25. الرابط: www.pma.ps

سليمان، بسام. (2013م)، دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية والامن والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

سيروب، رشا. (2012م)، المشاريع التشاركية بين القطاعين العام والخاص في سورية دراسة تحليلية مقارنة لبدائل التمويل (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة دمشق، سوريا.

صبري، نضال. (2003م). القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني، ط 1، رام الله، فلسطين.

صديق، حيدر. (2014م)، أثر تجربة شركات القطاع الخاص في مشروعات القطاع العام بالسودان (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

صلاح، محمد. (2015م)، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عائد الاستثمار في البنية التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية: حالة بعض اقتصاديات الدول العربية (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة حسبية بن بو علي بالشلف، الجزائر.

صلاح، محمد، عبد الكريم البشير . (2015م)، أسلوب البوت كآلية لتشييد مشروعات البنية التحتية – تجارب دولية وعربية مختارة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خضرة بسكرة، الجزائر، (17)، 174-202.

صندوق الاستثمار الفلسطيني، (د.ت)، نظرة عامة، تاريخ الاطلاع: 2017/6/25م. الرابط: <http://www.pif.ps>

الصوراني، غازي. (2006م)، واقع التجارة في قطاع غزة والضفة الغربية، غزة، فلسطين.

طريح، نفين. (2005م). أثر حجم وكفاءة الدولة على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية.

عبد الرازق، عمر. (1999م)، الاستثمار الفلسطيني في منظور التنمية البشرية 1993-1998، برنامج السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين 1994-1999، برامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، فلسطين. تاريخ الاطلاع: 17 أكتوبر 2016، الرابط: info.wafa.ps/pdf/24.pdf

عبد الرازق، عمر، وباسم مكحول. (1999م)، دور القطاعين العام والخاص والعلاقة بينهما في فلسطين، برنامج السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين 1994-1999، برامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، فلسطين. تاريخ الاطلاع: 17 أكتوبر 2016، الرابط: info.wafa.ps/pdf/24.pdf

عبد الكريم، عبد اللاوي. (2017م)، القانون الإداري والعلوم السياسية، الجريدة القانونية الالكترونية، العدد 413. تاريخ الاطلاع: 4 مارس 2017م. الرابط: www.alkanounia.com

عبد الكريم، نصر. (2011م)، التحديات الناجمة عن التحولات السياسية أمام القطاع الخاص الفلسطيني وسبل مواجهتها، ورقة خلفية وموقف، شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)، رام الله، فلسطين.

عبيدات، ذوقان، عدس، عبد الرحمن، عبد الرحمن، كايد. (2007). *البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساسياته*، ط 18، دار الفكر.

عثمان، أسامة. (2014م)، *واقع التعليم في فلسطين اليوم*، موقع جامعة القدس المفتوحة، تاريخ الاطلاع: 31 /7 /2017م. الرابط: <http://www.alquds.com>

عريقات، أحمد، نضال الصالحي. (2011م)، *العوائق والتحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص*، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، غزة، فلسطين، 19(2)، 1587-1605.

عودة، رشيد. (2013م)، *القطاع الخاص الفلسطيني ودوره في التنمية الاقتصادية من الفترة (1995-2011)* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر غزة، فلسطين.

عومر، سنوسي. (2014م)، *فعاليت الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - تقييم تجربة الشراكة بين القطاع العام والخاص* (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

عويضة، حاتم. (2014م)، *واقع العلاقة التكاملية بين القطاعين العام والخاص في المجال الاقتصادي في محافظا قطاع غزة وسبل تحقيقها في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية* (رسالة ماجستير غير منشورة)، أكاديمية الإدارة والسياسة وجامعة الأقصى. فلسطين

عويضة، هيثم. (2003م)، *الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني دراسة تطبيقية في المؤسسات الفلسطينية* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

غانم، أمجد. (2009م)، *دراسة حول الشراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية*، شركة النخبة للاستشارات الإدارية، فلسطين. تاريخ الاطلاع: 15 مايو 2017م، الرابط: www.idmc.ae/.../file/Dr%20Amjed%20PPP%20with%20LGUs%20in%20Palestine.pdf

الغلبي، خلود. (2004م)، *أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة* (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

لاشين، عبد القادر. (2010م)، *الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية الأساسية للنقل- نماذج من بعض الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية*. تاريخ

الاطلاع: 20 يونيو 2016م، الرابط: dspace.univ-chlef.dz:8080/jspui/bitstream/handle/123456789/447/salah.pdf

لمين، نور. (2012م)، *دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة ولاية تيارات* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر.

مركز التجارة الفلسطيني-بال توريد. (2008م)، *نتائج وتوصيات القطاع الخاص، ورقة مقدمة الى مؤتمر الحوار الوطني للاقتصاد بين القطاعين العام والخاص، رام الله، فلسطين*.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، (2012م)، *التجربة التركية في التنمية، كيف يمكن لمصر والخليج العربي الاقتداء بها؟*، ملتقى شذرات الالكترونى، تاريخ الاطلاع:

<http://www.shatharat.net> : الرابط: 2017/06/06م.

المعايضة، معن، أيمن الطائي. (2012م)، *المخاطر الناشئة عن عقود الشراكة بين منظمات القطاع العام والقطاع الخاص دراسة استطلاعية في مديرية الطرق والجسور في محافظة نينوى، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 34 (109)، 91-110.*

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس. (2005م)، *دراسة نقدية لمشروع قانون الامتياز الفلسطيني، رام الله، فلسطين: ماس*.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس. (2017م)، *الفرص الاستثمارية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ورقة مقدمة الى جلسة الطاولة المستديرة (3) (أذار 2017م)، رام الله، فلسطين*.

معهد تنمية قدرات كبار الموظفين (2011م)، *الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، تقرير الإدارة المالية، الدورة الرابعة، تونس*.

مقداد، محمد. (2012م)، دور القطاع الخاص في توجيه البحث العلمي لقطاع الاعمال دراسة

تطبيقية قطاع غزة. تاريخ الاطلاع: 2017/06/06م. الرابط: <https://goo.gl/9P3dBe>

ملحم، سامر. (2006م)، أثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية للفترة (1994-2005) (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

منتدى الرياض الاقتصادي. (2002م)، تطوير العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، الرياض، السعودية.

المنظمة التعاون والتنمية الاقتصادي. (2013م). تقرير عن برنامج دعم أمن الاستثمارات في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، تحسين الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار في البنى التحتية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط -رفع الوعي بأدوات تخفيف المخاطر.

موقع دنيا الوطن الاخباري، (2015م). (تفاصيل وارقام) الظاظا يكشف عدد موظفي، تاريخ

الاطلاع: 2017/3/23م. الرابط: www.alwatanvoice.com

مولاي، عبد الرازق، شعيب بونوة، (2010م)، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مجلة الباحث في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، (7)، 137-151.

ميلحس، غانيه. (1998م)، القطاع العام الفلسطيني واقعه ومشكلاته آفاقه ونموه ومتطلبات إصلاحه، المركز الوطني للدراسات الاقتصادية، رام الله، فلسطين.

نصوري، أكرم، فبصل زيدان سهر. (2015م)، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين التشريع والتطبيق في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 21 (83)، 288-316.

النقيب، فضل. (2007م)، أوراق العمل المقدمة الي المؤتمر السنوي للاقتصاد الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية -ماس: رام الله، فلسطين.

هاشم، حنان. (2015م)، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد العراقي بين المتضمنات الأساسية والرؤية الاستراتيجية للتطبيق، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، 13 (36)، 15-47.

وزارة الزراعة الفلسطينية. (د. ت)، نظرة عامة، تاريخ الاطلاع، 2017/4/23م. الرابط: <http://www.moa.gov.ps>

وزارة المالية الفلسطينية. (2017م)، قانون موازنة العام 2017م، تاريخ الاطلاع، 2017/4/21م. الرابط: <http://www.pmf.ps/52>

الوكالة الفرنسية للتنمية AFD. (د. ت)، نظرة عامة، تاريخ الاطلاع، 2017/6/05م. الرابط: <http://www.afd.fr>

وهيبة، غربي. (2014م)، الشراكة بين الإدارة المحلية والقطاع الخاص ودورها في تحقيق التميز في تقديم الخدمات العامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خيضر مسكرة، الجزائر، (16)، 204-221.

❖ المقابلات

- الدكتور ماهر الطباع، غرفة تجارة وصناعة محافظات غزة، الخميس 27-7-2017م.
- الدكتور أسامة نوفل، وزارة الاقتصاد الوطني بغزة، الثلاثاء 1-8-2017م.
- الأستاذ علاء أبو عامر، شركة بشير السكسك وشركائه، الأحد 6-8-2017م.

- AFD. (2008). *Partenariat public-privé :leçons d'expériences dans les pays en développement*, France.
- Buertey J. Asare S., (2014), "Public Private Partnership in Ghana: A Panacea to the Infrastructural Deficit?" *International Journal of Construction Engineering and Management*, 3 (5), 135-143.
- Keçi, J. (2015). "Public Private Partnership for Infrastructure Projects: Mapping the Key Risks", *World Academy of Science, Engineering and Technology International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic, Business and Industrial Engineering*, 9(9).102-133.
- Lobner, L. (2009). "How Well do Public-Private Partnerships Work", (Unpublished Master Thesis), University of Vienna,
- Marques, R. & Berg S. (2011). "Risks, Contracts and Private Sector Participation in Infrastructure", *Journal of Construction Engineering and Management*, 11 (137), 210-240.
- Miller. C., and Ahmad. Y., (2000), "Collaboration and Partnership: An Effective Response to Complexity and Fragmentation or Solution Built on Sand", *International Journal of Sociology and Social Policy*, 20 (5/6), 65-88.
- Moore, D., McCabe, G., Duckworth, W, Sclove, S. (2003). *The Practice of Business Statistics*. New Yourk, NY: Freeman.
- Musgrave, R. A. (2008). "Public finance". *The New Palgrave Dictionary of Economics*. Second Edition. USA.
- Sharia, M., Sultan, S., Touqan, T., (2014). "Private Sector Development Programme: Palestinian Public Private Dialogue", Paper Presented at the Public-Private Dialogue 2014 Workshop, Frankfurt.

- Shen L., Tam V., Gan L., Ye K. & Zhao Z. (2016). "The optimal debt ratio of public-private partnership projects". *Int. J. Constr. Manag.* K(15), 239-253.
- TFHPSA. (2005). *Task Force on the Harmonization of the Public Sector* Washington, D.C.
- United Nations Global Compact. (2010). "*The Role of Governments in Promoting Corporate Responsibility and Private Sector Engagement in Development*"
- Vaziri, M. (2005). "A Robust Solution for Urban Transportation Infrastructure and Service Development: Private Sector Participation", *Asian Journal of Civil Engineering, (Building and Housing)* 6 (3), 332-359.
- Viktorija B., (2006). "Public Private Partnership as a Last Resort for Traditional Public Procurement", *Department for European Economics and Business, Faculty of Economics in Subotica, University of Novi Sad.*
- Wegridh, k. (N.D). *Public sector, Encyclopædia Britannica*, Retrieved: 15 May 2017, Link: <https://www.britannica.com/topic/public-sector>.
- World Bank Institute. (2010). "*Public-Private Partnerships Reference Guide*", Version..

الملاحق

ملحق رقم (1)

قائمة محكمين استبيان الدراسة

م.م	الاسم	مكان العمل
1.	أ. د. محمد مقداد	الجامعة الإسلامية
2.	أ. د. سمير صافي	الجامعة الإسلامية
3.	د. أكرم سمور	الجامعة الإسلامية
4.	د. سامي أبو الروس	الجامعة الإسلامية
5.	د. وسيم الهابيل	الجامعة الإسلامية
6.	د. رمضان العمري	الجامعة الإسلامية
7.	د. بشير قفة	الجامعة الإسلامية
8.	د. كمال المصري	جامعة الاسراء - غزة
9.	د. أسامة نوفل	وزارة الاقتصاد
10	د. ماهر الطباع	الغرفة التجارية

ملحق رقم (2) استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الإسلامية - غزة

عمادة الدراسات العليا

كلية التجارة

قسم اقتصاديات التنمية

الأخ الكريم / الأخت الكريمة

أهديكم أطيب التحيات وأعطرها ... وبعد،

يهدف هذا الاستبيان الي التعرف على العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني (من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة)، إن تعاونكم في الإجابة على فقرات الاستبانة واختيار الإجابات المناسبة من وجهة نظركم بأمانة وموضوعية، الأمر الذي سيسهم في الوصول الي نتائج دقيقة وصحيحة، تفيد المعنيين في خدمة البحث العلمي، علماً بأن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها لن تستخدم في غير أغراض البحث العلمي.

أرجو أن تحظى هذه الاستبانة باهتمامك الجاد، وأن يتم الإجابة عنها بدقة واهتمام.

ولكم جزيل الشكر والاحترام على حسن تعاونكم

الباحث

محمد أشرف حمدونة

إشراف/ د. خليل النمروطي

غزة

يوليو 2017م

البيانات الشخصية:

الجنس:

- ذكر ○ أنثى

المحافظة:

- شمال غزة ○ غزة ○ خان يونس ○ رفح ○ الوسطى ○

المستوى الوظيفي:

- صاحب العمل ○ مدير تنفيذي ○ مجلس إدارة ○ شريك في العمل ○ غير ذلك (حدد)..... ○

المستوى التعليمي:

- ثانوية عامة ○ دبلوم ○ بكالوريوس ○ دراسات عليا (ماجستير، دكتوراه) ○

التخصص

- اقتصاد وعلوم إدارية ○ هندسة ○ تربية/ آداب ○ أخرى (حدد)..... ○

سنوات الخبرة:

- أقل من 5 سنوات ○ 5 سنوات فأقل من 10 سنوات ○ 10 سنوات فأقل من 15 سنة ○ أكثر من 15 سنة ○

القطاع الذي تعمل فيه:

- صناعي ○ تجاري ○ زراعي ○ خدمي ○ أخرى (حدد)..... ○

الرقم	بيان	أوافق بشدة	أوافق	أحياناً	لا أوافق	لا أوافق بشدة
أولاً: دور التشريعات ونصوص القانون في دعم وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص						
1	يوجد قانون خاص يؤسس وينظم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.					
2	تتخذ الدولة سياسات تعزز من دور المشاريع التشاركية في الحياة الاقتصادية.					
3	يؤمن القطاع العام نظاماً تشريعياً سليماً يعزز من دور القطاع الخاص ويؤمن من تدفق الموارد اللازمة للمشاريع التشاركية.					
4	يشارك القطاع الخاص الي جانب القطاع العام في إيجاد واستحداث قوانين وسياسات تنظم العلاقة بينهما.					
5	يبادر القطاع الخاص الي تقديم واعداد مسودات ومقترحات قانونية تعزز العلاقة التشاركية مع الدولة					
6	غياب المحاكم المختصة بالنزاعات التجارية يجعل من الصعب اجتذاب الاستثمارات الخاصة والدخول في شراكات مع القطاع العام.					
7	تعتبر الإجراءات القضائية وتنفيذ الأحكام والقوانين المطبقة محلياً عائقاً أمام القطاع الخاص في توجيه استثماراته.					
ثانياً: السياسات الضريبية المطبقة تدعم وتعزز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص						
1	تشجع القوانين الضريبية المطبقة القطاع الخاص على الاستثمار والدخول في شراكة مع القطاع العام.					
2	تدعم نسب الضرائب المفروضة على المستثمرين في فلسطين الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص.					
3	تساهم الإعفاءات الضريبية في الاستمرار في عملية تطوير وتحسين الاستثمار.					
4	تعزز الإعفاءات الضريبية في مشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من فرص القطاع الخاص في الدخول في شراكات جديدة من القطاع العام.					
5	هناك عدالة وشفافية في فرض الضرائب وتحصيلها.					
6	تتيح السياسات الضريبية عملية استيراد الموارد الرأسمالية واحتياجات القطاع الخاص اللازمة لتعزيز فرص الاستثمار.					
ثالثاً: وجود بنية تحتية تدعم وتعزز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للقطاع الخاص.						

					تسعى السلطة لهيئة المناخ الاستثماري المناسب لتعزيز فرص الاستثمار في البنى التحتية.	1
					يقدم القطاع العام مساعدات وتسهيلات للقطاع الخاص للدخول في شراكة معه على أساس تنمية الاقتصاد وتطوير البنى التحتية.	2
					توجد بنية تحتية كافية للبدء بتنفيذ علاقة تشاركية حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص.	3
					تتخذ الحكومة إجراءات لتخفيض المخاطر الاقتصادية والسياسية وذلك لجذب المزيد من الاستثمارات التشاركية مع القطاع الخاص.	4
					يبرز اهتمام القطاع الخاص في الدخول في شراكات مع القطاع العام والاستحواذ على مشاريع البنى التحتية أكثر من أي استثمارات تشاركية أخرى.	5
					تعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بديلاً استراتيجياً لتوفير البنى التحتية من أجل الرفع من جودة الخدمات المقدمة للمجتمع وتحقيق الرفاهية.	6
رابعاً: السياسات الاقتصادية المتبعة تعزز الشراكة بين القطاع العام والخاص.						
					تساهم السياسات الاقتصادية المتبعة في الدولة في تعزيز الشراكة والتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص.	1
					تساعد السياسات المالية المعتمدة داخل الدولة على توفير التمويل اللازم لمؤسسات القطاع الخاص من أجل توظيفها في مجالات الخدمات العامة.	2
					تعمل الحكومة على التخفيف من المخاطر الناجمة من تقلبات أسعار العملات وأسعار الفائدة مما يساعد القطاع الخاص على استيراد المعدات الرأسمالية والموارد من الخارج دون تأثير على الجدوى المالية للمشاريع التشاركية.	3
					تزاحم الحكومة القطاع الخاص في الاستحواذ على القروض والتمويل من المؤسسات التمويلية والمصرفية.	4
					تقدم الدولة ضمانات للمؤسسات التمويلية لتسهيل على القطاع الخاص الحصول على التمويلات اللازمة لاستثماراته.	5
					تُسرّع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من تنفيذ المشاريع المفترقة الي التمويل.	7
					تعمل السياسات المالية المتبعة على جذب الاستثمارات وتهيئة الظروف الاستثمارية في الدولة.	8
خامساً: دور البحث العلمي والتطوير في دعم وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.						
					تخصص السلطة ضمن موازنتها العامة بنوداً تدعم من خلالها مراكز البحث العلمي والتطوير.	1

					2	يخصص القطاع الخاص جزء من أرباحه لاستثمارها في مجال البحث العلمي.
					3	ضعف الثقة بين المشاريع البحثية وخطط التنمية الاقتصادية وقضايا القطاعات الإنتاجية.
					4	يأخذ القطاع العام والقطاع الخاص بتوصيات المشاريع البحثية ومخرجاتها العلمية.
					5	قلة الأبحاث والدراسات المتخصصة في موضوع الشراكة على المستوى المحلي تقلل من الثقة المتبادلة بين القطاع العام والخاص.
					6	تعمل الحكومة على الاستفادة من خبرات القطاع الخاص وقدراته العلمية وتستغلها في تنفيذ مشاريع البحث العلمي وتطبيقاته وفق أسس تشاركية بينهما.
					7	وجود إمكانيات علمية وتقنية لدي القطاع الخاص تعزز من فرص شراكة القطاع العام معه للبدء بالشراكة.
					8	توجد آلية للتقارب بين القطاع العام والخاص ومؤسسات البحث العلمي من أجل الاستفادة من نتائج البحث العلمي وترتيب أولوياته.
سادساً: دور الأوضاع السياسية في دعم وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.						
					1	تعزز الحكومة من فرص الاستثمار التشاركي مع القطاع الخاص من خلال التقليل من المخاطر السياسية وتأثير السلطة على القطاع الخاص واستثماراته.
					2	تتحمل الحكومة الجزء الأكبر من المخاطر السياسية كتغيير القوانين أو المخاطر الناجمة عن بعض الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول الأخرى.
					3	تسعى الحكومة للتخفيف من وطأة الاتفاقيات السياسية وأبعادها الاقتصادية من خلال استراتيجيات تدعم وتعزز دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.
					4	عززت الأوضاع السياسية الحالية من دور القطاع الخاص كشريك اقتصادي استراتيجي للحكومة في تقديم الخدمات وفق أسس تشاركية.
					5	يعمل الحصار المفروض على قطاع غزة على تشييت دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية
					6	الانقسام بين شطري الوطن والوضع السياسي أدى الي وقف كثير من التعاقدات التشاركية بين السلطة والقطاع الخاص.
					7	تتخذ السلطة صورا وأساليب تشاركية مع القطاع الخاص للتغلب على المشاكل السياسية القائمة.
					8	تضارب السياسات الاقتصادية المتبعة بين شطري الوطن تعمل على تهميش دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.

سابعاً:

1) هل هناك مقترحات من شأنها أن تشجع وتعزز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني.

- 1.
- 2.
- 3.
- 4.